الجمهوريـة الجزائرية الديمقراطيـة الشعبيـة
وزارة التعليم العـالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة علوم تجـارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

دور المنطقة الحرّة الإفريقيّة في تنشيط التّجارة الخارجيّة

إعـداد الطلبه:

- **مسعودي إبراهيم**
- **ذياب عبد الرّزاق**
- **نقـودي حسين**

تحت إشراف الدّكتور :

عُقبـة خضير

لجنة المناقشة

الاسم واللّقب	الرّتبة	الجامعة	الصّفة
د. جديدي سميحه	أستاذ محاضر	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	رئيسا
د. خضير عقبه	أستاذ محاضر	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	مشرفا
د. بوصبيع رحيمه	أستاذ محاضر	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	مناقشة

السنة الجامعية: 2023 /2024

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أمي حفظها الله حبا في عطاءها وطمعا في رضاها،

أدامها الله منارة فوق

رأسي.

إلى أبي العزيز أطال الله في عمره، وجعله لي سندا في الحياة.

إلى من وهبني الله نعمة وجودهم في حياتي إلى الزّوجة الكريمة والأولاد كلّ باسمه.

إلى إخوتي سند الحياة ومبعث إبتسامتي وحمايتي في هذه الحياة، حفظهم الله.

إلى أساتذتي الكرام وأصدقائي وزملائي الأفاضل.

و إلى كل من ساعدني وكان له دور من قريب أو من بعيد في إتمام هذه الدّراسة ،

سائلا الله تعالى أن يجزي الجميع خير الجزاء في الدّنيا والآخرة

إبراهيم

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من وهبني الحياة والأمل ، و النّشأة على شغف الاطّلاع و المعرفة ،

ومن علّموني أن أرتقي سُلَّم الحياة بحكمة وصبر ، برًّا ، و إحسانًا ، ووفاءً لهما :

والدي العزيز رحمه الله واسكنه فسيح جنانه ، وجزاه الله عنّا خير الجزاء ،

ووالدتي العزيزة أمدّها الله بالصّحّة و العافية

إلى من وهبني الله نعمة وجودهم في حياتي إلى الزّوجة الكريمة والأولاد كلّ باسمه

وإلى الإخوة والأخوات ، و إلى كلّ الأصدقاء ،

و إلى كل من ساعدني وكان له دور من قريب أو من بعيد في إتمام هذه الدّراسة ،

سائلا الله تعالى أن يجزي الجميع خير الجزاء في الدّنيا و الآخرة

عبد الــرّزاق

الإهداء

إلى الوالد العزيز رحمه الله .....

إلى الوالده العزيزه حفظها الله ...

إلى كل أفراد العائله .....

إلى كل الأصدقاء و الزملاء .....

إلى كل طالبي العلم .....

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

حُسيـــن

شكـر وتقديـر

نشكر الله عز وجل على توفيقه لنا على إتمام هذا البحث، ولا يسعنا في هذا المقام إلى أن نتقدم ونتوجه بعظيم الشكر والإمتنان إلى أستاذنا الفاضل والمحترم " الدكتور عقبه خضير " والذي قبل الإشراف على هذا البحث، وعلى نصائحه القيمة وتشجيعه المستمر لنا، وتوجيهاته الجادة، وحرصه على إتمام العمل، فلك منا كل التقدير والإحترام أستاذنا.

كما لا يفوتنا في هذا المقام أن نتقدم بالشكر والإمتنان إلى كل من ساندنا.

كما نتوجه بالشكر الخالص إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة

الملخص:

هدفت الدراسة إلى إبراز دور منطقة التجارة الحرة الإفريقية في تنشيط التجارة الخارجية ومنه طرح التساؤل الرئيسي التالي

- ما مدى مساهمة منطقة التجارة الحرة الإفريقية في تنشيط التجارة الخارجية؟

وتهدف الدراسة التي قمنا بها إلى معرفة أثر إتفاقية التجارة الحرة الإفريقية على المتغيرات الإقتصادية المتمثلة في التجارة الخارجية، حيث تم الإستعانة بالمنهج التاريخي ليمكننا من سرد أهم النظريات المفسرة للتجارة الخارجية ثم المنهج الوصفي لإعطاء نظرة عامة عن المناطق الحرة، والمنهج التحليلي للإبراز أثر المناطق الحرة على نشاط التجارة الخارجية.

وخلصت الدراسة إلى أن إتفاقية التجارة الحرة الإفريقية تحمل آثار إيجابية عدة على إقتصاديات الدول الأعضاء حيث تؤدي إلى الزيادة في نمو التجارة البينية ومنها إلى قوة المساهمة في التجارة العالمية وتعزيز النمو الاقتصادي الذي يعمل على خلق فرص عمل جديدة وتحسين البنية التحتية مع جلب الإستثمارات الأجنبية و تكوين قدرة تنافسية من شأنها مجابهة كبرى التكتلات الاقتصادية

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، المنطقة الحرة الإفريقية، إتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية AFCFTA

Abstract :

The study aimed to highlight the role of the African free trade area (AFCFTA) in stimulating foreign trade, raising the following question: To what extent does the AFCFTA contribute to the stimulation of foreign trade?

The study we conducted aims to understand the impact of AFCFTA agreement on economic variables represented by foreign trade

We used historical approach to outline the most important theories explaining foreign trade, then the descriptive approach to provide an overview of free trade areas, and analytical approach to highlight the impact of free trade areas on foreign trade activity

The study concluded that the AFCFTA agreement has several positive effects on the economies of the member states. it leads to an increase in intra-African trade which contributes to strengthening participation in global trade and enhancing economic growth that creates new job opportunities, improves infrastructure, attracts foreign investment and builds competitiveness to face major economic blocs.

***Keywords** : foreign trade ,African free trade areas , African continental free trade agreement*

فهرس المحتويات

العنوان	الصّفحة
الإهداءات	I-III
شكر وتقدير	IV
ملخص الدراسة	V
فهرس المحتويات	VI-VII
فهرس الجداول والأشكال	VIII
مقدمة عامة	أ / ز
الفصل الأوّل : عموميات حول التّجارة الخارجيّة	
تمهيد	02
المبحث الاوّل : ماهيّة التّجارة الخارجيّة	03
المطلب الأوّل: تطوّر التّجارة الخارجيّة وتعريفها	03
المطلب الثّاني : أهميّة التّجارة الخارجيّة وهيكلتها	04
المطلب الثّالث: أهداف التّجارة الخارجيّة	05
المبحث الثّاني : نظريّات التّجارة الخارجيّة	07
المطلب الأوّل: النّظريات الكلاسيكيّة للتّجارة الخارجيّة	07
المطلب الثّاني : النّظريات النيوكلاسيكيّة للتّجارة الخارجيّة	11
المطلب الثّالث: النّظريات الحديثة للتّجارة الخارجيّة	16
المبحث الثّالث: العوامل المؤثّرة على التّجارة الخارجيّة وسياستها مخاطرها	20
المطلب الأوّل: العوامل المؤثّرة على التّجارة الخارجيّة	20
المطلب الثّاني : سياسات التّجارة الخارجيّة	23
المطلب الثّالث: مخاطر التّجارة الخارجيّة	30
خلاصة الفصل :	32
الفصل الثّاني : منطقة التّجارة الحرّة الإفريقيّة	
تمهيد	34
المبحث الاوّل : مناطق التّجارة الحرّة	35
المطلب الأوّل: ماهيّة المناطق الحرّة (نشأة وتعريف)	35
المطلب الثّاني : خصائص مناطق التّجارة الحرّة	36
المطلب الثّالث: أهداف مناطق التّجارة الحرّة وصورها وعوامل نجاحها	37
المطلب الرّابع : الفرق بين المناطق الحرّة والنّظم المشابهة لها	43
المبحث الثّاني : ماهيّة منطقة التّجارة الحرّة الإفريقيّة	46
المطلب الأوّل: مفهوم منطقة التّجارة الحرّة الإفريقيّة و الإتّفاق المؤسّس لها	46

المطلب الثّاني : أهداف منطقة التّجارة الحرّة الإفريقيّة ومبادئها	51
المطلب الثّالث: أهميّة منطقة التّجارة الحرّة الإفريقيّة و فوائدها	53
المطلب الرّابع: مهام و معوّقات منطقة التّجارة الحرّة الإفريقيّة	56
المبحث الثّالث: التكتّلات الاقتصادية في القارّة الإفريقيّة	59
المطلب الأوّل: نشأة أهم التكتّلات الإقليميّة الإفريقيّة	59
المطلب الثّاني : أهم التكتّلات الاقتصادية الإفريقيّة	64
المطلب الثّالث: النّتائج المحقّقة في إطار التّكامل الاقتصادي	71
المطلب الرّابع: عراقيل التّكامل الاقتصادي	76
خلاصة الفصل :	78
الفصل الثّالث : الأثر المحتمل لإتّفاقيّة التّجارة الحرّة الإفريقيّة	
تمهيد	80
المبحث الاوّل : تحليل المؤشرات الإقتصادية لدول شرق وجنوب إفريقيا	81
المطلب الأوّل: نمو الناتج المحلي الإجمالي	81
المطلب الثّاني : تحليل معدلات التضخم لدول شرق وجنوب إفريقيا	83
المطلب الثّالث: تحليل هيكل التجارة للسوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا	85
المطلب الرّابع : الإستثمار الأجنبي المباشر لدول الكوميسا	89
المبحث الثّاني : فرص منطقة التّجارة الحرّة الإفريقيّة وتحدّياتها	92
المطلب الأوّل: مزايا وفرص إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية	92
المطلب الثّاني : التحديات المواجهة لمنطقة التجارة الحرة القارية	100
المطلب الثّالث: سبل تعزيز الفوائد المتوقعة من إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية	102
خلاصة الفصل	104
خاتمة عامّة	110
قائمة المصادر والمراجع	114

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	توضيح نظرية القيم الدولية	10
02	مدخلات و مخرجات الاقتصاد الأمريكي لعام 1947	15
03	الجدول الزمني لإنشاء أتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية	48
04	مراحل تطبيق اتّفاقيّة "ابوجا" 1991-2028	62
05	التقدم المحرز من قبل التجمعات الاقتصادية الإقليمية بشأن تنفيذ مراحل معاهد أبوجا 1991	72
06	واقع التجارة البينية والافريقية للتجمعات الاقتصادية الإقليمية في افريقيا خلال الفترتين (2012 - 2010) و (2016 - 2014)	73
07	اداء التجمعات الاقتصادية الإقليمية وفقا لمؤشر التكامل الإقليمي الأفريقي العام	75
08	معدّل نمو النّاتج المحلّي الإجمالي في دول الكوميسا (2015 - 2023)	81
09	معدل التضخم في دول الكوميسا 2023 – 2015)	83
10	التجارة البينية داخل الكوميسا، 2020 و2021، تقدر قيمتها بملايين الدولارات الأمريكية ونسبة الأسهم	85
11	يمثّل التجارة البينية داخل الكوميسا كنسبة مئوية من تجارة الكوميسا العالمية حسب الدولة (2014-2021)	87
12	تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة لدول الكوميسا (2022- 2015)	89
13	نسبة الإستثمار من الناتج المحلّي الإجمالي لدول الكوميسا	91
14	التغيير المتوقع في صادرات مجموعات البلدان الأفريقية المختارة إلى أفريقيا بموجب سيناريوهات مختارة، مقارنة بخط الأساس بدون منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، 2040 (النسبة المئوية)	96
15	يلخص تأثير سناريوهات تطبيق إتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية على أهم المؤشرات الاقتصادية في أفريقيا	100

فهرس الأشكال البيانية

الرقم	العنوان	الصفحة
01	لفجوة التكنولوجية لبوستر 1961	17
02	نموذج دورة حياة المنتج لفرنون 1966	18
03	مراحل اختيار موقع المنطقة الحرة	42
04	هيكل إتفـاق منطقة التجارة الحرة الإفريقية	50
05	نموّ النّاتج المحلّي الإجمالي للكوميسا (2011 – 2024)	82
06	متوسط أسعار المستهلك في الكوميسا (المتوسط السنوي، نسبة التغير)	84
07	حصّة الكوميسا في الصّادرات العالميّة لسنة 2022	88
08	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر لدول الكوميسا .	88
09	حصّة الكوميسا في الواردات العالميّة لسنة 2022	90
10	التجارة البينية والصادرات الصناعية وغير الصناعية في أفريقيا مقارنة بالقارات الأخرى.	93
11	التغييرات المتوقعة في التجارة بين البلدان الأفريقية حسب القطاعات الرئيسية لسيناريوهات مختارة ، مقارنة بخط الأساس بدون منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ، 2040 بمليارات دولارات).	95
12	مكاسب الرفاهية الاقتصادية الناتجة من التكامل الإقليمي في إفريقيا مليار دولار أمريكي.	97
13	معدلات النمو الاقتصادى المتوقعة للدول الأفريقية في إطار التحرير الكامل وإقامة منطقة التجارة القارية، أو التحرير الجزئي.	98
14	معدل النمو المرجح للتشغيل في القطاعات المختلفة في حالة إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية.	98

مقدّمـــة

مقدمة عامة

يعيش العالم حاليا تسارعا كبيرا في بيئة الأعمال، نتيجة لظاهرة العولمة والتحرير المالي والإنفتاح على أسواق واقتصاديات الدول، تشير كل الدلائل والمؤشرات الى انه لا يمكن لأي بلد مهما بلغ وزنه الاقتصادي، ان يعتمد على نفسه دون الحاجة الى الاخرين خاصة مع التيار الجارف لمسار العولمة الاقتصادية المكرس لمبدأ الحرية، والذي يدعو الى إزالة كل ما من شأنه إعاقة التبادل الدولي وتسهيل حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين دول العالم.

اعتبارا لهذا ومن اجل مجاراة نسق المنافسة المفروض على المستوى الدولي، انضمت الكثير من الدول الى تجمعات إقليمية متجاوزة في ذلك خلافاتها السياسية وصراعاتها التاريخية بهدف معالجة بعض من مشكلاتها الداخلية وزيادة قدرتها على مواجهة القوى الاقتصادية المنافسة، وتعظيم حصتها من مكاسب النمو، ومن هذا المنطلق ظهرت العديد من التكتلات الإقليمية العالمية في شتى المجالات. لذلك فإن موضوع التكامل الاقتصادي أخذ اهتماما كبيرا من طرف الباحثين الذين يظنون أن السمة المشتركة في هذه التجمعات هي أنها تضم دول متجاورة جغرافيا، متقاربة ثقافيا واجتماعيا، و متشابهة اقتصاديا، بحيث يسهل اندماجها أو تكاملها فيما بينها و هناك العديد من الأمثلة على هذه التجمعات التي من أبرزها و أكثرها نجاحا، تجربة الإتحاد الأوروبي الذي كان رائدا في مجال التكامل الإقتصادي، و تسعى العديد من الدول للسير على ذات المنهج الذي انتهجته دول الإتحاد الأوروبي، حيث عرفت القارة الافريقية عدة محاولات تكاملية تجسدت في ثمان تجمعات اقتصادية إقليمية شملت كل مناطق القارة ورغم النتائج الهزيلة لهذه التجارب التكاملية الا ان رؤساء دول وحكومات الاتحاد الافريقي قرروا اعتماد تجربة تكاملية جديدة شاملة لكل الدول الافريقية من خلال انشاء منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية والتي دخلت حيز التنفيذ بداية عام 2021 الّتي من شأنها إحياء التجارة بين البلدان الأفريقية، وتنويع اقتصاداتها، وتحويلها هيكليا، ومكافحة الفقر بما يتوافق مع العدالة الاقتصادية وحقوق الإنسان، إذ تعتبر منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية من أهم المعاهدات التجارية النافذة المفعول منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية، والتي لا تشمل الاتفاق على تجارة السلع فحسب بل تشمل التجارة في الخدمات والاستثمار وسياسة المنافسة وحقوق الملكية الفكرية.

طرح الإشكالية

ومن خلال ما سبق ذكره يمكن طرح الاشكالية التالية:

ما هو أثر منطقة التجارة الحرة الإفريقية على التجارة الخارجية؟

و تندرج ضمن هذه الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

1- ماذا نقصد بالتجارة الخارجية وماهي العوامل المؤثرة فيها؟
2- ما المقصود بالمناطق الحرّة وماهي أهدافها وخصائصها؟
3- ماهي منطقة التجارة الحرة الإفريقية وأهم التكتلات الإقتصاديّة؟
4- ماهي الآثار المحتملة لإتّفاقيّة التّجارة الحرّة القاريّة الإفريقيّة على إقتصاديات الدّول الإفريقيّة؟

الفرضيات :

1- التجارة الخارجية هي تبادل السلع و الخدمات بين الدول وتتأثّر بعدّة عوامل نذكر منها سياسيّة ، اقتصاديّة، طبيعيّة.
2- المناطق الحرّة هي منطقة داخل القطاع الجغرافي للبلد تختص بامتيازات جمركيّة وضريبيّة خاصّة الّتي من شأنها تعزيز التّجارة الخارجيّة ، وزيادة تدفّقات الإستثمار الأجنبي .
3- منطقة التجارة الحرة الإفريقية هي عبارة عن سوق مشتركة للتبادل التجاري الإفريقي،تخضع لسياسات خاصّة بهدف تعزيز التّجارة الخارجيّة والتّقليل من التّبعيّة الاقتصاديّة ، وتشتمل على العديد من التكتّلات الإقتصاديّة من أهمّها : COMESA، EAC ، ECOWAS .
4- تعتبر خطوة التكتّلات الاقتصاديّة في القارّة الافريقيّة مهمّة للغاية في التسابق الاقتصادي وتعزيز التجارة الخارجيّة إلّا أنّها لا تزال أمامها تحدّيات لتحقيق أهدافها بالكامل.
5- في حالة ما تمّ تطبيق إتّفاقيّة التّجارة الحرّة الإفريقيّة على النّحو المرجو فإنّ هذه الاتّفاقيّة قد تحمل آثارا إيجابيّة عديدة على اقتصاديات الدّول الإفريقيّة كزيادة التّجارة الخارجيّة، جذب الاستثمارات الأجنبيّة ، تحسين البنية التّحتيّة ، تنويع الاقتصادات

أهمية واهداف البحث

نهدف من خلال بحثنا هذا إلى:

- إبراز اهمية التجارة الخارجية بين الدول الأفريقية.
- إبراز أهمية منطقة التجارة الحرة الإفريقية.
- إظهار دور منطقة التجارة الحرة الإفريقية في تنشيط التجارة الخارجية.

مبررات اختيار الموضوع:

- إعتبار منطقة التّجارة الحرّة الإفريقيّة من المواضيع الحديثة بعد دخولها حيّز التّنفيذ، وانعكاساتها على الدّول الأعضاء لاتزال قيد الدّراسة.
- إظهار الدّور الّذي تلعبه منطقة التّجارة الحرّة الإفريقيّة في عمليّة دفع التّكامل الإقليمي بين مختلف التّكتّلات الاقتصادية الإفريقيّة.
- توافق الموضوع مع مجال التخصص.
- الميولات الشخصية لدارسة المواضيع التي تعرف تغيرات كثيرة وإثراء المكتبة بالمراجع.
- الرغبة في الاطلاع والمعرفة.

الدراسات السابقة:

1- دراسة: " دوسن ايمان وشرح اكرم " مذكرة ماستر قسم علوم الاقتصادية تحت عنوان " دور المناطق الحرة في تنمية التجارة الخارجية " . جامعة محمد بوضياف المسيلة سنه 2023 .

تنظف هذه الدراسة إلى أن المناطق الحرة عبارة عن مجال جغرافي محدد ينتمي إلى دولة ما ويضم هذا الحيز مجموعة من النشاطات الاستثمارية أو التجارية او الصناعية وترجع الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة الى انها خطوة يتم من خلالها الاستجابة المتغيرات الاقتصادية في ظل الانفتاح الاقتصادي.

كما توصلت هذه الدراسة عموما على أن المناطق الحرة تعتبر وسيلة فعالة للخروج من العديد من المشاكل التي تتخبط فيها الدول النامية ولكن نجاحها يبقى رهين بتظافر مجموعة من الشروط التي تقع على عاتق الدولة المضيفة لها بتوفيرها بشكل يساعد على نجاحها .

2- دراسة : " غلاب إسحاق و بلعيفة أيوب " مذكرة ماستر , قسم علوم الاقتصادية , تحت عنوان " منطقة التبادل الحر الإفريقية ودورها في تنويع الصادرات الجزائرية " سنة 2022.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر اتفاقيه التجاره الحرة القاريه الافريقية على المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في التجارة الخارجية والاستثمار الخاصة بالجزائر في المستقبل.

كما اظهرت الدراسة ان هناك نتائج محتملة لمنطقه التجاره الحرة القارة الأفريقية فمن المتوقع أن تحقق النتائج المأمولة في توقيع الاتفاقية إذا ما تم القيام بالإصلاحات الاقتصادية اللازمة من أجل المتوسط والطويل.

3- دراسة : " فارس خماس " مذكرة ماستر قسم علوم التجارية تحت عنوان " دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية " جامعة حمه لخضر بالوادي سنة 2021 .

هدفت هذه الدراسة على إلمام بمختلف جوانب المناطق الحرة من مفهوم و أهمية وخصائص وأهداف وأنواعها . مع الإشارة بشكل خاص الى المناطق الحرة الصناعية للتصدير والدور الذي تلعبه في تنمية وتشجيع الصادرات الخاصة الصناعية منها.

كما تم تطرق تجربة الجزائر في المناطق الحرة – المنطقة الحرة بلارة – وهي المشاريع المبرمجة فيها كذلك واقع الصادرات الجزائرية . وتحديدا الانعكاسات إنشاء المناطق الحرة الصناعية للتصدير عليها .

خلصت هذه الدراسة على الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة على أن خطوة يتم من خلالها الاستجابة المتغيرات الاقليمية والعالمية التي من شانها زيادة حد المنافسة الاقتصادية في ظل الانفتاح الاقتصادي وتنشيط حركة رؤوس الاموال بين الدول .

4- دراسة: " دهان غادة " مذكرة ماستر . قسم علوم اقتصادية. تحت عنوان "دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في بلدان العربية " . جامعة محمد بوضياف مسيلة سنة 2020 .

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة قديمة جديدة. ظهرت بثوب جديد الى العالم تحت غطاء التظاهر الرأسمالي الليبرالي وهي المناطق الحرة.

ولتحقيق هدف الدراسة تم استعراض مفهوم المناطق الحرة وأهميتها وأهم خصائصها وأنواعها. ثم دراسة مدى تأثير المناطق الحرة على التجارة الخارجية وذلك من خلال أهم أهدافها ونظرياتها.

كما تم التطرق الى المناطق الحرة في الدول العربية وعلاقتها بالمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.

كما خلصت هذه الدراسة الى أن مفهوم المناطق الحرة مفهوم قديم جدا. وقد عرف بفعل التطور التجارة الدولية والأنشطة الاقتصادية. وقد باتت تشكل الآن صناعة قائمة بحد ذاتها في ظل النظام التقدم الاقتصادي العالمي الهائل.

حدود الدراسة:

بهدف معالجة إشكالية الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى حدود مكانية و أخرى زمانية:

الحدود المكانية: لقد قمنا في الجزء النظري بالحديث عن التجارة الخارجية و المناطق الحرة بصفة عامة، ثم حصر الدراسة في منطقة التجارة الحرة الإفريقية ، أما عن الجزء النظري فقد خصص لتحليل المؤشرات الاقتصادية لتكتل COMESA و الآثار المتوقعة لإتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية AFCFTA

الحدود الزمانية : أما فيما يخص الإطار الزماني للدراسة فقد ركزنا على البيانات المتاحة من سنة 2015 إلى 2023 وذلك لما تميزت به هاته الفترة من تقلبات سياسية وطبيعية و أمنية و صحية أحدثت تغيرات عميقة في العلاقات الاقتصادية الدولية.

المنهج المتبع:

اعتمدنا في الدّراسة على المنهج التّاريخي و الوصفي والتّحليلي وذلك من اجل الإلمام بجوانب الموضوع بحيث:

- **المنهج التّاريخي** : من خلال التطرق لأهم النظريّات المفسّرة للتّجارة الخارجيّة والتّطوّر التّاريخي لهذه المناطق .
- **المنهج الوصفي** : من خلال إعطاء نظرة عن المناطق الحرّة من حيث مفهومها ، وإدارتها ، والمزايا والحوافز الممنوحة لها .
- **المنهج التّحليلي** : من خلال إبراز تأثير المناطق الحرّة على نشاط التّجارة الخارجيّة في البلدان الإفريقيّة.

صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهتنا هي:

نقص المراجع والإحصائيات الّتي تخصّ الموضوع بإعتبار منطقة التّجارة الحرّة القاريّة الإفريقيّة حديثة النّشأة.

تقسيمات البحث

من خلال موضوع البحث:

دور منطقة التجارة الحرة الإفريقية في تنشيط التجارة التجارة الخارجية و من أجل الإلمام بكل جوانب الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، حيث تطرقنا في:

- **الفصل الأول** عموميات حول التجارة الخارجية، حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول ماهية التجارة الخارجية وفي البحث الثاني نظريات التجارة الخارجية وفي المبحث الثالث العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية وسياساتها ومخاطرها.
- **الفصل الثاني** منطقة التجارة الحرة الإفريقية، حيث قسم إلى ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول مناطق التجارة الحرة وفي المبحث الثاني ماهية منطقة التجارة الحرة الأفريقية وفي المبحث الثالث التكتلات الاقتصادية في القارة الإفريقية
- **الفصل الثالث** الأثر المحتمل لاتفاقية التّجارة الحرّة الإفريقيّة، حيث قسّم هذا الفصل إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الاوّل تحليل المؤشرات الاقتصادية لدول شرق وجنوب إفريقيا، وفي المبحث الثّاني فرص منطقة التّجارة الحرّة الإفريقيّة وتحدّياتها.

الفصل الأول

عموميات حول التجارة الخارجية

تمهيـد

تعتبر التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية لكل البلدان سواء المتقدمة أو النامية على حد سواء، فالتجارة الخارجية تربط بين الدول والمجتمعات ببعضها البعض، ويعد التبادل التجاري بين الدول حقيقة لا يتصور العالم من غيره اليوم، فلا يمكن لدولة ما أن تستقل باقتصادها عن بقية العالم، كما يمكن اعتبارها الجسر الذي يربط بين الدول وتسمح لها بتصريف الفائض من إنتاجها واستيراد حاجياتها من فائض إنتاج الدول الأخرى.

كما سعت نظريات التجارة الخارجية إلى تفسير الأسباب والعوامل التي تحكم تبادل السلع والخدمات بين الدول وكان معظمها يدور حول الإجابة عن السؤال الرئيسي المتعلق بالكشف عن أسس التبادل التجاري بين الدول الذي يفيد كلا الطرفين المتبادلين، والمكاسب المتوقعة من ذلك والسلع والخدمات التي تتم المتاجرة بها بين الدول من خلال التعرف على أسباب قيام التجارة الخارجية ومكاسب التخصص، وتعتبر النظرية الكلاسيكية أول النظريات التي سعت إلى تفسير أسباب قيام التجارة بين الدول.

كما تلجأ الدول في مجال علاقاتها الاقتصادية الخارجية وفي التبادل التجاري مع الدول الأخرى إلى سياسات تجارية معينة، تختلف من دولة إلى أخرى حسب توجهاتها الاقتصادية والسياسية، وطبيعة اقتصادها وكذلك تبعا للظروف الاقتصادية القائمة سواءً على الصعيد الداخلي أو على مستوى الاقتصاد العالمي وذلك بما يتفق مع مصالحها وما تراه مناسبا في بناء علاقاتها الخارجية وتحالفاتها.

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى عموميات حول التجارة الخارجية، حيث إنقسم الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كالآتي:

- ✓ **المبحث الأول:** ماهية التجارة الخارجية
- ✓ **المبحث الثاني:** نظريات التجارة الخارجية
- ✓ **المبحث الثالث:** العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية وسياساتها ومخاطرها

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

كانت المجتمعات البشرية تعيش قديما في ظل اقتصاد مغلق، حيث ظهرت تجارتها على شكل مقايضة داخل البلد الواحد ومع التطور المتواصل ازدادت الحاجات بتنوع عدد السكان وتنوع سلوكهم الاستهلاكي و رغباتهم، الأمر الذي أدى بضرورة الانتقال إلى اقتصاد مفتوح وذلك بفتح أسواقها للعالم الخارجي أي نشوء التجارة الخارجية.

المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية ومراحل تطورها

تعتبر التجارة الخارجية من أساسيات دفع عجلة التنمية الاقتصادية والنهوض بها عند كل الدول على حد سواء ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى تعريف التجارة الخارجية وتطورها.

الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية

تعددت الصيغ والتعاريف للتجارة الخارجية بناءا على الهدف من دراستها ومن أهم التعاريف نذكر منها:

كما عرفت التجارة الخارجية على أنها (تلك العلاقات الاقتصادية بين مختلف الدول والتي تتألف من حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والهجرة الدولية، فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال)[1]

كما عرفت التجارة الخارجية على أنها (عملية إنتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدلول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة)[2] ، أما التعريف الأشمل للتجارة الخارجية هو أنها تمثل (المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاث المتمثلة في إنتقال السلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات أو بين منظمات إقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة)[3] ويمكن القول بأن (التجارة الخارجية هي تلك المعاملات التجارية في شكل إنتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفراد بين

مختلف الدول والأقاليم، وكذا مختلف السياسات التجارية المطبقة من طرف كل دولة [4]

[1] السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2009، ص:08.

[2] الزبون عطا الله علي، التجارة الخارجية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص:09.

[3] جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2006، ص :11

[4] وليد عابي، حماية البيئة و تحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة– حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2018-2019، ص: 04.

الفرع الثاني: مراحل تطور التجارة الخارجية

يمكن القول إن التجارة الخارجية مرت بعدة مراحل وهي:[1]

أولا – المرحلة الأولى: (1488-1763) ظهرت هذه المرحلة أثناء الاكتشافات الجغرافية وغزو القارات التي قام بها التجار الأوروبيين كذلك فتح الطرق نحو الهند كل هذا لعب دور المحرك في فك العزلة ما بين القارات.

ثانيا– المرحلة الثانية: (1763-1883) في الجزء الثاني من القرن الثامن عشر كانت انجلترا مركز الاقتصاد العالمي إذ شهد إنتاجها وفرة مما فتح لهما مجالات لتصدير الفائض المنتج إلى المستعمرات مما سمح بتقسيم التجارة ما بين الدول الأوروبية والدول المستعمرة التي سمحت بظهور ما يسمى بالتبادل اللا متكافئ.

ثالثا– المرحلة الثالثة: (1883-1980) مع ظهور أول شركة متعددة الجنسيات ظهرت هذه المرحلة إذ تميزت بسيطرة النظام الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة.

رابعا– المرحلة الرابعة: (_1980 إلى يومنا هذا) :تتمثل هذه المرحلة بظهور الشركات المتعددة الجنسيات أيضا بإعادة الهيكلة التي تربط بين الدول النامية وصندوق النقد الدولي، ظهور ما يسمى بالعولمة والتي تدل على اندماج

المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية

للتجارة الخارجية دورا مميزا في الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، إذ يمكن من خلال هذا الدور تحديد الملامح الأساسية للدولة والجوانب والمظاهر والأشكال الأساسية لعلاقتها مع الدول الأخرى.

تعد التجارة الخارجية من أبرز القطاعات الحيوية في أي مجتمع، فالتجارة الخارجية تربط الدول مع بعضها البعض إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة وتساعد كذلك في زيادة رفاهية البلد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستثمار والاستهلاك، من المؤكد أن التجارة الخارجية أصبحت من أهم الأنشطة التي تعتمد عليها كل دول العالم بشكل أساسي وخاصة الدول النامية نظرا لأهميتها في تحقيق التوازن في السوق الداخلية في قانون العرض والطلب وتساهم في نشر المعرفة التكنولوجية ونقل الأفكار والخبرة والمهارات والقدرات الإدارية وفن التنظيم و إنشاء المشروعات، كما أنها تعتبر مؤشر على القدرات الإنتاجية للدول والتنافسية في السوق

[1] فؤاد محمد الصقار، جغرافية التجارة الدولية، منشأة المعارف بالإسكندرية، الطبعة الثالثة، مصر 1997، ص ص:12-19

الدولية لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة ومستويات الدخول فيها وكذلك قدراتها على الإستيراد وإنعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية1.

وما يمكن قوله هو أنه بفضل التجارة الخارجية يصبح أي مورد لأي دولة ذا نفع كبير إذا أحسنت إستغلاله لإكتفائها الذاتي وبفضل التجارة تصدره إلى باقي دول العالم.[2]

ومن هنا تبرز أهمية التجارة الخارجية بإرتباطها بالتنمية الاقتصادية، ولها مساهمة فعالة في النمو الاقتصادي خاصة البلدان السائرة في طريق النمو، حيث تشكل الصادرات عامل مهم للدخل والواردات تعتبر من المواد الأولية والمعدات والخبرات الفنية في البناء الإنتاجي، مما يحقق فرص عمل إضافية، ويمكن من توفير السلع الضرورية الإستهلاكية وهذا ما ينتج عنه ارتفاع في الدخل الوطني.

المطلب الثالث: أهداف التجارة الخارجية

تعتمد معظم الدول على التجارة الخارجية في إشباع حاجاتها فليس هناك دولة مكتفية ذاتيا ولا تحتاج للاستيراد والتصدير، فكما تحتاج الدول إلى استيراد السلع والخدمات لإشباع احتياجات مواطنيها تحتاج للتصدير لزيادة إنتاجها القومي الإجمالي وتحقيق التنمية ويمكن إبراز أهداف التجارة الخارجية فيما يلي [3]:

– تعد التجارة الخارجية عاملا للنفوذ الاقتصادي فهي تزيد من قدرة الدولة على الاستهلاك وتزيد الناتج العالمي وتمدنا بالمواد النادرة.

– تعمل على تقريب مستويات الدخول المحلية والعالمية عن طريق تعادل أسعار عوامل الإنتاج وكذا تزيد من الدخل الحقيقي للدولة المشتركة في التجارة الخارجية، كما تعمل على الاستخدام الكفء للمواد الطبيعية الوطنية.
– تعمل التجارة الخارجية على مساعدة الدول النامية في تحقيق أهدافها التنموية عن طريق تشجيع القطاعات الإنتاجية التي تتميز بها الدولة بميزة نسبية وكذا كفاءة استخدام مواردها سواء عمالة أو موارد طبيعية.

كما يمكن حصر أهم الأهداف الأساسية للتجارة الخارجية في ما يلي 4:

- تصريف الفائض من الإنتاج والاستفادة منه، حيث أن التصدير يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني وتحسين مستوي المعيشة للأفراد وتوفير السلع الضرورية والأساسية، في حين أن ضعف التصدير يقوم بعكس ذلك ذلك من عجز في الناتج الوطني وزيادة البطالة وتخفيض مساهمة الدولة.

[1] أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، بلوغ المرام من أدلة الأحكام، طبعة الأولى، دار الفكر، بيروت ،2002،ص : 158.
[2] موسى سعيد، التجارة الخارجية، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2001، ص:16 .
[3] العصار رشاد، التجارة الخارجية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص: 17.
[4] نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، ط 1، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2008، ص ص: 11-12.

- تحقيق الإشباع من السلع الضرورية غير منتجة محليا وذلك باستيرادها، حيث أنه ولسبب من الأسباب لا يمكن إنتاج هذه السلع محليا، كإستيراد الآلات لإنشاء المصانع بالتالي خلق فرص عمل جديدة، وزيادة تصدير وتحقيق مداخيل جديدة للناتج الوطني.
- نقل التقنيات التكنولوجية الضرورية والأساسية لبناء وإعادة هيكلة البنية التحتية للدولة وتغيير سياستها العامة، والإستفادة من تكنولوجيا المعلومات، حيث إنه لا سبيل أمام الدول النامية غير هذه تكنولوجية لتخطي هذه الفجوة القائمة بين دول العالم اليوم، ومنه تهدف التجارة الدولية إلى تضييق الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية والاتجاه نحو مجتمع عالمي للمعلومات، وهذا الاتجاه سوف يكون مكلفا جدا إلا أن عدم الدخول فيه سوف يكلف أكثر، وللأهمية البالغة لهذه الأهداف يمكن تقسيمها إلى أهداف إقتصادية وإجتماعية و إستراتيجية.

أولا– الأهداف الإقتصادية :تتمثل في:

- زيادة موارد الخزينة العامة للدولة و إستخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها و أنواعها.
- حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية.
- حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة العالمية أي البيع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج.
- حماية الصناعة الناشئة أي الصناعة حديثة العهد في الدولة حين يجب توفير الظروف الملائمة والمساندة له بشتى الوسائل المتاحة.
- حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خار نطاق الاقتصاد الوطني.

ثانيا– الأهداف الإجتماعية :تتمثل في:

- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح الزراعيين أو المنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية أو أساسية في الدولة.
- بإرتفاع حجم المبادلات التجارية بين الدول وخاصة النامية القضاء على البطالة أو الخفظ منها.
- إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات والطبقات المختلفة.

ثالثا– الأهداف الإستراتيجية :تتمثل في:

- المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية.
- العمل على توفير الحد الأدنى من الإنتاج من مصادر الطاقة كالبترول مثلا.

المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية

تعد النظرية الكلاسيكية أولى النظريات المتكاملة التي حاولت تفسير أسباب قيام التجارة بين البلدان، منذ ظهورها في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، حيث تشكل الأساس النظري الذي تقوم عليه النظريات الحديثة في التجارة الخارجية ، فقد حاول رواد هذه النظرية بحث أهمية وحقيقة القضايا المتعمقة بالسياسة التجارية بناء على أسباب ظهور المكاسب من التجارة، واستندوا في ذلك على مجموعة من الفرضيات المرتبطة بالمذهب الاقتصادي الحر، الذي نشأ على أنقاض أفكار المدرسة التجارية، منذ القرن السادس عشر وحتى أوائل القرن الثامن عشر

كما أن قيام التجارة الخارجية راجع في الأساس إلى وجود تباين في عدة عوامل بين الدول، ومن بينها وفرة أو ندرة العوامل الطبيعية إلى غير ذلك من العوامل مما جعل هناك عدة آراء ونظريات لتفسيرها، وتشتمل على كل من النظريات التقليدية الكلاسيكية والنظريات النيوكلاسيكية والحديثة.

المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية للتجارة الخارجية

تعد نظريات التجارة الخارجية للمدرسة الكلاسيكية أولى النظريات التي حملت على عاتقها تفسير ظواهر التجارة الخارجية وتوضيح أسبابها منذ ظهورها بقوة في القرن السابع عشر وازدهارها في القرن الثامن عشر والتاسع عشر. كما تعد هذه النظريات الأساس الذي اعتمد عليه الفكر الاقتصادي لتطوير النظريات الحديثة للتجارة الدولية.

كما قامت النظرية الكلاسيكية على عدة افتراضات نذكر منها: [1]

- وجود دولتين وسلعتين وعاملين فقط من عوامل الإنتاج.
- عدم وجود تكاليف نقل بين الدول .
- حرية التجارة، حيث يفترض عدم وجود أي نوع من القيود على عمليات التبادل التجاري بين الدول (قيد جمركي وحصص المستوردين)

أما من وجهة نظر الكلاسيكية في التجارة الخارجية فيمثله عدد من الاقتصاديين البارزين الذين قدمت لنا أعمالهم في قضايا الاقتصاد الدولي قد أنتجت بعض أهم الأدوات التحليلية المستخدمة في الاقتصاد الحديث ولعل أبرزهم: [2] David Hume, Adam smith, David Ricardo, Jon Stuart Mill

[1] عبد الرحمن يسري، الإقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006،ص ص:1 1-10.

[2] رائد فاضل جويد، النظرية الحديثة في التجارة الخارجية ، المجلد 5، العدد17، مجمع الدراسات التاريخية والحضارية، 2013، ص :126.

ويمكن عرض ملخص النظريات لهؤلاء الكتاب كما يلي:

أولا: نظرية David Hume

ترمز نظرية دافيد هيوم في التجارة الخارجية إلى أن الرفاه الاقتصادي في أي بلد سوف يعم على البلدان الأخرى بسبب تكامل هذه البلدان الأخرى بسبب تكامل هذه البلدان في ظل تقسيم العمل الدولي ففي حالة تطور بلد ما سيكون تأثيره إيجابيا على البلدان الأخرى المجاورة له والعكس صحيح.

ثانيا: نظرية الميزة المطلقة Adam smith

إن أول اقتصادي كلاسيكي حاول تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول هو العالم الاقتصادي الشهير أدم سميث في كتابه الشهير ثروة الأمم الذي صدر عام 1776في نيويورك حيث استخدم آدم سميث مفهوم الفرق المطلق في تكاليف الإنتاجية بين الدول أو ما أصبح يعرف بالميزة المطلقة (Absolute Advantage) .

وفقا لهذا المبدأ (الميزة المطلقة) فإن الفرضيات التي استندت إليها هي [1]:

- أن كل دولة تنتج سلعة واحدة أو بمجموعة من السلع بكلفة حقيقية أقل مما يستطيع شركاؤها التجاريون.
- أن التكلفة الحقيقية تقاس بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السلعة وفقا لنظرية القيمة المبنية على العمل.
- أن العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد المستخدم في الإنتاج .

- أن آلية السوق والمنافسة داخل الاقتصاد تتضمن وجود معدل تبادل واحد بين السلع والذي يعكس تكلفة العمل الحقيقية لهذه السلع.

ومن بين الانتقادات الموجهة لهذه النظرية نستعرض منها ما يلي:

- أنها لم تفسر أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول في حالة عدم وجود ميزة مطلقة للدول في إنتاج السلعتين، في حين لا تتمتع الدولة الأخرى بأي ميزة في إنتاج أي من السلعتين.
- لم توضح هذه النظرية بعد التوزيع أي كيف توزع مكاسب التجارة على الافراد
- لا يرى "آدم سميث" داعيا للتفرقة بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية فالثانية تعد امتداد للأولى وكلاهما وسيلة للتخلص من الإنتاج الفائض وتطبيق مبدأ العمل والتخصص بهذا تركت النظرية وأدت إلى ظهور نظرية الميزة النسبية لـ " دافيد ريكاردو".

[1] حسام علي داوود، إقتصاديات التجارة الخارجية، ط 1، دار الميسرة، عمان، الأردن، 2002 ، ص ص:18-19.

ثالثا: نظرية النفقات أو الميزة النسبية David Ricardo

جاء ريكاردو Ricardo سنة1817 بكتابه (Principls of Poitical Economy and Taxation) حيث طرح نظرية جديدة في التجارة الخارجية تحت عنوان الميزة النسبية، وهذا للرد على آدم سميث وإيجاد بديل لنظرية الميزة المطلقة وطرح حل للمأزق الذي وصل إليه أدم سميث والمتمثل في عدم إمكانية التبادل الخارجي في حالة عدم تمتع بلد بميزة مطلقة .

و ينصب جوهر نظرية الميزة النسبية حول قدرة دولة على إنتاج سلعة معينة بتكلفة أقل وجودة أعلى من أي دولة أخرى، مع ذلك يكون من المفيد أن تنتج مع دولة ثانية إذا كان لديها تكلفة الفرصة البديلة أقل بمعنى آخر يمكن للبلد أن يكون أكثر كفاءة من البلد الآخر في إنتاج السلعتين، ومن ثم يستطيع أن ينتجها بنفقات أقل ويصدرها بأسعار أقل، ومع ذلك سيجد أن مكسبه من التجارة الخارجية سوف يكون أكبر إذا تخصص بإنتاج وتصدير إحدى السلعتين فقط وهي التي تتميز فيها نسبيا [1]

ومن بين الانتقادات الموجهة لهذه النظرية نستعرض منها ما يلي[2]:

- يفترض نموذج ريكاردو أن المبادلات التجارية تكون في شكل عملية المقايضة للسلع (تحييد الدور النقدي).
- تعتمد النظرية على وجود سلعتين ودولتين وهذا امر لا يلامس الحقيقة الواقعية.
- محدودية النموذج في ضبط معدلات التبادل الدولي الفعلي.
- استخدام عامل العمل بنسب ثابتة في انتاج كل السلع وهذا لا يقبل واقعيا.
- قيام ريكاردو بتثبيت كمية الانتاج والتركيز على جانب العرض دون الاهتمام بالطلب.
- عدم رغبة بعض المنتجين في تحويل عناصر الإنتاج إلى السلع لعدم رغبتهم في المخاطرة ويكتفون بمعدل ربح مستقر ومضمون.
- صعوبة التعرف على النفقات الخاصة بالسلع التي يتداولها.

رابعا : نظرية القيم الدولية Jon Stuart Mill

المفكر و العالم الإقتصادي جون ستيورات ميل ركز على تحليل العوامل التي تحكم التبادل الدولي من خلال نظريته القيم الدولية (theoryof international values) سنة 1848 في كتابه :**مبادئ الاقتصاد السياسي**.

بمعنى آخر قام جون ستيوارت باستكمال النقص في نظرية "ريكاردو"حيث حاول البحث في العوامل والقوى التي تحكم معدل التبادل الدولي، وقد أوضح أن القيم الدولية للسلعة لا تتحدد على أساس نفقة بل يحددها

[1] أحمد عبد الرحمان يسري، إيمان محمد زكي، الإقتصاديات الدولية، ط1، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص:24

2 حسام علي داوود، مرجع سبق ذكره، ص: 56.

المستوى الذي يتعادل فيه طلب كل دولة على سلعة الدول الأخرى[1].

أو يطلق عليها المستوى التوازني للطلب المتبادل على السلعتين من قبل الدولتين، ومعنى ذلك أنه تتحقق الاستفادة المتبادلة من التجارة الخارجية عندما يتساوى طلب الدولتين على سلع بعضهما، وفي حالة أن طلب إحدى الدولتين على سلع الدولة الأخرى أكبر فإن هذا يقلل من انتفاعها من التجارة الخارجية.

وهناك عدة إفتراضات تقوم عليها هذه النظرية ومنها ما يلي:

- عند قيام التجارة بين دولتين على سلعتين فإن القيمة الكلية لطلب الدولة الأولى على السلعة التي تنتجها الدولة الثانية ستتساوى مع القيمة الكلية لطلب الدولة الثانية على السلعة التي تنتجها الدولة الأولى.
- ستعتمد نسب التبادل على الطلب المتبادل في كلتا الدولتين وكذلك على مرونة هذا الطلب، إذا كان طلب إحدى الدولتين على السلعة التي تنتجها الدولة الثانية عند سعر معين كبيرا، في حين أن طلب الدولة الثانية على السلعة التي تنتجها الدولة الأولى عند السعر نفسه أو متقاربه نسبيا فستميل شروط التجارة الدولية لمصلحة الدولة الثانية والعكس صحيح.
- ما دمنا لا نستطيع تقرير قاعدة عامة لأذواق وحاجات المستهلكين فإننا لا نستطيع التخمين عند أي نسب يمكن تبادل السلعتين وبما أننا نعرف الحد الأعلى والحد الأدنى لنسبة التبادل أي نسبتي تكاليف الإنتاج في كل من الدولتين فإن المنفعة من التجارة بين الدولتين يمكن أن تقسم بينهما بنسب عديدة، وبمعنى آخر إن نسب التبادل الدولية ستقع بين معدلات التبادل الداخلية
في كلتا الدولتين.

الجدول رقم (01): لتوضيح نظرية القيم الدولية

مقدار العمل المستخدم / سنه	الدولة	الإنتاج	
		تمور / طن	قمح / طن
10 رجال / سنه	الجزائر	20 طن	20 طن
10 رجال / سنه	مصر	10 طن	15 طن

المصدر : من إعداد الطّلبة

[1] سامي خليل، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، مصر 2001، ص ص: 70-71.

نلاحظ من الجدول أنه بنفس مقدار العمل المبذول في كل من الجزائر وتونس تنتجان كميات مختلفة من التمور و القمح، فالجزائر تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج السلعتين، إلا أن الجزائر لديها ميزة نسبية في إنتاج القمح، 10/20=2 مقابل 15/20=1.5 .

أم تونس فهي أقل تخلفا في إنتاج القمح وبالتالي فلها ميزة نسبية في أنتاج هذه السلعة.

قبل قيام التجارة بين الجزائر و تونس فإن تونس تضحي ب 15 طن من القمح من أجل إنتاج 10 طن من التمور (ذلك أن السلعتان تنتجان بنفس تكاليف العمل) أما الجزئر فإنها تضحي ب10 طن من القمح لإنتاج 10 طن من التمور وهذه الكمية تكلف الجزائر 5 رجل في السنة من إجل إنتاجها.

وحسب نظرية القيم الدولية فإن التجارة سوف تقوم بين الجزائر و تونس إذا أمكن للجزائر أن تحصل من تونس على أكثر من 10 طن من القمح مقابل تصديرها لها 10 طن من التمور، لأنها تستفيد في هذه الحالة، أما بالنسبة لتونس فإنها ستستفيد من قيام التجارة بين البلدين لو أمكنها على 10 طن من التمور مقابل تصديرها للجزائر كمية أقل من 15 طن من القمح

المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية للتجارة الخارجية

إستمرت النظرية الكلاسيكية في تفسير التجارة الدولية، إلى غاية الحرب العالمية الأولى، إلا أن المرحلة الأولى للنظرية النيوكلاسيكية ما هي إلا إعادة صياغة نظرية النفقات النسبية، وذلك بإدخال المنفعة في تفسير التجارة الدولية، والتخلي عن النفقة المحددة على أساس العمل، أما المرحلة الثانية تتمثل في إعطاء أسباب وجود التجارة، عن طريق عوامل الإنتاج وأسباب وجود الاختلاف في الأسعار النسبية، والأجور.

ظهرت هذه النظريات في أعقاب الانتقادات التي وجهت للنظرية الكلاسيكية، وتظم مجموعة من الأفكار والنظريات أهمها:

الافتراضات التي بنيت عليها الفرضية

- التكنولوجيا المتاحة لإنتاج السلعة الواحدة بالنسبة للمنتجين في البلد الواحد فعناصر الإنتاج بالنسبة لأي سلعة إذن واحدة في البلد الواحد.
- أذواق المستهلكين معطاة، بحيث أنه لن يترتب على التجارة الخارجية أي تغير في هذه الأذواق وأن هذه الأذواق تختلف كثيرا من بلد لآخر.
- نمط توزيع الدخل معطى ومعروف في البلاد المختلفة[1].

[1] مجدي محمود شهاب، إقتصاد دولي المعاصر، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2006، ص:54.

أولا: نظرية تكلفة الفرصة البديلة

من غير المقبول أن يكون العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد، كما أنه لا يتكون من وحدات متجانسة، وهو معيار تعرض لكثير من النقد من قبل الاقتصادي الألماني "غ. هابرلر Gottfried Haberler " الذي أعطى مفهوم جديد للنفقات النسبية يعتمد على فرضيات نظرية تكلفة الفرصة البديلة، شرح" هابرلر "في كتابه سنة 1933 قانون الميزة النسبية، من خلال تقديمة لنظرية تكلفة الفرصة البديلة ومنحنى إمكانيات الإنتاج كبديل للنظريات السابقة.[1]

ويسمح لنا مفهوم تكلفة الفرصة البديلة بتطوير نظرية عامة تتعلق بالميزة النسبية تشمل جميع عناصر الإنتاج، وفي هذا الصدد تعتبر تكلفة الفرصة البديلة هي "كمية السلعة التي يتعين التخلي عنها لتوفير موارد كافية لإنتاج سلع أخرى.

يعتبر" هابرلر" إن أثمان السلع تتناسب مع نفقات التكلفة النسبية، فالدولة الأكثر كسباً هي التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاج أحد السلع، وأن إختلاف الأثمان النسبية هو الدافع لقيام التبادل، إذ أن معدل التبادل يتحدد بواسطة تلاقي قوى العرض والطلب للدولتين.

ومن أهم الإنتقادات التي وجهت لهذه النظرية

- عجز النظرية في تفسير أسباب إختلاف المزايا النسبية بين الدول.
- عدم قدرة النظرية عن تفسير تأثير التجارة الخارجية على عوائد الإنتاج المستخدمة في الدول.

ثانيا: نظرية نسب عوامل الإنتاج هكشر – أولين (Heckscher Ohlin)

توصل كل من "هكشر و أولين**(HUCHER & OLIN)** إلى نتيجة مفادها أن اختلاف التكاليف النسبية بين الدول يرجع إلى اختلاف وفرة الموارد الاقتصادية يبن هذه الدول، فالدول تختلف فيما بينها من حيث الوفرة في عوامل الإنتاج، فهناك دول تشهد وفرة في عنصر العمل و أخرى في عنصر الأرض و أخرى في عنصر رأس المال والتكنولوجيا، و قد اعتمد "هكشر و أولين" في تفسيره هذه الاختلافات في الموارد و ربطها باختلافات مقابلة في أسعار السلع الاقتصادية، فالدولة التي لها وفرة كبيرة مثلا من الأراضي الزراعية مقارنة مع الطلب المحلي عليها تجعل سعر الأراضي الزراعية فيها منخفضا، و التي لها وفرة في رأس المال و التكنولوجيا يكون سعر رأس المال وهذه التكنولوجيا أقل نسبيا مقارنة بالدول المتخلفة، و بالتالي فالسلع التي تتوفر على هذا العامل و نفس الشيء بالنسبة

[1] فوزي، عبد الرزاق، إستراتيجيات التجارة الخارجية، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، 2016، ص :39.

للسلع التي تتطلب رأس المال الكثيف و التكنولوجيا العالية الدقة، ستكون أرخص نسبيا في الدول التي تتوفر على هذه العوامل مقارنة بالدول الأخرى.[1]

أما عن الفرضيات التي قامت عليها نظرية "هكشر وأولين" هي: [2]

- ثبات أذواق المستهلكين للدولتين.
- سيادة ظروف المنافسة الكاملة في أسواق السلع وعوامل الإنتاج.
- الحركية التامة لعوامل الإنتاج على المستوى المحلي.
- ثبات تكنولوجيا الإنتاج للسلعتين في الدولتين.
- اختلاف طريقة الإنتاج للسلعتين، حيث يتم إنتاج إحدى السلعتين بطريقة مكثفة لعنصر العمل، بينما السلعة الأخرى يتم إنتاجها بطريقة مكثفة لرأس المال.
- وجود دولتين وسلعتين متجانستين، وعنصرا إنتاج متجانسين مستواهما المبدئي ثابت، ويفترض أن يكون مختلفاً نسبياً بين الدول.
- تزايد تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج السلعتين ومن ثم لا يوجد ما يُسمى بالتخصص الدولي الكامل.

انتقادات نظرية هيكشر–أولين

- تفترض النظرية تشابه عناصر الإنتاج للسلعة الواحدة في البلدان المختلفة، وهذا معناه استبعاد أثر البحوث والتطوير وما يؤدي إليه من تقدم تكنولوجي، يجعل تلك الدول تتمتع بمزايا مكتسبة تؤهلها للتخصص في إنتاج وتصدير السلع كثيفة التكنولوجيا[3].
- لا تستطيع أن تقدم تفسيراً لأسباب التغير النسبي لمركز بعض الدول في التجارة العالمية.
- تركز على الاختلاف الكمي في عرض عناصر الإنتاج؛ أي ندرتها أو وفرتها مهملة الاختلاف النوعي في عرض هذه العناصر.
- صعوبة تحديد كثافة العناصر للسلع متى كان هناك أكثر من عنصرين للإنتاج، فمن السهل معرفة ما إذا كانت للسلعة كثيفة العمل أو كثيفة رأس المال في حالة ما إذا كان هذان العنصران هما الوحيدان، أما إذا أضفنا إليهما عنصرا ثالثا كالأرض على سبيل المثال، فمن الصعوبة بمكان تحديد كثافة العنصر للسلع المختلفة.[4]

[1] جمال جويدان الجمل، مرجع سبق ذكره ، ص ص:31-32.

[2] خالد محمد السواعي، التجارة الدولية–النظرية وتطبيقاتها، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان،2010،ص ص :185-186

[3] فطيمة حاجي، المدخل إلى التجارة الخارجية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ،2017، ص ص:30-31

[4] محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص ص: 92-93

ثالثا: نظرية " ستولبر – ساموبلسون"

تدرس نظرية ستوبلر– ساموبلسون Stolper – Samuelson Theory " أثر تغير أسعار السلع على دخول عوامل الإنتاج " . وضعت هذه النظرية عام 1941 أي أنها تسبق الدراسة التي نشرها ساموبلسون عن تعادل أسعار عوامل الإنتاج بنحو سبع سنوات، لقد بينت النظرية على نفس الأسس التي قامت عليها نظرية هيكشر – أولين، ولكنها تبحث في الأثر الذي يمكن أن يؤدي اليه التدخل في أسعار السلع على حجم إنتاج تلك السلع، وبالتالي على عوائد عوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاجها، وذلك في نموذج للتوازن العام[1].

يبدأ التحليل آخذاً بعين الاعتبار أن دخل الشخص يعتمد على ما يقدمه للاقتصاد، فيكسب العمال الأجور التي قد تكون مرتفعة أو منخفضة إعتمادا على مستوى مهارتهم، ويكسب مالكو رأس المال الربح، ويربح ملاك الأرض الريع، لذا فإن مقدار الدخل المكتسب لكل عنصر يعتمد على الطلب على مدخلاته المعروضة، ويشار إلى الطلب على مدخلات معينة بالطلب المشتق لأنه مشتق بطريقة غير مباشرة من الطلب على الإنتاج، فإذا كان الطلب على المنتجات مرتفعاً وسعرها مرتفع سيكون العنصر المستخدم في الإنتاج مفيداً نظراً لمردوده المرتفع.

بشكل عام فأي تغير يحدث في الاقتصاد يغير سعر المنتج يؤثر عليه مباشرة، وتؤثر التجارة الخارجية في تغيير أسعار المنتجات، فعلى سبيل المثال ترتفع أسعار الصادرات وتنخفض أسعار الواردات وتحرك الأسعار بسبب التغير في الطلب على تلك العناصر، وتقود إلى تغير العائد المدفوع لكل عنصر وبالتالي تؤثر التجارة على توزيع الدخل.[2]

هناك العديد من المحاولات التي أجريت لتعميم هذه النظرية وقد ثبتت امكانية التعميم نظرياً، وذلك من حيث تساوي عدد السلع مع عدد عوامل الإنتاج[3].

رابعا: لغز ليونيتيف Leontief Pardox

عندما تم تطوير نظرية نسب عناصر الإنتاج في بدايات القرن العشرين، أدى غياب البيانات الاقتصادية إلى جعل الاختبارات التجريبية للنظريات الاقتصادية شبه مستحيلة، والبيانات الاقتصادية التي تقدم بطريقة روتينية في وسائل الإعلام لم تصبح متاحة حتى ما بعد 1945.

[1] محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة ،ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت،2010، ص: 121.

[2] خالد، محمد السواعي، مرجع سبق ذكره، ص:175.

[3] شقيري نوري موسى، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، ط2 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ،2015، ص ص:104-105

وبالمثل، الأدوات الإحصائية المستخدمة لاختبار النظرية الاقتصادية ووسائل معالجة لبيانات الكمبيوتر لم تكن متاحة حتى حقبتي خمسينات وستينات القرن الماضي، وبما أن نظرية نسب عناصر الإنتاج كانت تبدو شديدة المنطقية، تقبلها معظم الاقتصاديين باعتبارها حقيقة قبل أن يتم اختبارها تجريبيا[1].

أبرز المحاولات لاختبار صحة نظرية هيكشر-أولين، تلك المحاولات التي قام بها ليونتيف، وقد قام فيها بتقدير كمية العمل ورأس المال المطلوب لإنتاج ما قيمته مليون دولار من سلع الصادرات والسلع المنافسة للواردات في الولايات المتحدة، واستخدم في التقدير جدول مدخلات ومخرجات للاقتصاد الأمريكي لعام 1947م[2].

وتتلخص النتائج في الجدول الآتي :

الجدول رقم (02): مدخلات و مخرجات الاقتصاد الأمريكي لعام 1947

عوامل الإنتاج	الصادرات	الواردات
رأس المال (بالدولار بأسعر 1947)	2550.78	3091.339
العمل (بالرد كل سنة)	182.213	170.004
نسبة رأس المال إلى العمل (لأقرب ألف دولار)	13.992	18.184

المصدر: محمود يونس، مرجع سابق، ص :75.

من خلال جدول مدخلات و مخرجات الاقتصاد الأمريكي لعام 1947 نستنتج أن كثافة رأس المال بالنسبة للعمل في الصادرات هي 13.992 ألف دولار للفرد في السنة، في حين أنها بلغت 18.184 ألف دولار بالنسبة للواردات المنافسة، ومعنى ذلك أن إنتاج الواردات المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية يتطلب من رأس المال لكل وحدة من العمل أكثر مما يتطلبه إنتاج السلع المخصصة للصادرات، بمعنى آخر فإن ما قيمته مليون دولار في المتوسط من الصادرات تحتوي على قليل من رأس المال وكثير من العمل.

ومن ثم فلن يكون من الضروري(حسب ليونتيف) إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات المنافسة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن مساهمة أمريكا في التقسيم الدولي للعمل إنما تقوم على أساس التخصص في إنتاج السلع كثيفة العمل، وليست كثيفة رأس المال، ولذا فهي تقوم بالتجارة الخارجية لكي توفر رأس المال وتتصرف في فائض العمل لديها[3].

مهما يكن فإن محاولة ليونتيف قد فتحت الباب أمام العديد من الدراسات التي أسفر معظمها عن عدم تأييدها لنظرية هيكشر–أولين، ليس من ناحية صحتها ولكن من حيث انطباقها عملياً والمبنية على افتراضات بعيدة عن الواقع الاقتصادي.

[1] دبليو تشارلز سوير، الاقتصاد الدولي، ترجمة: مؤسسة صائغ عالمية ناشرون، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2015، ص :09 .

[2] مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص:64.

[3] محمود، يونس، مرجع سابق، ص : 75.

المطلب الثالث: النظريات الحديثة في تفسير التجارة الخارجية

بعد الإنتقادات التي وجهت إلى النظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية، خاصة عدم قابليتها للتطبيق على أرض الواقع، ظهرت هذه النظريات محاولة تجاوز تلك الإنتقادات والإقتراب أكثر الى الواقع وتفسير ما عجز عنه المفسرون قبلهم.

أولا– نظرية ليندر Linder: (تشابه الأذواق)

يرى ليندر أن تغيير التجارة الخارجية باختلاف نسب عناصر الإنتاج مبالغ فيه بدرجة كبيرة، حيث أنه يقوم التبادل الدولي إلا بالنسبة لبعض أنواع السلع فقط، وهذا لا يعني أن اختلاف نسب عناصر الإنتاج لا قيمة له على الإطلاق في تفسير التبادل الدولي، ولقد فرق "ليندر" بين نوعين من السلع والمنتجات الأولية والسلع الصناعية، فبالنسبة للمنتجات الأولية يرى" ليندر" أن تبادلها يتم طبقا للميزة النسبية، أما فيما يتعلق بالسلع الصناعية فيرى أن الأمر أكثر تعقيدا فهناك مجموعة من العوامل تحدد الصادرات الفعلية والواردات الفعلية كحجم الطلب المحلي الذي يحدد الصادرات المحتملة، أما الواردات المحتملة للبلد ما يتحدد بالطلب المحلي عند الأسعار الجارية، في حين أن الصادرات والواردات الفعلية هي محصلة ما يسميه القوى الخالقة للتجارة و القوى المعيقة للتجارة .

القوى الخالقة لتتجارة تتمثل في: – عنصر المنافسة الاحتكارية.– اختلافات في درجة تمثيل الطلب للمنتجات المختلفة في بلدان مختلفة. – اختلاف نسب عناصر الإنتاج بالنسبة للسلع ذات الطلب المتداخل في البلدين.

أما القوى المعيقة للتجارة فهي: – عامل المسافة.– نفقات النقل. – القيود المفروضة على التجارة[1].

ثانيا– نظرية الفجوة التكنولوجية:

يعود تفسير طبيعة التبادل عن طريق التطور التكنولوجي إلى الاقتصادي" بوسنر "،1961 حيث اعتبر أن الدول ذات نفس عوامل الإنتاج تتبادل فيما بينها، وهذا ما يناقض نتائج نموذج هيكشر–أولين، وهذا راجع إلى تفسير طبيعة التبادل عن طريق التطور التكنولوجي.

ويركز نموذج الفجوة التكنولوجية في تفسيره لنمط التجارة الخارجية على إمكانية حيازة إحدى الدول على طرائق فنية للإنتاج أكثر تقدماً من الدول الأخرى تمكنها من إنتاج سلعة جديدة أو سلع ذات جودة عالية أفضل ما تنتجه الدول الأخرى، أو سلع ذات تكاليف إنتاجية أقل مما يجعل هذه الدولة تكتسب

[1] نفس المرجع، ص : 81.

مزايا نسبية مستقلة عن غيرها من الدول، كالاختلافات الدولية في المستويات التكنولوجية من شأنها أن تحقق اختلافات مناظرة لها في المزايا النسبية المكتسبة، وتؤدي بالتالي إلى قيام التجارة الخارجية بين الدول. [1]

ويتم ذلك بطريقتين [2]:

- زيادة الكفاءة النسبية لإحدى الدول في إنتاج السلع التي تُنتج في جميع الدول لأطراف التبادل الدولي، ويترتب على ذلك اكتساب هذه الدولة لميزة نسبية دون غيرها من الدول.
- دخول إحدى الدول بمنتجات جديدة ذات مستويات تكنولوجية متقدمة إلى الأسواق الدولية في الوقت الذي لا تستطيع الدول الأخرى إنتاجها داخليا أو تقليدها، لأنها لا تحوز الوسائل التكنولوجية اللازمة لإنتاج هذه السلع.

الشكل رقم (01): الفجوة التكنولوجية لبوستر 1961

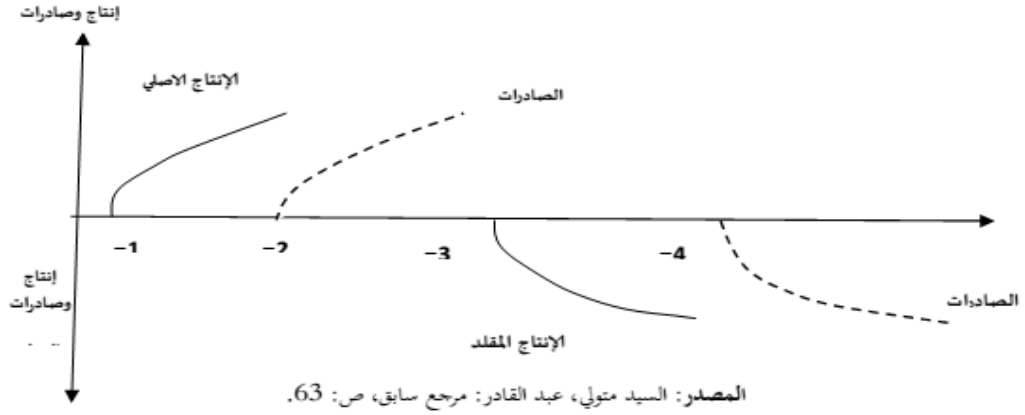

المصدر: السيد متولي، عبد القادر: مرجع سابق، ص: 63.

وإستند تحليل الفجوة التكنولوجية على وجود :

أ- **فجوة الطلب**: وهي الفترة التي تفصل بين ظهور المنتج الجديد وبداية إنتاجه في الدول المقلدة، وخلالها تحتكر الدول المتقدمة إنتاج المنتج وتصديره.

ب-فجوة التقليد: وهي الفترة التي تفصل بين ظهور المنتج في الدول المتقدمة وظهوره في الدول النامية، حيث تشارك الدول النامية في الإنتاج.[3]

يختلف المدى الزمني بين الفجوتين حيث تكون فترة فجوة الطلب أطول زمنيا من فترة فجوة التقليد، والفجوة الزمنية بينها يطلق عليها الفجوة التكنولوجية التي تفتح المجال أمام التجارة الخارجية في هذه السلعة.

[1] دياب محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص:125-126.

[2] سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر،1991، ص ص:216-217.

[3] فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، مؤسسة الوراق للنشر، عمان – الأردن، 2004، ص:87.

يعتبر أهم انتقاد تعرض له نموذج الفجوة التكنولوجية هو أنه لا يوضح حجم الفجوات التكنولوجية القائمة بين الدول المختلفة، ولا يقوم بفحص واختبار الاسباب التي تؤدي إلى ظهورها ولا يبين كيف يتم بالضبط التخلص من هذه الفجوات مع مرور الزمن، حيث حاولت نظرية دورة حياة المنتج سد هذه الثغرة[1].

ثالثا– نظرية دورة حياة المنتج :

إن نموذج دورة حياة المنتج هو النموذج الأوسع من نموذج الفجوة التكنولوجية والذي طوره الاقتصادي ريموند فرنون J.R.Vernon عام 1966.

ويوضح فرنون في نموذجه عن الولايات المتحدة الأمريكية والذي أسماه دورة المنتج Product Cycle سلسلة المراحل التي يمر بها المنتج الجديد في مسيرة تطوره، والتغيرات التي تحدث على ميزته النسبية خلال هذه المراحل التي يمر بها.[2]

الشكل رقم (02) : نموذج دورة حياة المنتج لفرنون 1966

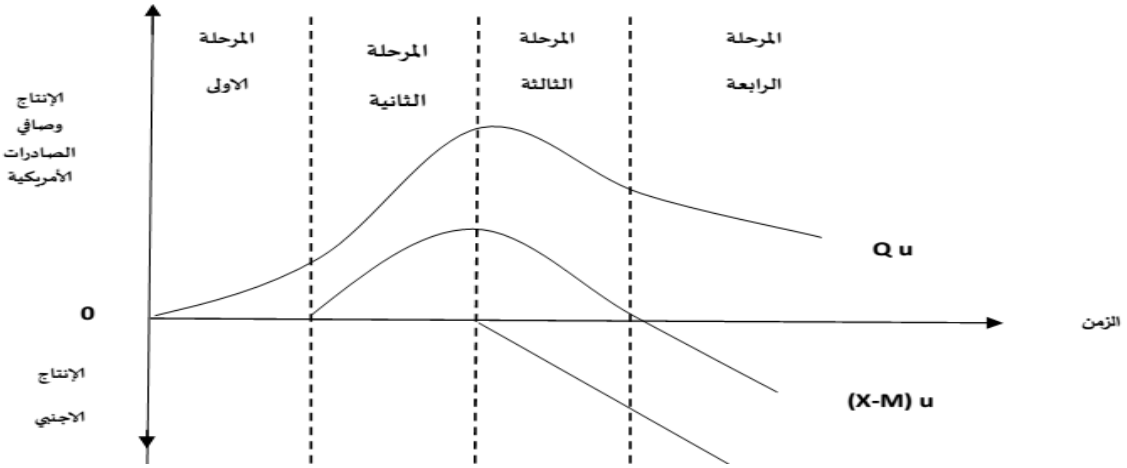

المصدر : داود، حسام علي وآخرون :اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،2002، ص 55.

Qu : تشير إلى كميات الإنتاج الأمريكي

Q* : تشير إلى كميات الإنتاج الأجنبي

(X-M)u : تشير إلى صافي الصادرات من منتج الأمريكي

من خلال ما توصل إليه فرنون على الاقتصاد الأمريكي فقد قسم دورة حياة المنتج إلى أربعة مراحل، وهي [3]:

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي – نظريات وسياسات، ط 4، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2015 ، ص:146

[2] نفس المرجع ، ص: 146

[3] محمد ذياب، مرجع سبق ذكره، ص ص :127-128

- **المرحلة الأولى (مرحلة المنتج الجديد)** : تنتج السلعة بكميات قليلة وتكون تكاليف إنتاجها مرتفعة في هذه المرحلة، وتكون الكفاءات العلمية والهندسية هي العوامل الأكثر أهمية ويحتاج الأمر يد عاملة عالية المهارة، وتكون أسعار المنتج الجديد عالية لذا يكون الطلب عليها غير كبير كما أن تصدير السلعة يكون محدود.
- **المرحلة الثانية (مرحلة النمو أو التوسع)**: يرتفع الطلب على السلعة التي تلقى قبولاً متزايداً ويجرى إنتاجها بصورة متزايدة، وتنخفض تكاليف إنتاجها، وبالتالي أسعارها، مما يضاعف الطلب عليها، كما يتزايد الطلب عليها في الخارج، ففي البداية تتم تلبية الطلب من خلال الإنتاج في دولة الابتكار، ثم يبدأ إنتاجها في الخارج سواء بواسطة الشركة الأم أو بواسطة شركات أخرى.
- **المرحلة الثالثة النضج**: في هذه المرحلة يصبح المنتج نمطياً، إذ تتزايد المنافسة عن طريق الأسعار بحيث يتركز الإنتاج في الدول ذات الأجور المنخفضة من أجل خفض التكاليف، وتبدأ الدول المقلدة بإنتاج المنتج وبيعه في أسواقها الداخلية.
- **المرحلة الرابعة (مرحلة الزوال "الهبوط")**: تصبح السلعة قديمة بسبب ظهور سلع جديدة أكثر حداثةً وتطوراً تلبي الحاجات نفسها، من هذا يمكن أن نلاحظ أن فرضية دورة المنتج لا تتقاطع مع نظرية التجارة النيوكلاسيكية الأخيرة (هيكشر–اولين)، فهي ترى أن الميزة النسبية للصادرات الأمريكية تأتي من الوفرة النسبية لمورد الخبرة العلمية والتقنية، وما أن يتم اجتياز مرحلة تعلم تقنية المنتج حتى ينتقل إنتاجه إلى مكان آخر يتمتع بوفرة نسبية في عنصر أو أكثر من عناصر الإنتاج الأخرى، ويمكن للولايات المتحدة الأمريكية نفسها أن تكون من جديد البلد صاحب الميزة النسبية، وهذا يمكن ملاحظته من استمرار تطوير المنتجات)مثل الحاسوب(، حيث يصعب دخول هذه الصناعة بسبب ما تطلبه من اقتصاديات الحجم ومن الخبرة العلمية والتقنية العالية فضلا عن ضخامة رأس المال.[1]

[1] هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي – النظرية والتطبيقات، اثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص: 127

المبحث الثالث: العوامل المؤثّرة على التّجارة الخارجيّة وسياستها ومخاطرها

من الحقائق المسلم بها في عالم اليوم، أنه مهما تباينت النظم الاقتصادية ، السياسية، و الاجتماعية، و تفاوت درجات التقدم التكنولوجي بين مختلف دول العالم لا تستطيع هذه الأخيرة أن تعيش في عزلة اقتصادية، فهي أمام خيارين إما الانغلاق على نفسها اقتصاديا مكتفية على إقليمها من موارد أو الانفتاح على العالم الخارجي لتتمكن من تنمية مواردها الاقتصادية إلى أقصى حد ممكن و مهما كان ميل أية دولة الإتباع الخيار الأول فهي لا تستطيع الذهاب بعيدا بعزلتها لأن الدول كالأفراد ليس في مقدورها إنتاج كل ما تحتاجه من السلع و الخدمات و إنما يقتضي الأمر أن تتخصص في إنتاج السلع التي تؤهل ظروفها الطبيعية و الاقتصادية لإنتاجها ثم تبادلها بمنتجات الدول الأخرى التي لا تستطيع بدورها إنتاجها في الداخل وإن أنتجتها ستكون تكلفتها مرتفعة جدا عندما يكون الاستيراد من الخارج الحل الأمثل وما يمكن قوله هو أنه بفضل التجارة الخارجية يصبح أي مورد لأي دولة ذا نفع كبير إذا أحسنت إستغلاله لإكتفائها الذاتي وبفضل التجارة تصدره إلى باقي دول العالم.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية

تتأثر التجارة الدولية بجملة من العوامل تتفاوت في أهميتها بتفاوت الظروف فهي عوامل مترابطة متفاعلة يمكن إرجاع أهمها إلى:

أوّلا : العوامل الاقتصادية: لايمكن أنّ نقول أنّ بلدا ما متخصصّا في سلعة معيّنة بناءا على موارده الاوّلية فقط، بل يتعدّاه إلى ما يمتلكه من إمكانيات إقتصاديّة والّتي نستطيع أن نحدّدها في النّقاط التّالية:

- **التكاليف والأسعار:** معنى مدى ما يتكفله كل عنصر من هذه العناصر الداخلة في التجارة وفي ضوئها تحدد الأسعار الخاصة بالتبادل على المستوى العالم، حيث أن ارتفاع السلع المنتجة يؤدي إلى زيادة أسعارها فالسلع التي تنتج بتكاليف منخفضة تكون أكثر طلبا من الأخرى ذات التكاليف والأسعار المرتفعة أي أن قدرتها على المنافسة تتحدد في نهاية بالسعر خاصة العوامل المؤثرة على الطلب [1]
- **التمويل:** يؤثّر التّمويل بشكل كبير على التّجارة الخارجيّة من خلال توفير السّيولة الماليّة اللّازمة لتمويل عمليات الإستيراد والتّصدير، وتقليل المخاطر المالية من خلال استخدام الأدوات الماليّة مثل الضّمانات والإئتمانات المستنديّة ، كما يساهم التّمويل في زيادة حجم التّجارة الخارجيّة من خلال توفير تمويل لتوسيع نطاق الاعمال والإستثمار في السّوق الدّوليّة.

[1] شيخي حفيظة، ترشيد السياسات التجارية من اجل الاندماج الايجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي للمنظمة العالمية للتجارة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية،جامعة وهران، 2021-2022، ص: 45.

- **التخزين :** يعتبر التّخزين أمرا حيويّا وضروريّا في التّجارة الخارجيّة وذلك من خلال نجاح وسلاسة سلسلة التّوريد الدّوليّة ، ومما يلي بعض النّقاط الّتي توضّح دور التّخزين في التّجارة الدّوليّة :(تلبية الإحتياجات الزّمنيّة، توسيع نطاق السّوق ، تقليل التّكاليف ، ضمان جودة المنتوجات ، التّعامل مع التّغيّرات في الطّلب ، الإمتثال للمتطلّبات القانونية و الجمركيّة)

باختصار، يعد التخزين أمراً حيوياً في سلسلة التوريد الدولية، حيث يساهم في ضمان توافر المنتجات في الأوقات المناسبة، وتقليل التكاليف، وضمان جودة المنتجات، والامتثال للمتطلبات القانونية والجمركية.

- **الجودة:** للجودة دور في التّجارة الخارجيّة و أهميّة كبيرة ، حيث أن يمكن أن يؤثّر بشكل كبير على قدرة الشّركات على الوصول إلى الأسواق العالمية والمنافسة فيها ، ويمكن القول أنّ الجودة تعتبر عنصرا أساسيّا في نجاح الشّركات في التّجارة الخارجيّة ، حيث تسهم في بناء سمعة الشّركة ، وتحقيق التّنافسيّة ، وتحقيق رضا العملاء ، والإمتثال للمعايير الدّوليّة .
- **نفقات النقل:** تؤثّر نفقات النّقل بشكل كبير فب التّجارة الخارجيّة لأنّها تشكّل جزءا هامّا من تكلفة إيصال البضائع من مكان الإنتاج إلى السّوق المستهدفة ، ارتفاع تكاليف النّقل يمكن أن يزيد من تكلفة السّلع ويجعلها أقلّ تنافسيّة فب الاسواق الدّوليّة ، وبالمقابل تقليل تكاليف النّقل يمكن أن يسهم في زيادة ربحيّة الشّركات وتحسين التّنافسيّة في الأسواق العالميّة .
- **الرواج والكساد الاقتصادي:** الرواج الاقتصادي يؤدي إلى إنعاش الطلب عل مختلف منتجات الدول وبالتالي زيادة حجم التجارة الدولية بينما يحدث العكس في حالة وجود كساد اقتصادي .

ثانيا: العوامل الطبيعية : قد تؤدي العوامل الطبيعية السائدة في بلد ما إلى أن يتخصص في إنتاج أنواع معينة من الزراعات والصّناعات التي تتلائم مع طبيعته وتتمثل العوامل الطبيعية في:

- **اختلاف الثروات الطبيعية:** يؤثّر اختلاف الثّروات الطبيعيّة على التّجارة الخارجيّة بشكل كبير ، فالبلدان الّتي تمتلك ثروات طبيعيّة مثل النّفط ، الغاز الطّبيعي ، الفحم، أو المعادن الثّمينة قد تكون مورّدين رئيسيين لهذه الموارد إلى الدّول الأخرى . وبالتّالي قد تتأثّر التّجارة بتقلّبات أسعار هذه الموارد وتغيّرات الطّلب العالمي عليها . علاوة على ذلك البلدان الّتي تعتمد بشكل كبير على صادرات الثّروات الطبيعيّة قد تواجه تحدّيات اقتصاديّة عند تقلّبات الأسعار أو انخفاض الطّلب العالمي . من ناحية أخرى ، البلدان الّتي تفتقر إلى هذه الثّروات قد تعتمد على استيرادها ، ممّا يؤثّر على توازن التّجارة لديها .

- **المناخ:** له اثر في تكاليف الإنتاج بصفة عامة ونفقات الإنتاج الزراعي بصفة خاصة من حيث التباين في درجات الحرارة ومتوسط كمية الأمطار والرطوبة من دولة إلى أخرى، بل يتعدّى تأثيره على الإنتاج والزّراعة ، فهو يشمل أيضا التّأثير على مسارات الشّحن و النّقل البحري والجوّي . على سبيل المثال ، تغيّرات المناخ مثل العواصف الشّديدة والفياضانات يمكن أن تعطّل خطوط الإنتاج و تؤدّي إلى تأخيرات في الشّحن وتعطيل النّقل ، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تؤدّي زيادة درجات الحرارة إلى تأثيرات طويلة الأمد على الموارد الطّبيعية مثل المياه والمحاصيل الزّراعيّة ، ممّا يؤثّر على الإنتاج والتّجارة بشكل عام.
- **حجم الدولة:** الذي يؤثر في درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية وتوفر مزايا الإنتاج الكبير

الذي يتطلب سعة في الأسواق حيث يسهم هذا في تفسير قيام التجارة بين الدول وخاصة بين الدول الصناعية

ثالثا: عوامل أخرى

إلى جانب ماتمّ ذكره من عوامل اقتصاديّة وطبيعيّة يمكن إضافة عوامل اخرى نحدّدها في النّقاط التّالية :

- **الإجراءات الإدارية:** يقصد بذلك عدم وجود مشاكل أو معوقات جمركية أو بيروقراطية ترتبط بدخول وخروج السلع ,وهي تعطل وصول السلع إلى المستهلك وكلما كانت إجراءات سهلة وميسرة كلما شجعت الصادرات والتبادل التجاري بصفة عامة1.
- **القوانين والتشريعات:** تؤثّر القوانين والتشريعات بشكل كبير على التّجارة الخارجيّة من خلال تحديد القواعد و الضّوابط الّتي يجب اتّباعها في عمليات التّجارة مثل الضّرائب، والجمارك، وقوانين الصّادرات الواردات ، والتّنظيمات البيئيّة والصّحّية . تلك القوانين والتّشريعات قد تؤثّر على تكلفة المنتجات، الإجراءات اللّوجيستيّة، والفرص التّجاريّة المتاحة ، وبالتّالي تلعب دورا حاسما في تشكيل سياسات التّجارة الخارجيّة و استراتيجيات الشّركات.
- **الظروف السياسية:** تؤثّر الظّروف السّياسيّة بشكل كبير على التّجارة الخارجيّة من خلال إنشاء بيئة تجاريّة مستقرّة أو غير مستقرّة ، عندما تكون الظروف السّياسيّة مستقرّة يمكن أن تتحسّن الثّقة بين الدّول والشّركات ، وتزداد فرص التّجارة والاستثمار ، ومع ذلك عندما تكون الظّروف غير مستقرّة ، مثل الحروب أو التّوتّرات الدّبلوماسيّة ،فإنّ ذلك قد يؤدّي إلى تقليل التّبادل التّجاري ، وتعقيد

[1] شيخي حفيظة، مرجع سبق ذكره، ص:46

الإجراءات الجمركيّة ، وزيادة المخاطر السّياسيّة والإقتصاديّة، ممّا يؤثّر سلبا على حركة التّجارة والإستثمار .

- **الإضرابات العمالية:** تؤدي بطبيعة الحال إلى توقف الإنتاج في الصناعة التي تتعرض له وتتحدد الخسارة في الإنتاج تبعا لطول مدة الإضراب ثم يتحدد الموقف بالنسبة للتجارة الخارجية بمدى أهمية الصناعة التي عانت من أزمة الإضراب واتصالها بالصادرات والواردات.

- **اختلاف الأذواق:** تنشأ اختلافات في الأذواق بين أبناء البلدان المختلفة بسبب عوامل عديدة مثل اختلاف العادات والتقاليد الاجتماعية واختلاف الأديان والعقائد أو اختلاف البيئة الجغرافية أو درجة التقدم العلمي والاتجاهات الثقافية، معرفة الأفراد تلك الاختلافات ورغبتهم الغريزية في التقليد والمحاكاة كثيرا ما يدفعهم لاستبدال بعض السلع التي اعتادوا عليها بسلع أجنبية فيؤدي ذلك إلى حركة الواردات وبالتالي التأثير في حجم التجارة الخارجية.

المطلب الثّاني: سياسات التجارة الخارجية وأنواعها

من المعلوم أن جل النظريات الاقتصادية أيدت إلى حدا بعيد مبدأ التجارة الخارجية والحرة منها بين الدول، حيث تختلف السياسات التجارية المتبعة من قبل الحكومات من أجل تنظيم العلاقات التجارية، فكل دولة لها أهدافها الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيقها، مما أدى إلى وجود نوعين من السياسات التجارية يمكن أن تقوم أي دولة أو حكومة بإتباع إحداها في مجال تنظيم التجارة الخارجية.

أولا: مفهوم سياسات التجارة الخارجية

يختلف مفهوم السياسات التجارية حسب كل دولة والنظام المتبع من بلد متطور وأخر في طريق النمو، وكذلك حسب التوجيهات الاقتصادية والسياسية الملائمة قصد تحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية.

ومن بين هذه التعاريف نجد: " السياسة التجارية هي مجموعة من التقنيات والأساليب التي تستخدمها الدول من أجل حماية منتجاتها المحلية من المنافسة الأجنبية.[1]

وعرفها آخرون على أنها "مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدول للتدخل في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف محددة ومبنية، أو موقف الدول إزاء العلاقات الاقتصادية التي ينشئها الاشخاص المقيمون على أرضها مع الاشخاص المقيمين في الخارج.[1]

[1] رعد حسن الصرف، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، دار الرضا، 2000، ص:280.

كما تعرف سياسة التجارة الخارجية بأنها "إختيار الدولة وجهة معينة ومحددة في علاقاتها مع الخارج سواء كانت (حرية أو حماية) وتعبر عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ القرارات والاجراءات التي تضعها موضع التطبيق" [2]

ثانيا: أنواع سياسات التجارة الخارجية

يمكن التطرق إلى سياسات التجارية إلى نوعين رئيسيين هما: سياسة الحماية وسياسة حرية التجارة، وتؤثر هاتان السياستان في نمط وحجم تجارة الدولة مع العالم الخارجي، على النحو التالي:

1- سياسة حرية التجارة الخارجية:

إن المقصود بسياسة **حرية التجارة الخارجية** كما عرفه بعض من المفكرين والكتاب على أنه:

- " التقليل من التدخل الحكومي في التجارة الخارجية إلى أدنى حد ممكن، أو حتى منع هذا التدخل منعاً باتاً لأن التجارة بين الشعوب حق طبيعي وجد بوجود الإنسان، لذلك ينظر مؤيدو سياسة الحرية التجارية إلى التجارة الخارجية نفس نظرتهم إلى التجارة الداخلية، فهي مظهر من مظاهر تعاون الإنسان مع أخيه الإنسان بغض النظر عن الحدود الجغرافية والسياسية التي تفصل بينهما "[3].
- كما تعرف سياسة حرية التجارة الخارجية "بأنها السياسة التي تتبعها الدول والحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية والحصص والوسائل الاخرى[4]."

يمكن التمييز بين أربع أشكال من التحرير التجاري : [5]

- **التحرير من جانب واحد** :حيث تقوم الدولة بمفردها بإزالة الحواجز والقيود الحمائية.
- **التحرير الثنائي :** يتم التفاوض بين دولتين على تخفيض الحماية بالنسبة لتجارتها الخارجية.
- **التحرير الإقليمي :** تقوم فيه مجموعة من الدول بتطوير ترتيبات التجارة الإقليمية فيما بينهم، بحيث تحصل الدول الأعضاء على مزايا في التبادل التجاري.
- **التحرير متعدد الأطراف :** يتم تحرير التجارة على مستوى العالم من خلال اتفاقيات مفتوحة لانضمام الدول إليها.

[1] صلاح الدين حسن السيسي، التجارة الدولية والصيرفة الالكترونية، النظريات والسياسات، ط1، دار الكتاب الحديث، مصر،2014،ص:75.

[2] عبد القادر السيد متولي، الاقتصاد الدولي – النظرية والسياسات، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2011، ص:69.

[3] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص: 293

[4] عبد القادر السيد متولي، مرجع سبق ذكره، ص:75.

[5] عيسى خوذري، أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الإقتصادية في ظل إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، تخصص: تجارة وإدارة الأعمال الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2016-2017، ص:63

و تعتبر الفترة من 1842إلى 1873 فترة رواج وتدعيم لمذهب الحرية الاقتصادية، وأيدت السياسة الاقتصادية في تلك المرحلة مبدأ حرية التجارة، سواءً في الداخل أو الخارج وإعتناق الكثير مذهب آدم سميث المنادي بضرورة حرية التجارة الخارجية.

وإعتبر أنصار هذا المذهب أن التقسيم الدولي للإنتاج هو المبدأ الأساسي في العلاقات الاقتصادية بين الدول، وقد نتج عن حرية التجارة استغلال الدول النامية في مجال التصنيع لصالح الدول المتقدمة آنذاك.[1]

ومن الحجج و المبررات التي إستند عليها أنصار تحرير التجارة الخارجية.

- **منافع التخصص وتقسيم العمل الدولي :** يؤكد أنصار حرية التجارة أن التبادل التجاري الحر الواسع بين العديد من الدول المختلفة يؤدي إلى اتساع نطاق الأسواق العالمية، التي تساعد على التخصص وتقسيم العمل الدولي المبني على أساس اختلاف النفقات النسبية والظروف الطبيعية والتاريخية للسلع المناسبة للإنتاج، فتخصص بلد معين في إنتاج سلعة ذات نفقات نسبية منخفضة يعني أن الموارد الاقتصادية قد استخدمت في أحسن وجه ممكن لها في داخل الاقتصاد الوطني.[2]
- **الإستفادة من مزايا المنافسة بين الدول:** مناخ المنافسة يساعد على الارتفاع بمستوى الإنتاجية، كذلك تزيد الرفاهية الاقتصادية للمستهلك لأن له الفرصة لاختيار السلع التي تشبع رغباته وبأحسن النوعيات وبأرخص الأسعار، فالتبادل الحر يسمح لأي دولة الحصول على منتجات بكميات أكبر مما تستطيع إنتاجها بنفسها من ناحية مستوى الإنتاجية، وتؤدي الحرية التجارية إلى تنافس المنتجين في استخدام إنتاج أكثر تطوراً وفعالية سعياً إلى زيادة الناتج وخفض النفقة. [3]
- **الحرية تشجع التقدم التقني:** إن إحتدام المنافسة بين المنتجين يحتم عليها السعي للتحسين من جودة المنتج واللجوء إلى التكنولوجيا الحديثة للتقليل من التكاليف وزيادة الكميات المنتجة ومن ثم غزو السوق بأقل الأسعار وفرة الكميات.
- **إنخفاض أسعار السلع** : ينتقد أنصار الحرية التجارية الإجراءات الحمائية التي تقود إلى ارتفاع الأسعار نتيجة للتعريفات الجمركية المفروضة على السلع المستوردة والتي يتحملها في النهاية المستهلك.[4]

[1] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديد، الإسكندرية، 2004، ص ص :276-277.

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص:338.

[3] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص: 280

[4] عبد المطلب عبد المجيد، النظرية الاقتصادية ، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص:413.

إن إلغاء و تخفيض التعريفات الجمركية يسهم في حصول المستهلك على سلع بأقل الأسعار و جودة أفضل مما لو أنتجت محليا نتيجة للتخصص الدولي.

- **الحماية تؤدي إلى سياسة إفقار العالم:** تعتبر هذه الحجة من بين أحدث الحجج الاقتصادية التي تؤيد سياسة الحرية التجارية، وأساس سياسة عدم إفقار الغير، أن الرسوم الجمركية تدعو إلى إضعاف التجارة بوجه عام، فالتقليل من الواردات ينتهي عادة بنقص الصادرات، وبما أن التجارة ما هي إلا وسيلة لتبادل السلع والخدمات، فلن تستطيع الدول أن تصدر الفائض من إنتاجها، دون أن تستورد فائض العالم الخارجي. [1]

2- سياسة حماية التجارة الخارجية:

إن المقصود بسياسة **حماية التجارة الخارجية** كما عرفه بعض من الكتاب على أنه:

- " عبارة عن مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تضع قيود مباشرة أو غير مباشرة كمية أو غير كمية، تعريفية أو غير تعريفية على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف إقتصادية معينة ."[2]
- " تلك السياسة التي تطبق وتنفذ من خلال التشريعات والقواعد الهادفة إلى حماية الصناعة والسوق الوطنية من المنافسة الأجنبية، وقد تتم تلك السياسات التقليدية في شكل فرض ضرائب جمركية للحد من دخول سلع أجنبية حيث ترتفع أسعارها، أو تقنين دخولها من خلال ما يعرف بنظام الحصص أو عقد الاتفاقيات الدولية لتحديد حجم وأنواع السلع المسموح بدخولها، كما قد تأخذ الحماية شكل تقديم دعم أو إعانات إلى المنتجين المحليين لتشجيع السلعة المحلية على المنافسة الأجنبية، كما أن هناك أساليب إدارية وتنظيمية وبيئية عديدة تستخدمها الدول للتحكم في تجارتها مع بقية دول العالم[3]"
- " نظام اقتصادي يعمل على حماية التجارة والصناعة من خطر المنافسة الاجنبية وذلك بفضل التدابير والاجراءات التي تتخذها الحكومة" [4]

يمكن تعريفها أيضا على "أنها جملة من الاجراءات والاساليب التي تمكن الدولة من الحد من المنافسة الأجنبية قصد حماية سوقها المحلية، المهم التقليل من الواردات وزيادة الصادرات.

---

[1] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص ص:146-147

[2] محمد خالد الحريدي، الاقتصاد الدولي، المطبعة الجديدة، سوريا، 1977، ص: 202.

[3] رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007، ص ص : 80-81

[4] - Jean, Luc Dgut :Réussir la dissertation d'économie , Publié par Studyrama, paris , 2003 , P :129.

يستند أنصار الحماية إلى حجج بعضها اقتصادي وبعضها غير اقتصادي، ذلك أن الاعتبارات الاقتصادية البحتة ليس المعيار الوحيد التي تسترشد به الحكومات في تقييد التجارة الخارجية أو تحريرها من القيود.

أما الحجج غير الاقتصادية تعترف أصلاً بصحة ما ينادي به أنصار الحرية، ولكنها تؤكد بوجود أهداف أخرى غير الرفاهية المادية، إذ تتداخل الاعتبارات السياسية واعتبارات الأمن في تشكيل سياسة الدولة في هذا المجال، ومن بين هذه الحجج كفالة الرعاية الاجتماعية لبعض الفئات التي يتوقف عليها الاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة، كحماية نشاط الزراعة ضد المنافسة الأجنبية، وحماية الصناعة بهدف دعم الإنتاج الحربي والمنتجات الاستراتيجية لتأمين قدرة الدولة الدفاعية. [1]

➢ من الحجج الاقتصادية لحماية التجارة الخارجية ما يلي:

- **الحماية من البطالة والاستفادة من اليد العاملة الرخيصة:** الحماية تشجع الطلب المحلي على المنتجات الوطنية مما يؤدي إلى زيادة كفايته الإنتاجية، مما يساعد على تجنب خطر البطالة وزيادة فرص الاستثمار المربح في الداخل، وستخلق الحماية أنواعاً جديدة من الصناعات التي تستخدم المزيد من العمالة، فخلال أزمات البطالة قد يقترح تقييد الواردات وتشجيع الأنشطة البديلة لها لاستيعاب القوى العاطلة، وتعتبر حجة العمالة الرخيصة أكثر الحجج شيوعاً لفرض الحماية، ومؤيدو هذه الحجة يستعينون بالفجوة بين الأجور السائدة في الدول لإقامة حجتين كل منهما له مضمون خطير، ورغم أن هذه الحجة يمكن أن تكون مقنعة إلا أن هناك جوانب ضعف كثيرة لهذه الحالة، وإن كان إتباع سياسة الحماية على تلك الصورة ينبغي ألا تتوسع في كافة الدول وإلا انقلب أثرها للإضرار بمستوى العمالة والتشغيل فيها جميعا. [2]
- **تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** إن إتباع سياسة الحرية يؤدي إلى تخصص كل دولة نامية في إنتاج عدد محدود من المنتجات الأولية الرئيسية، والتي يؤثر في إنتاجها أو أسعارها بعض العوامل التي لا تستطيع الدول النامية أن تسيطر عليها (التقلبات في الظروف الطبيعية أو التقلبات في الطلب العالمي) ونظراً لمحدودية هذه المواد فإنها تمثل نسبة كبيرة من الناتج القومي، ومنه فإن التقلب في أسعارها أو إنتاجها يعد سبب التقلب المستمر في الناتج القومي، ولذلك تفضل الدول النامية سياسة الحماية. [3]
- **إجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار المباشر :** قد يكون الهدف من وراء سياسة الحماية هو جذب رؤوس الأموال الأجنبية بقصد الاستثمار المباشر، وذلك لتجنب عبء الرسوم الجمركية المفروضة، وهكذا يستخدم إجراء الحماية بقصد تشجيع صناعة وطنية يعتمد قيامها

[1] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره ، ص: 281.

[2] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص ص:282-285.

[3] السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009، ص: 14

على رأس مال أجنبي، فيسمح ذلك بزيادة الدخل ومنه زيادة الإنفاق الكلي والتشغيل. كما يسمح رأس المال الأجنبي بتطوير فنون الإنتاج محلياً ورفع كفاءته، ولكن يعاب على هذه الحجة أنه يمكن لسياسة جذب الاستثمارات الأجنبية تسرب جانب هام من الفائض الاقتصادي المتولد عن تلك الاستثمارات إلى الخارج في شكل فوائد للقروض. ومنه فإن نجاح سياسة الحماية من أجل جذب رأس المال يتوقف على ضوابط تلك السياسة وتوجيهها من جانب الدول المتلقية لرأس المال لإحكام دوره وتحديد مساره في جهود الإنماء الاقتصادي بها، فضلا عن منع المغالاة في تسرب الأرباح إلى الخارج. [1]

- **تحسين معدل التبادل الدولي:** يمكن للدولة أن تستفيد من فرض الضرائب الجمركية على وارداتها وذلك لأن الطرف الأجنبي المصدر لهذه الواردات هو الذي سيقع عليه في النهاية عبء مثل هذه الضريبة لأنه سيضطر إلى تخفيض أثمان صادراته إلى الدولة وبهذا تحصل الدولة على وارداتها بأثمان أقل من ذي قبل مما يعني تحسنا في معدل تبادليا التجاري الخارجي[2].
- **مواجهة سياسة الإغراق:** تعتمد بعض الشركات الأجنبية المحتكرة على بيع منتجاتها في الأسواق الأجنبية بأسعار أقل من الأسعار التي تبيع بها سوق الدولة الأم وذلك بغرض القضاء على الصناعات المحمية المنافسة لها بالدول الأجنبية أو بغرض الربح. [3]
- **حماية الصناعة الناشئة :** تعتبر من أهم الحجج، ويرجع تاريخها إلى القرن التاسع عشر في أوربا وأمريكا وما زالت تستخدم في دول العالم الثالث، حيث تتلخص هذه الحجة في أنه يجب حماية الصناعة الناشئة فيها عن طريق فرض الرسوم الجمركية، وذلك لكي يكتمل نموها وتستطيع الصمود في وجه منافسة الصناعة الأجنبية البالغة، ولا شك أن الحاجة إلى حماية الصناعات الناشئة لإنماء الصناعة في الدول النامية تفوق الحاجة إليها سابقاً، فالصناعات الناشئة في الدول النامية لا تعاني من منافسة صناعات سبقتها في ميدان التقدم الفني فحسب، ولكنها تواجه أيضا السياسات الاحتكارية التي تتبعها تلك الصناعات وتحاربها في كافة الأسواق، رغم ذلك فإن هناك انتقادات لهذه الحجة وأهمها صعوبة اختيار الصناعات التي تتهيأ بحسب طبيعتها للقدرة على الصمود مستقبلا أمام المنافسة الخارجية . [4]
- **تحسين وضعية الميزان التجاري :** يرى أن الحماية التجارية أنها تخفض من حجم الواردات ومن ثم تحسين الميزان الجاري لصالحها ولكن في الإطار الدولي، فإن خفض عجز لدولة ما هو إلا ارتفاع لدولة أخرى مما قد يولد ممارسة انتقامية للدول المتضررة، ولكن في نفس هذا الإطار علينا

[1] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص: 284

[2] عبد المنعم محمد مبارك، يونس محمد، اقتصاديات النقود والتجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 1996، ص :226 .

[3] السيد محمد احمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص ص :176-192

[4] صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص: 77

تمييز أن هناك دولا كبيرة الحجم قد تؤثر على أسعار السلع من خلال مرونة الطلب والعرض وحتى ان استوجب بعض الدول فرض قيود على التجارة الخارجية، على عكس من درجة تأثير الدول الصغيرة. [1]

- أما عن الحجج غير الاقتصادية لحماية التجارة الخارجية ما يلي:

- **حماية القطاع الزراعي :** يعد القطاع الزراعي في كثير من البلدان وخاصة النامية منها قطاعاً هاماً ويمثل المزارعون طبقة اجتماعية مهمة، وترك القطاع الزراعي للمنافسة الأجنبية قد يقضي على الزراعة الوطنية مما يضر بطبقة المزارعين، فحماية القطاع الزراعي تمثل حماية لهذه الطبقة الاجتماعية للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي داخل الدولة. [2]

- **حماية الطابع الوطني وتجنب التبعية :** يؤدي تحرير التجارة الخارجية والانفتاح المفرط على الخارج إلى ارتباط السوق الوطنية بالأسواق الأجنبية، وإذا لم يكن للدولة قدرات إنتاجية، وميزات نسبية تحسن استغلالها تفقد الدولة استقلاليتها في تنظيم اقتصادها وتحقيق أهدافها الوطنية، وحتى تتجنب هذه التبعية للخارج وتحافظ على سيادتها الاقتصادية وطابعها الوطني وتطبق سياسة الحماية التجارية. فسرعان ما يتحول عجز ميزان المدفوعات إلى مديونية ويصبح الاقتصاد الخارجي الدائن في مركز قوة لفرض شروطه على الاقتصاد الوطني، ويخضع بالتالي لشروط المؤسسات الدولية مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، بل قد تمتد خطورة الأمر أيضا إلى الدول التي تعتمد على الصادرات في بناء اقتصادها. [3]

- **الحجة الإستراتيجية (الدفاع و الأمن)** : وهي من الحجج الأكثر رواجاً وتأثيراً لفرض القيود على التجارة الخارجية، فحتى آدم سميث أبو الليبرالية في الفكر الاقتصادي اعترف بشرعية هذا الهدف للخروج عن مبدأ حرية التجارة عندما كتب يقول" الدفاع أكثر أهمية من الثروة." فكل البلدان معرضة لخطر الحرب، وقد تشعر الدولة أن أمنها معرض للخطر، لذا فهي تعمل على إعداد نفسها إعداداً جيدا بحماية بعض الصناعات التي تراها إستراتيجية لبقائها والمحافظة على ديمومتها.

[1] كمال سي محمد، مدخل الاقتصاد الدولي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص : 108

[2] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1990، ص : 230

[3] مصطفى رشدي شيحة، المعاملات الاقتصادية الدولية –دراسة في الاقتصاد الدولي من منظور اقتصاديات السوق والتحرر الاقتصادي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1994، ص ص: 68-70.

المطلب الثّالث: مخاطر التجارة الخارجية

النشاطات الإقتصادية المتزايدة التي تمارس في إطار التجارة الخارجية معرضة للعديد من المخاطر ويمكن تعريف الخطر بأنه خسارة في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منظورة في الأجل الطويل أو القصير ، هذه المخاطر لا يكون مصدرها المتعاقدين فقط بل كذلك الظروف الإقتصادية والسياسية للبلدين وفيما يلي أهمها:[1]

1 – خطر عدم التسديد : هو راجع لعدم قدرة أو رغبة المستورد في السداد وهناك حالتين:

- **خطر العجز البسيط** : هو رفض المشتري الدفع عند تاريخ الاستحقاق وفي هذه الحالة يمنح للمشتري فترة معينة تسمى "الأجل المشكل الكارثة" وهي عادة ستة أشهر هذه المدة الإضافية تسمح للمشتري بتسديد ديونه في حالة مواجهته لصعوبات أو مشاكل البيروقراطية.
- **خطر عدم القدرة على الوفاء:** راجع لقلة الإمكانيات المالية لدى المشتري حيث لا يمكن له تنفيذ

التزاماته وهذا يكون في حالة الإعتراف قانونيا بإفلاس المشتري

2 خطر الصرف : يعرف بأنه الخطر المرتبط بالعمليات التي تجري بالعملات الأجنبية نتيجة تغير معدلات صرف هذه العملات مقابل العملة الوطنية ويترجم خطر الصرف بإحدى الحالتين إما ربح أو خسارة ، مخاطر الصرف المقصودة هي بالطبع خسارة سعر الصرف التي يتعرض لها كل من المصدر والمستورد.

- خطر الصرف بالنسبة للمستورد: المستورد في بعض الأحيان مجبر على قبول الدّفع بعملة المصدر لذلك فهو الأكثر عرضة لتحمل خسارة الصرف.
- خطر الصرف بالنسبة: يتعرض المصدر لخطر الصرف إذا كان العقد ينص على أن يتم

الدفع بعملة أجنبية فإذا انخفضت قيمة العملة الأجنبية مقارنة بالعملة الوطنية للمصدر فإن هذا الأخير

سيتحصل على قيمة مالية أقل من القيمة التي تم الإتفاق عليها وبالتالي سيتحمل خسارة الصرف.

3 الخطر الإقتصادي: هو خطر متعلق بتطور الوضعية الإقتصادية المحلية أو العالمية وتنعكس مباشرة على تكلفة إنتاج السلع المطلوبة مثل ارتفاع غير متوقع في تكاليف شراء اللوازم الضرورية للسلع الموجهة للتصدير حيث أن ارتفاع سعر الشراء قد يدفع بالمؤسسة المصدرة إلى البيع بالخسارة.

4 الخطر السياسي: هو بصفة عامة عدم إمكانية دفع المشتري بسبب عوامل سياسية ويغطي مجالا واسعا مثل:

[1] حفيظة شيخي، ترشيد السياسات التجارية من أجل الإندماج الإيجابي للجزائر في الإقتصاد العالمي، "المنظمة العالمية للتجارة،" مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة وهران ،2011-2012 , ص ص: .47-48.

- **عجز المدين العمومي**: في هذه الحالة المشتري هو هيئة دولة تضم معها المؤسسات العمومية وهيئات الدولة والجمعيات المحلية أو إدارات عمومية أخرى، هذا الخطر يتمثل في رفض الهيئة العمومية الدفع عند تاريخ الاستحقاق دون سبب حقيقي.
- **خطر الكوارث**: تنقسم عادة إلى فئتين الناتجة من أعمال الإنسان (الحروب الأهلية ، الثورات ...) والناتجة من الكوارث الطبيعية (الفيضانات، الزلازل، البراكين ...) وهذه الظواهر نادرة لكن متوقعة.
- **قرارات حكومية**: يخص الأمر القرارات الحكومية التي يمكن أن تعرقل أو تمنع تطبيق العقد ومن بين هذه القرارات :
  - نشر قوانين جديدة يمكن أن تغير شروط العقد وبالتالي عدم إمكانية تطبيقه جزئيا أو كليا.
  - الغاء رخص الإستيراد أو تقليصها من ناحية كمية السلع المستوردة.
  - رفض التعامل مع بلد معين.
- خطر عدم التحويل: يرتبط هذا النوع من المخاطر بظروف لا دخل للطرفين المتعاقدين فيها ويكون نتيجة ظروف سياسية أو تشريعات بلد إقامة المشتري تهدف إلى توقيف أو تأجيل عملية تحويل العملة الصعبة إلى الخارج.

خلاصة الفصل الأول

تعتبر التّجارة الخارجيّة مهمّة للدّول والإقتصادات ، حيث تمثّل وسيلة لتبادل السّلع و الخدمات بين الدّول ، تشمل هذه التّجارة استيراد وتصدير المنتجات والخدمات ، و قد جاءت عدة نظريات مفسرة لها حيث تراوحت بين أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول قد يعود إلى اختلاف التكاليف المطلقة في إنتاج السلع أو بسبب اختلاف التكاليف النسبية و هو ما أقرته نظرية الكلاسيكيين، أو قد يرجع إلى الميزة النسبية للتطور في المعاملات الاقتصادية أو بسبب تماثل الأذواق لدى المستهلكين أيضا و هذا كان حسب النظرية النيوكلاسيكية أما النظرية الحديثة فترى أن أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول هو أن هذه الأخيرة تعمل في ظل منافسة احتكارية .

كما أنّ التّجارة الخارجيّة تتأثّر بالعديد من العوامل مثل السّياسات الحكوميّة والتكنولوجيا ،والعلاقات الدّولية ، و العوامل الطّبيعيّة و الإقتصاديّة .

أما بالنسبة لتسيير وتنظيم التجارة الخارجية فتعتمد كل دولة على مجموعة من الأساليب والسياسات التي تختلف من دولة إلى أخرى، فمنها من تقوم بتقييد تجارتها ومنها من يقوم بتحريرها وكل دولة تقوم بذلك حسب طبيعة الأوضاع الاقتصادية بها.

كما لا تخلو التّجارة الخارجيّة من مخاطر جمّة ترتكز مجملها في مخاطر عدم التّسديد، مخاطر الصّرف، مخاطر إقتصاديّة، مخاطر سياسيّة.

الفصل الثّاني

منطقة التّجارة الحرّة الإفريقيّة

تمهيـد:

مناطق التجارة الحرة هي مناطق جغرافية تُعنى بتسهيل حركة البضائع والخدمات بين الدول المشاركة فيها. تتميز هذه المناطق بالعديد من المزايا الاقتصادية، مثل إلغاء الرسوم الجمركية على السلع المتداولة داخل المنطقة، وتبسيط الإجراءات الجمركية، وتوفير بيئة ملائمة للاستثمار وتحفيز التجارة الخارجية.

تعمل مناطق التجارة الحرة على تعزيز التبادل التجاري وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال توفير فرص عمل جديدة وجذب الاستثمارات. وتسهم في تحسين التكنولوجيا ونقل المعرفة والمهارات بين الدول المشاركة.

يعتمد نجاح مناطق التجارة الحرة على القوانين واللوائح التي تنظمها، بالإضافة إلى التعاون الدولي والشراكات الاقتصادية لضمان سلامتها وفعاليتها.

وسنتناول في هذا الفصل دراسة ما يلي:

المبحث الأول: مناطق التجارة الحرة.

المبحث الثاني: ماهية منطقة التجارة الحرة الإفريقية

المبحث الثالث: التكتّلات الإقتصاديّة في القارّة الإفريقيّة

المبحث الأول: مناطق التجارة الحرة

سنتناول في هذا المبحث مناطق التجارة الحرة بصفة عامة، حيث نتطرق في المبحث الأول إلى ماهية المناطق الحرة ثم نتناول في المطلب الثاني خصائص مناطق التجارة الحرة، ثم نعرض إلى أهداف المناطق الحرة و كذا دورها و عوامل نجاحها ثم نتناول في المطلب الأخير الفرق بين المناطق الحرة و النظم المشابهة لها.

المطلب الأول: ماهية المناطق الحرة

بالرغم من الانتشار الواسع للمناطق الحرة إلا انه لا يوجد تعريف موحد لها، إذ نجد أن المتمعن في التشريعات والنظم المختلفة التي تنظم أسلوب العمل بالمناطق الحرة في العالم لم تضع تعريفا محددا للمنطقة الحرة و إنما وضعت تحديدا لحدود المنطقة أو الإجراءات والتنظيمات الجمركية التي يخضع لها نظام العمل بداخلها، و لإبراز مفهوم المناطق الحرة سوف نتعرض لبعض التعاريف حول المنطقة ، فنجد أن لجنة الإحصاء التابعة لمنظمة الأمم المتحدة (LONU) عرفتها على أنها: "مجال جغرافي حدوده ثابتة و مدخله مراقب من طرف مصلحة الجمارك، حيث يمكن للسلع القادمة من الخارج عبور الحدود الجمركية، دون الخضوع للحقوق أو للمراقبة، ماعدا تلك التي يمنع دخولها من طرف القانون، ثم تستطيع لاحقا الخروج دون أن تخضع لحقوق أو مراقبة الصادرات "

وتعرف أيضا على أنها: "جزء من أراضي الدولة تسمح فيها بعمليات تجارية وصناعية وحالية مع دول العالم متحررة من قيود الجمارك والاستيراد والتصدير والنقد ومن هنا كان تسميتها منطقة حرة " و هي "المساحة المقفلة تحت الحراسة حيث تخزن بها البضائع سواء كانت تلك المساحة في ميناء بحري أو جوي أو كان داخلي أو على الساحل حيث ترد إليها البضائع ذات الأصل الأجنبي بقصد إعادة التصدير أو العرض أو إدخال بعض العمليات الإضافية عليها"

و تعرف أيضا بأنها " مناطق مغلقة و معزولة و غير مأهولة بالسكان، و التي تدخل فيها الكثير من السلع غير الممنوعة، دون إجراءات جمركية رسمية للدخول ."

أما حسب " اتفاقية كيوتو " kyoto فتعرفها كما يلي: المنطقة الحرة هي جزء من إقليم الدولة حيث السلع المتواجدة في هذه المنطقة غير خاضعة للرسوم الجمركية المعمول بها في باقي الوطن كذلك الحقوق والرسوم الخاصة بالواردات فهي غير خاضعة دائما لرقابة مصالح الجمارك[1] .

[1] kyoto comvemtion = « Guidelmes to specifie, Anmex d chopter(2) chnapter 2 free zones" » , world coutstomsorganizon, jul 2000 p04.

وتعرف المنطقة الحرة حسب معهد تمويل التنمية للمغرب العربي بأنها " أراضي مغلقة داخل إقليم جمركي، مستفيدا من نظام الاستثناء الإقليمي، حيث يستفيد فيها النشاط الاقتصادي من بعض الحرية "

كما قام المعهد بالاستبدال التسمية من المناطق الحرة إلى المناطق الاقتصادية الحرة ذلك أن التسمية القديمة لا تستوعب كافة المتغيرات التي أدخلت عليها ومن هنا حرص المعهد على إبراز دلالات المصطلح الجديد محددا إياه كالتالي:

المنطقة : تعني المساحة أو إقليم محدد ومعين جغرافيا واداريا

الاقتصادية :النشاط الممارس داخل المنطقة ذات طابع اقتصادي (الصناعة، تجارة، خدمات)

الحرة :الحرية داخل المنطقة، حيث تمنح للمستثمر حوافز تتناسب مع طبيعة النشاط من خلال إلغاء أو تخفيض كل القيود والتعقيدات.

وعليه يمكن استخلاص أن المنطقة الحرة ما هي إلا " مساحة جغرافية محدودة غير خاضعة لأي حقوق جمركية أو ضريبية إلا للمعاملات أو المبادلات غير قانونية، حيث يسمح فيها باستيراد البضائع الأجنبية وتخزينها وإعادة تصديرها دون أية قيود".[1]

المطلب الثاني: خصائص مناطق التجارة الحرة

من خلال مضمون التعريفات السابقة للمناطق الحرة يتضح أن هناك من الباحثين من يحصر خصائص المناطق الحرة في اعتبارها خارج الإقليم الجمركي ومعزولة عن بقية الأقاليم الأخرى للدولة المضيفة ويضاف لذلك خاصية تعامل واستفادة جميع الاستثمارات المحلية والأجنبية من الحوافز والتسهيلات والضمانات التي تقدم عادة في هذه المناطق دون أي تفرقة بين ما هو أجنبي وما هو وطني لذلك يمكن أي تلخيصها فيما يلي:

1- **المساحة الجغرافية المحددة للمنطقة الحرة:** تقوم المنطقة الحرة على مساحة جغرافية مضبوطة الحدود تحدث بموجب نص تنظيمي سواء قانون أو مرسوم تنفيذي، يراعي فيها النشاط الاستثماري الذي سيزاول فيها والتوسعات المستقبلية التي يمكن أن تطرأ على حجم النشاط . [2]

2- **شمولية التعامل داخل المناطق الحرة:** هو تفتح المناطق الاقتصادية الحرة على مجالات الاستثمار الخارجي لكل المتعاملين الإقتصاديين (المستثمرين)الذين يرغبون في إقامة مشاريعهم

[1] Boris gombac "les zone franches en europe" BRUXELES–BRUYLANT 1991 p32

[2] تواتي فاطمة بن علي، واقع وأفاق المنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الإقتصادية العالمية، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادسة، غير منشورة، جامعة شلف، 2007، ص: 64

الاستثمارية في هذه المناطق إلى هذا فإن الدولة المضيفة لا تأخذ بعين الاعتبار الجنسية الأصلية لرؤوس الأموال المستثمرة من طرف المتعاملين الإقتصاديين في المناطق الحرة.[1]

3- **المساواة في التعامل داخل المناطق الحرة:** في هذا الإطار كل المستثمرين أو المتعاملين الإقتصاديين سواء كانوا أجانب أو محليين لهم نفس الحقوق والواجبات داخل المنطقة الحرة فالحوافز والضمانات الممنوحة يشغلها ويستفيد منها كل الطرفين اذ لا يوجد هناك معاملة خاصة لطرف دون الأخر أو تعامل تفضيلي داخل المنطقة الحرة الواحدة.[2]

4- **اللابيروقراطية في المعاملات الإدارية :**ان العمليات التي تتم داخل المنطقة الحرة لا تخضع إلى أي عراقيل إدارية في التسيير حيث أن الإجراءات الإدارية داخل المنطقة يجب أن تتم بصفة سريعة وبسيطة دون تعقيدات ومشاكل في نوعية التسيير.[3]

5- **الإعفاءات والتسهيلات الجبائية داخل المناطق الحرة:** إن الخاصية الأساسية للمناطق الحرة تكمن في النظام الجبائي المرن الذي يخضع إلى المتعاملون وكذلك العمليات التي يمارسونها داخل المنطقة، فهي تمنح امتيازات في إطار الإجراءات المحفزة في مجال الاستثمار وبالخصوص من الناحية الجبائية على غرار المحيط الاقتصادي الدولي أو الإقليمي.[4]

6- **المناطق الحرة تخضع لسيادة الدولة:** الخضوع لسيادة الدولة، رغم عزلها التام عن بقية الأقاليم ولذلك تطبق عليها قوانين الدولة نفسها إلا أذا كان هناك قانون خاص ينظم العمل بها، وأيضا لتحيد الأنشطة المسموح لممارستها داخل المنطقة، فقد يكون النشاط هو التخزين أو إعادة التصدير.[5]

المطلب الثالث :أهداف المناطق الحرة وصورها وعوامل نجاحها

أولا: الأهداف المرجوة من المناطق الحرة

هناك عدة أهداف تسعى الدول المضيفة إلى تحقيقها من وراء إقامة المناطق الحرة تتمثل فيما يلي :[6]

- إنشاء المشروعات الإنتاجية الصناعية التي تكون الهدف الأساسي من إقامتها هو التصدير.
- زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية.

---

[1] أحمد مداني، بن علي بالعزوز، دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر(دراسة حالة منطقة بلارة) ، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص:9

[2] منور أسرير، المناطق الحرة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لتجارب بعض البلدان النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005 ، ص: 108.

[3] مرجع سبق ذكره، ص:09.

[4] زوينة ريال، المناطق الحرة والتنمية حالة المناطق الحرة الصناعية للتصدير(دراسة تجربتي تونس وجزيرة موريس وأفاق إنشاءها في الجزائر) ، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 1997 ، ص:40

[5] عوض الجرازي محمد، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات، ط1 ، لبنان، 2007، ص: 35.

[6] منور اوسرير، دراسة نظرية عن المناطق الحرة مع تجارب كل من كوريا الجنوبية. هونغكونغ سنغافورة و مصر، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 1995 ص ص: 2-4

- قيام المشروعات الإنتاجية التي تعمل على سد احتياجات الاستهلاك المحلي بدلا من الواردات لكل من السلع الاستهلاكية والإنتاجية.
- استقطاب وجذب رؤوس الأموال الأجنبية والتي تجلب معها التقنيات الحديثة في الإنتاج و الإدارة.
- المساهمة في تنشيط حركة التجارة الداخلية والخارجية.
- الحد من مشكلة الضغط السكاني عن بعض المدن الكبيرة.
- تعمير وتنمية بعض الجهات والأقاليم أو زيادة النمو الحضري لبعض الجهات المتخلفة نسبيا من أجل إيجاد نوع من التوازن الاجتماعي والاقتصادي بينها وبين الأقاليم الأخرى.
- إيجاد وخلق فرص عمالة جديدة، ورفع مستوى المهارات الفنية والإدارية بما تستحدثه مشروعات المناطق الحرة من معرفة فنية حديثة و تكنولوجيا متطورة و الحد من مشكلة البطالة.
- جذب مشروعات التكامل الخلفي و إيجاد الترابطات الأمامية مع قطاعي الاقتصاد المحلي.
- زيادة الدخل الوطني وعادة توزيعه وزيادة التكوين الرأسمالي الصافي وسد الفجوة بين الادخار والاستثمار.
- إيجاد صناعة منتجة تكون نموذج للصناعة المحلية التي تحاول الالتحاق بالسوق الخارجية.

ثانيا: الصور (الأنواع) المناطق الحــرة

تتعدد أنواع المناطق الحرة حيث يمكن تصنيفها لثلاث مجموعات رئيسية وذلك حسب :عدد النشاطات المتواجدة فيها، نوعية النشاط الذي يمارس فيها أو حسب عدد الدول الاعضاء المشاركة في إنشاءها.[1]

1- حسب عدد النشاطات المتواجدة فيها :وتنقسم إلى:

– **المناطق الحرة العامة:** تتسم بحرية النشاط الاقتصادي لجميع التجار والشركات والمؤسسات والهيئات الاقتصادية التي يسمح لها بممارسة نشاطها سواء كانت التجارية أو المالية أو الصناعية.

– **المناطق الحرة الخاصة:** هي المناطق التي تنشأ داخل الدوائر الجمركية أو داخل البلاد، وتهدف إلى إقامة مشروع واحد لأغراض صناعية، التخزين أو لأي عملية أخرى، ويتم تحديد القوانين الخاصة لهذا المشروع.

2- حسب نوعية النشاط الممارس فيها :تنقسم إلى :

❖ **المناطق الحرة التجارية:** يقوم نشاط المنطقة الحرة التجارية على استيراد السلع من خارج البلد أو من داخله بغرض تصنيعها وبيعها في الوقت المناسب وقد تجري عليها بعض العمليات البسيطة التي يرخص بها عادة في المستودعات والتي تتناول شكل البضاعة دون المساس بجوهرها كالفرز والتعبئة والتغليف.....إلخ.

[1] لبعل فاطمة، المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية (المنطقة الحرة المشتركة الاردنية السورية 2000-2010) ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012 ، ص:92

تأخذ المناطق الحرة التجارية عدة أشكال من أهمها:

* **الميناء الحرة:** منطقة حرة تنشأ داخل ميناء بحري يشتمل على مخازن أو مصانع صغيرة في بعض الاحيان لخدمة الميناء، وكان الهدف منها قديما هو تخزين البضائع وإعادة شحنها دون دفع ضرائب أو رسوم جمركية عليها، وفي الوقت الحاضر تمتد المنطقة الحرة بالميناء لتشمل المدينة التي يقع بها الميناء بأكملها وتعتبر المدينة في هذه الحالة ميناء حر حيث لا تخضع المعاملات التجارية بها سواء كانت للأفراد أو الشركات للرسوم الجمركية أو الضرائب، ومن أمثلة هذا النوع المعروفة في الوقت الحالي هامبورغ بألمانيا، كوبهانجن بالدنمارك، بور سعيد بمصر وسنغافورة، وهونغ كونغ.

***المحلات الحرة:** هي امتداد لفكرة المناطق الحرة التجارية، تختص في عمليتي البيع والشراء، تتمركز غالبا في الموانئ والمطارات والسكك الحديدية.

***المخازن الحرة :** يتميز هذا النوع من المخازن بإمكانيات عمل تتعدى عملية الشحن والتخزين البسيطة إلى عمليات تسمح بتقويم المركبات المخزنة في المنطقة الحرة، بدون الاخذ في الاعتبار الحقوق والرسوم الجمركية.

- **المناطق الحرة الصناعية :** المنطقة الحرة الصناعية هي عبارة عن قاعدة لقيام الوحدات الصناعية الوطنية والخارجية، لها الحق في استيراد مواد الاستثمار من معدات ومواد أولية ضرورية لعملية الانتاج، ومن ثم تصبح هذه المنطقة عبارة عن مستودع كبير محروس من طرف مصلحة الجمارك يجمع تحت رايته المناطق ذات الوجهة الصناعية المتضمنة للمناطق الحرة الصناعية للتصدير، مناطق حرة للمؤسسات أو مناطق التشغيل والعمل.

* **المناطق الحرة الصناعية للتصدير :** المنطقة الحرة الصناعية للتصدير هي حيز داخل المجال الوطني المحمي بالنظام الجمركي المعمول به، وعادة ما تقع بالمحاذاة لميناء أو مطار حيث تستورد منها السلع والتجهيزات وكذا المواد الأولية دون أن تخضع للرسوم الجمركية من أجل تحويلها وتصديرها فيما بعد، وتفرض الرسوم الجمركية في حالة دخول هذه السلع أو المنتجات على المجال الوطني المحمي للبلد الذي توجد به المنطقة، وتعتبر مدينة شانون بجمهورية إيرلندا أول منطقة صناعية حرة للتصدير .وبالتالي المنطقة الصناعية الحرة للتصدير هي عبارة عن مجمع صناعي مرتبط بهياكل قاعدية للتجارة الخارجية.

*** المناطق الحرة للمؤسسات أو مناطق التشغيل وعمل المؤسسات :**

إن إنتاج هذه المناطق ليس موجه نحو الخارج فهي ترتكز على قدرات السوق المحلية، والغرض منها إنعاش وبعث الاقتصاد الوطني وترقية الشغل، وهذا النوع من المناطق يتواجد بالدول الصناعية بسبب متطلبات إنشائها فهي تتوفر على كل التجهيزات الضرورية للمؤسسات التي تقام بها، وهذا النوع بدأ ببريطانيا في الثمانينات بهدف تحريك وتنشيط الحياة الاقتصادية في المدن، ثم انتقل إلى و.م.أ .

* **مناطق الخدمات الحرة** :تنقسم إلى حرة مالية ومناطق جبائية:

✓ **المناطق الحرة المالية :**وتشمل المناطق الحرة البنكية والمناطق الحرة للتأمين

المناطق الحرة البنكية : هي أماكن جغرافية معلومة أين يمكن للبنوك على اختلاف أصولها يمكنها ممارسة وبكل حرية نشاطاتها بشرط أن تعمل بنظام العملات الصعبة المتواجدة ببنك خارجي، وألا تكون لها علاقات إلا مع غير المقيمين .ظهر هذا النوع من المناطق في عقد الستينات كرد فعل على الانظمة الحمائية والواجهة التدخلية للدولة التي سادت البلدان الصناعية عقب الحرب العالمية الثانية، والتي من مظاهرها :الرقابة المفروضة على المبادلات، رفع سقوف نسب الفوائد إلى حدودها القصوى، مراقبة حركة تنقل رؤوس الأموال... إلخ، وهو ما أدى للبنوك التي عانت من هذه القيود وغيرها إلى البحث عن مواقع أخرى لها تمارس فيها عملياتها البنكية المختلفة بكل حرية وبأساليب جديدة إضافة للقديمة المعمول بها وتستفيد هذه المناطق من إعفاء ضريبي كلي أو جزئي بالنسبة للضرائب المباشرة وغير المباشرة، وتحضى بأنظمة قانونية وعلى الأخص جمركية خفيفة، من ذلك غياب القيود والرقابة على المبادلات المتعلقة بالعملة وفي الغالب ليس هناك رسوم على القيمة المضافة وعلى العمولات، تمتاز بالسرعة والفعالية في توفير كافة التسهيلات مع جودة الخدمات.

المناطق الحرة للتأمين: يعتبر الكثير من الباحثين أن الظروف التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية وراء تشكل هذا النوع من المناطق الحرة بحيث تميزت بأنظمة قانونية صارمة قيدت عمل شركات التأمين، وبنفس صيغة البنوك شركات التأمين هي الأخرى متواجدة بالساحات المالية الحرة تستفيد من تعطيل القوانين والضريبة على أنشطتها.

✓ **المناطق الجبائية** : الاسم الشائع لهذه المناطق حاليا هو جنات الضرائب، وهي عبارة عن بلدان و أقاليم تمنح للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين فيها نظاما خاص مقارنة بالبدان المجاورة أو بالمعدل العام عبر العالم، يستفيدون بموجبه بمزايا ضريبية تمكنهم من الافلات من ضرائب بلدانهم الأصلية أو الاستفادة من نظام ضريبي أكثر تحفيزا من بلدانهم لاسيما فيما يخص الضريبة على المداخيل.

✓ **المناطق السياحية** :تتألف من محلات خارج الضرائب تتمركز بالمطارات تميل هذه المناطق عموما لتسهيل بيع التجزئة للمواد الاستهلاكية إلى السواح.

3- **حسب عدد الدول الأعضاء المشاركة بها :** تنقسم إلى قسمين- :

- المناطق الحرة الوطنية: وهي تخص دولة واحدة حيث تنشأ في حدود إقليمها السياسي.

- المناطق الحرة الدولية(المشتركة): وهذا النوع ينظر له كأحد أدوات العمل الاقتصادي المشترك على الصعيدين الاقليمي والعالمي، حيث تقام مشاريع بين دولتين أو أكثر من قبل القطاع العام أو القطاع الخاص وتعمل ضمن مفهوم وفلسفة المناطق الحرة، وتحدد التشريعات المنظمة لأعمالها ولإدارتها إضافة لرسم السياسة العامة لها والحوافز والاعفاءات التي يمكن أن تمنح للمستثمرين فيها، ويمكن لهذه المناطق أن تأخذ أي نوع من أنواع المناطق الحرة التي تم ذكرها سابقا، وتقام إما في المناطق الحدودية أو أي جزء من أراضي الدول المشتركة فيها.

4- **حسب منظمة : (wepza)** وتنقسم إلى الأنواع التالية :

- **المناطق الحرة الواسعة:** وهي عبارة عن مناطق واسعة المساحة فيها سكان مقيمين مثل المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين أو ما يسمى بالمدن الجديدة بحيث تكون مأهولة بالسكان ومثال ذلك البرازيل، هونغ كونغ، سنغافورة.
- **المناطق الحرة الصغيرة:** عبارة عن مناطق تقل مساحتها عن 1000 هكتار بحيث تكون محاطة بسياج ويجب على المستثمرين أن يلتزموا بالجزء المخصص لهم من ذلك الموقع داخل تلك الأسوار ولا يوجد سكان مقيمين فيها ويمكن أن تشمل مهاجع لمبيت العمال ومثال ذلك بوليفيا، فرنسا، مصر، فلندا، الأردن، قبرص.
- **المناطق الحرة الصناعية:** عبارة عن مناطق حرة صغيرة المساحة هدفها دعم احتياجات صناعة معينة مثل الحلي، الغاز، الالكترونيات، الملابس....إلخ، ويمكن للشركات المستثمرة في هذا النوع من المناطق أن تأخذ أي موقع لها في أي مكان ومثالها مناطق صناعة الحلي الهندية وينطبق هذا النوع على كل من برمودا، اليابان، كوريا الجنوبية، بنما والتايوان.
- **المناطق الحرة ذات الأنشطة المحددة:** عبارة عن مناطق لا تتعاقد إلا مع المستثمرين الذين تنطبق عليهم معايير معينة مثل الوصول إلى درجة محددة من الصادرات والالتزام بمستوى تكنولوجي محدد مثال ذلك المصانع الهندية الموجهة للتصدير، المكسيك والصين.

ثالثا: عوامل نجاح المناطق الحرة لضمان نجاح المناطق الحرة لابد من توفر جملة من العوامل المرتبطة والمتفاعلة مع بعضها لتحقيق هذا النجاح وأهمها ما يلي[1] :

1- **موقع المنطقة الحرة:** يلعب الموقع الجغرافي للمنطقة الحرة دورا حيويا في نجاحها، فلا بد من إعداد دراسات وافية لاختيار الموقع يتم انجازه وطنيا أو الاعتماد على بيوت الخبرة الأجنبية

[1] أسعد حمود سمطان السعدون، مقومات إنشاء وعوامل نجاح المناطق الحرة، الملتقى العربي الثاني حول الأساليب الحديثة في تنظيم وادارة المناطق الحرة، جامعة الدول العربية، القاهرة 14-18 ماي 2006 ، ص ص : 3، 9.

أو بتكاليف المستثمر من القطاع الخاص بتمويل الدراسة، وتمر مراحل اختيار موقع المنطقة الحرة بعدة مراحل كما يعرضها المخطط:

الشكل رقم 03 : مراحل اختيار موقع المنطقة الحرة

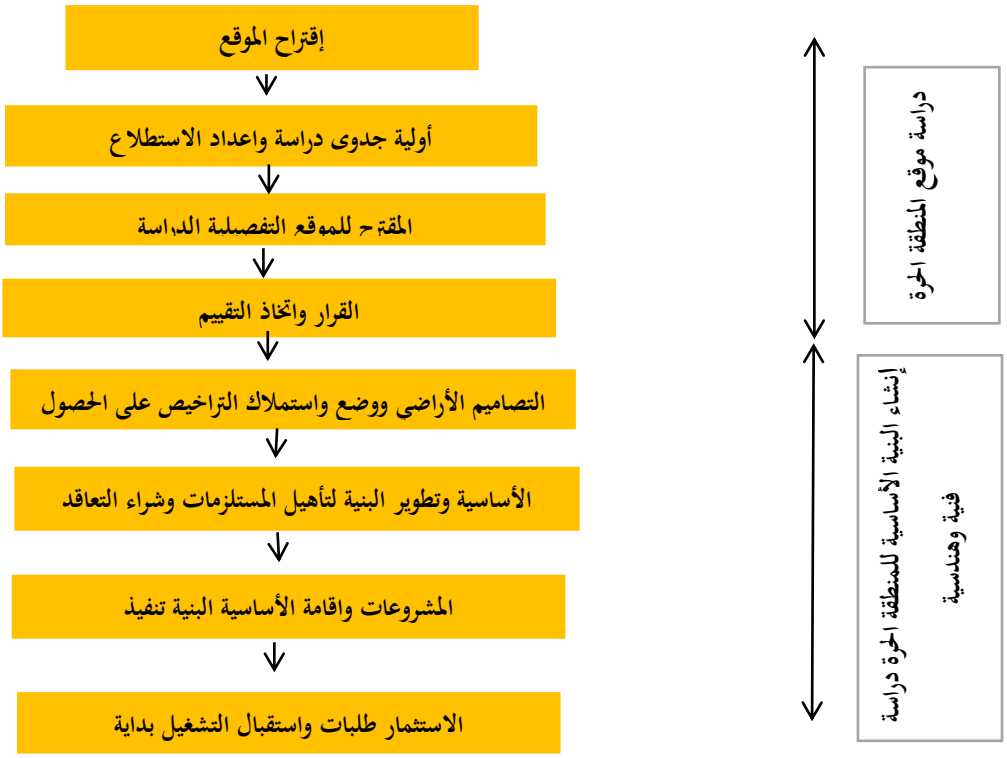

المصدر :أسعد حمود سمطان السعدون، **مقومات إنشاء وعوامل نجاح المناطق الحرة**، الملتقى العربي الثاني حول الأساليب الحديثة في تنظيم وادارة المناطق الحرة، جامعة الدول العربية، القاهرة، 18/14 ماي 2006، ص3.

2-التوازن في المصالح:

إذا كان من البديهي أن المصلحة الوطنية للدولة المضيفة هي الدافع الرئيسي لإنشاء المنطقة الحرة فإن التوازن في المصالح المشتركة بين الدولة المضيفة والمستثمرين بغض النظر عن جنسياتهم هو عامل رئيسي لنجاحها، إذ أن المستثمرين الأجانب لا يقدمون على توطين مشروع ما في أي موقع ما لم يتأكدوا من أن ظروفه الإنتاجية سوف تجعله ينتج بمستوى من التكاليف تمكنه من المنافسة الدولية واختراق السوق.

3- فهم فلسفة المنطقة الحرة: تمثل المناطق الحرة في البلدان النامية منطقة اقتصادية خاصة تعمل فيها القوانين الاقتصادية بحرية، أي أنها جسور رأسمالية قد تختلف نسبيا عن السياسات الإيديولوجية السائدة في الدول المضيفة.

4-دراسات الجدوى الاقتصادية و الفنية : بغية توفير مستلزمات النجاح للمنطقة الحرة لابد من إخضاع إنشاءها إلى دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية والفنية باعتبارها مشروعا استثماريا ذو أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية، حيث أن دراسة الجدوى في هذه الحالة هي أسلوب ومنهج وطريقة منظمة يراد بها تعزيز إمكانية إنشاء المناطق الحرة.

5-تحديد الهدف من المنطقة الحرة: لابد من تحديد الهدف من إقامة المنطقة الحرة وبدقة، ووضع الخطط والآليات لموصول إلى هذا الهدف الذي ينبغي أن يكون متناسب مع إمكانيات الدولة المضيفة وسياساتها الاقتصادية وجزء لا يتجزأ من إستراتيجيتها الشاملة.

6-تحديد الأنشطة المسموحة: ينبغي تحديد الممارسات والأنشطة المسموحة في المنطقة الحرة بشكل واضح ومعلن وكذلك الأنشطة الممنوعة والمحظورة.

7-وضوح و إنسجام تشريعات المناطق الحرة: ينبغي انسجام وتوافق القوانين المتعمقة بالاستثمار والتصدير والاستيراد والنقل البحري وادارة الموانئ مع تشريعات وتنظيمات المناطق الحرة.

8- كفاءة وشفافية إدارة المناطق الحرة: تلعب الإدارة دورا هاما في نجاح أو فشل المشروعات الاقتصادية، لذا لابد من اختيار الإدارة الكفؤة ومنحيا الصلاحيات الكافية لممارسة أعمالها من أجل ضمان سرعة إنجاز المعاملات.

9-الاستفادة من تجارب المنطقة الحرة القائمة: عند إنشاء منطقة حرة جديدة من الضروري دراسة تجارب المناطق الحرة القائمة وآليات الاستثمار فيها من أجل خلق مزايا وتسهيلات تختلف وتتميز عن الموجودة في المناطق الحرة القائمة لاسيما المجاورة لها.

10- الإعداد لإدارة الأزمات:

وذلك عن طريق وضع نظام لمعالجة وادارة الأزمات المتوقع حدوثها سواء كانت أزمات ناتجة عن كوارث طبيعية أو ناجمة عن أحداث أمنية أو سياسية أو اقتصادية.

المطلب الرابع: الفرق بين المناطق الحرة والنظم المشابهة لها

يتقارب مصطلح وعمل بعض المفاهيم والأنظمة الأخرى المشابهة للمناطق الحرة في بعض الجوانب، كما يختلف معها في جوانب أخرى ومن هذه المفاهيم والأنظمة:

- الأسواق الحرة – الجنات الضريبية – مناطق التجارة الحرة

ويمكن الوصول إلى نقاط التشابه والاختلاف فيما بينها من خلال ما يأتي:

أولا :المناطق الحرة والأسواق الحرة : الأسواق الحرة هي المكان الذي تباع فيه السلع الاستهلاكية تامة الصنع للأشخاص العابرين للمطارات والموانئ بين الدول المختلفة سواء كانت سمعا محمية أو أجنبية بهدف امتصاص العملات الصعبة من هؤلاء الأشخاص ولتنشيط التجارة وبالطبع يتم تعميق استيفاء الرسوم الجمركية عليها.[1]

وتكمن أوجه الاختلاف بين المناطق الحرة والأسواق الحرة فيما يلي :[2]

- يجري عرض السمع في هذه الأسواق دون إدخال أي عمليات عليها كإعادة التغليف أو التعبئة أو الفحص، وغيرها من العمليات التي تتم في المناطق الحرة.
- يتم بيع السمع في الأسواق الحرة في حدود الكميات الكافية للاستهلاك الشخصي فقط وليس لغرض التسويق التجاري الذي يتم بكميات كبيرة في المناطق الحرة.
- تنشأ معظم الأسواق الحرة في صالات الركاب العابرين بالمطارات أو الموانئ البحرية أو المنافذ البرية فقط، في حين أن المناطق الحرة يمكن أن تنشأ بالإضافة لتمك الأماكن في مواقع بعيدة عنيا كما يمكن أن تشمل مدنا بأكملها.

هدف الأسواق الحرة الرئيسي هو العمل على امتصاص العملات الأجنبية لدى العابرين منها، والى تنشيط السياحة والحركة التجارية في حين أن أهداف المناطق الحرة واسعة ومتعددة يمكن أن تشمل توفير فرص عمل وزيادة الصادرات وجذب التكنولوجيا و توفير متحصلات من العملات الصعبة للدولة...إلخ

ثانيا :المناطق الحرة والجنات الضريبية[3] في هذا الصدد سنحاول التمييز بين المناطق الحرة المالية والجنات الضريبية على اعتبار أن كلاهما ينصب نشاطها على المجال المالي وفي هذا المستوى نجد قليلا من الباحثين ممن يقيمون نوعا من التمييز بين المنطقة المالية الحرة والجنة الضريبية فهم يركزون على جانب واحد وهو المتعمق بالتشريع الضريبي للحكم على منطقة معينة أو دولة ما بكونها جنة ضريبية دون إعطاء أي اهتمام إلى نوعية العمليات المقامة داخل المنطقة الحرة وكذا طبيعة الفاعلين فيها، مع العلم أن الدول لا تدخر جيدا في تنويع الطرق والوسائل قصد جذب رؤوس الأموال.

في الواقع هناك من الجوانب المشتركة التي تؤدي إلى اختلاط أمر المنطقة المالية الحرة بالجنة الضريبية، حيث أن هذه الأخيرة تعتمد على نفس المعايير التي ترتكز عليها المنطقة المالية الحرة، خصوصا أنها تمنح " الليونة الضريبية

[1] خالد عليان عليمان، علي أحمد المشاقبة، إدارة التخليص الجمركي، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 2009، ص ص: 111، 112.

[2] محمد علي عوض الحرازي، مرجع سبق ذكره، ص:101

[3] مريم فضال، المناطق الحرة ودورها في التنمية، مذكرة ماستر، قسم القانون المعمق، تخصص الإدارة والمالية العامة، جامعة عبد المالك السعدي المغرب، 2008 م ،ص ص: 36-37

و السر البنكي وشبكة جيدة للاتصال بالإضافة للاسقرار السياسي "، إلا أن الغاية الأساسية من الجنات الضريبية المرتفعة ليس القيام بنشاط مغاير وانما الاستفادة من الانخفاض في الضرائب، مع العلم أن هناك العديد من المراكز المالية الحرة تفرض اقتطاعات ضريبية على المداخيل والأرباح وبنسب ضعيفة، وهكذا تعتبر الجنة الضريبية" مأوى يمكن للأجانب أن يحققوا فيها أرباحا هامة والمحافظة على موجوداتهم دون أن تفرض عليهم ضرائب مرتفعة "لكن تبقى أهم نقطة للتمييز بين المنطقة المالية الحرة والجنة الضريبية تتمثل في البحث في طبيعة العمليات المتداولة داخل كل منهم أو الغرض منها، وذلك لأن مستعملي الجنات الضريبية سواء كانوا أفراد أو شركات يسعون من وراء ذلك إلى التقليل من نفقاتهم الضريبية حيث يعملون على جعل جزء من أرباحهم وممتلكاتهم يخضع لضريبة أقل بكثير عما هو معمول به في الموطن الأصلي، ومن هذا المنطق يدخل هذا النشاط ضمن خصوصيات الجنات الضريبية في حين أن العمليات التي تقام داخل المناطق المالية الحرة تكون لها نهايات وأبعاد تجارية محصنة

يرجى من ورائها تمويل الصادرات وبعض الأنشطة الاقتصادية، كما أن العمليات في الجنات الضريبية تكون وهمية وتشكل هذه الجنات مناطق تسجيل أكثر من مناطق وظيفية وتستعمل في الأساس في تبييض أموال التهريب .والجانب الثاني في عملية التمييز يتمثل في كون المقاولات والمؤسسات المالية في المناطق الحرة متواجدين ماديا و حاضرين فيها أي يمكن معرفتهم في الوقت الذي لا يمكن التعرف على هؤلاء الأشخاص داخل الجنات الضريبية.

المبحث الثاني: ماهية منطقة التجارة الحرة الإفريقية

إن إيمان كل دول العالم بحتمية التكتل من أجل النمو والنهوض بالتجارة الخارجية أدى إلى ظهور عدد كبير من المناطق الحرة وظهر هذا الشكل في الدول النامية خاصة، التي حرصت على انشاء المناطق الحرة أكثر من غيرها بهدف دفع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومحاولة دمج كل ثرواته المتاحة منها البشرية والجغرافية والمادية لذلك وضعت أسس تعاملات مختلفة تدعم حتمية إنشاء مناطق تجارة حرة عبر العالم.

المطلب الأول: مفهوم منطقة التجارة الحرة الإفريقية والإتفاق المؤسس لها

تبنت البلدان الإفريقية كغيرها من الدول النامية فكرة المناطق الحرة محاولة الاستفادة من الأهداف التي ستجنيها من جراء إقامتها ولهذا سنحاول التعرض لمفهوم منطقة التجارة الحرة الإفريقية والاتفاق المؤسس لها.

أولا: مفهوم منطقة التجارة الحرة الإفريقية

تعد منطقة التجارة الحرة الأفريقية منطقة تجارة حرة تغطي القارة الأفريقية بأكملها تقريبا، حيث تضم 54 دولة موقعة، مما يجعلها أكبر منطقة تجارة حرة من حيث عدد الدول الأعضاء، الأكبر من حيث عدد السكان والحجم الجغرافي، حيث تضم أكثر من 1.3 مليار شخص في جميع أنحاء القارة الأفريقية. وتأتي في المرتبة الثانية بعد منظمة التجارة العالمية، وإلى جانب ذلك، تعتبر في مقدمة المشاريع الرئيسية لأجندة 2063 أفريقيا التي نريدها، فمن شأنها أن تخلق سوقا واحدة للسلع والخدمات عبر الدول الأعضاء وتعميق التكامل الاقتصادي لأفريقيا وتهدف بدورها إلى إزالة الحواجز التجارية وتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية وتعزيز التجارة في إنتاج القيمة المضافة عبر جميع قطاعات الخدمات في الاقتصاد الأفريقي وإنشاء سلاسل القيمة الإقليمية في أفريقيا، وتعزيز التصنيع وخلق فرص العمل والاستثمار، وبالتالي تعزيز القدرة التنافسية لأفريقيا على المدى المتوسط إلى الطويل.[1]

كما يمكن تعريفها على أنها منطقة تبادل حرة قارية إفريقية تضم في عضويتها كامل الدول الإفريقية (55 دولة)، تهدف هذه المنطقة إلى إزالة كافة الضرائب الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة البينية الإفريقية. وبالتالي خلق سوق قاري لكافة السلع والخدمات داخل القارة الأفريقية يضم أكثر من مليار سنمة ويفوق حجم الناتج

[1] AFCFTA, Unpacking the African Continental Free Trade Agreement: The objectives of the AfCFTA, access date 17 October 2023, http://rb.gy/cxpdl

المحلي له 2 تريليون دولار، مما يؤدي إلى إنشاء إتحاد جمركي إفريقي تطبق من خلاله تعريفة جمركية موحدة إتجاه واردات القارة الإفريقية من الخارج، وبالتالي إعلان قيام الولايات المتحدة الإفريقية وثقا لقرارات القمة الإفريقية.[1]

ثانيا: الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية هذا الاتفاق الدولي متعدد الأطراف مؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بين الدول الأعضاء، وتم توقيعه في كيجالي، حيث يتكون الاتفاق المنشئ لها من النصوص العامة الحاكمة للاتفاق وعددها (31مادة)، إلى جانب عدد (3بروتكولات) مرفقة بالاتفاق، تشكل هي وملحقاتها جزءا لا يتجزأ من الاتفاق، ويشمل مضمون الاتفاق فيما يلي :

تتماشى أهداف هذا الاتفاق مع الأهداف والمبادئ المنصوص عليها في معاهدة أبوجا (المعاهدة المؤسسة للجامعة الاقتصادية الإفريقية، 3 يونيو 1991)، بشكل من شأنه أن يسهل الاندماج بين الأسواق الإفريقية.

ويتضمن هذا الاتفاق أيضا بروتكول التجارة في السلع وبروتكول التجارة في الخدمات وبروتكول قواعد وإجراءات تسوية المنازعات، ويتألف الإطار المؤسسي لتنفيذ منطقة التجارة الحرة الإفريقية وإدارتها وتسهيلها ومتابعتها وتقديمها من المؤتمر ومجلس الوزراء، ولجنة كبار المسؤولين المكلفين بالتجارة والأمانة.

وطبقا لمقتضيات المادة 8 من هذا الاتفاق، تشكل البروتوكولات حول التجارة في السلع، والتجارة في الخدمات، والاستثمار، وحقوق الملكية الفكرية، وسياسة المنافسة، وقواعد وإجراءات الية تسوية النزاعات، والملاحق والمرفقات المرتبطة بها، جزء لا يتجزأ من هذا الاتفاق بعد اعتماده من قبل المؤتمرة وتعهدا وحيدا عند دخولها حيز التنفيذ، كما أن كل الصكوك الإضافية في نطاق هذا الاتفاق، تعتبر ضرورية ويتم إبرامها تعزيزا لأهداف منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والتي فور اعتمادها تشكل جزءا لا يتجزأ من هذا الاتفاق.

وينص هذا الاتفاق على إدارة آلية تسوية النزاعات المنشأة طبقا للمادة (20) منه والتي تهدف إلى: ضمان سير عملية تسوية النزاعات بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة وعادلة ويمكن التنبؤ بها بما يتطابق مع أحكام هذا الاتفاق ليشكل بذلك عنصرا مركزا لتوفير الأمن والقدرة على التنبؤ فيما يخص نظام التجارة الإقليمية ويحافظ نظام تسوية المنازعات على حقوق الدول الأطراف والتزامها بموجب هذا الاتفاق وكذلك توضيح الأحكام السارية وفقا للقواعد العرفية في تفسير أحكام القانون الدولي العالم.

وتتخذ قرارات مؤسسات منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، بشأن المسائل الجوهرية بتوافق الآراء. كما تنتشر كل دولة طرق قوانينها ولوائحها وإجراءاتها والقرارات الإدارية ذات التطبيق العام.

[1] وزارة التجارة والصناعة، مذكرة شارحة للإتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية، مصر ، 2019، ص :03.

فضلا عن التزامات أخرى بموجب اتفاق دولي يتعلق بأي مسألة تجارية يشملها هذا الاتفاق على لجناح السرعة أو تجعلها في متناول عامة الناس من خلال مختلف الوسائط ولا يبطل هذا الاتفاق ولا

يعدل ولا يلغى الحقوق والواجبات بمقتضى الاتفاقيات التجارية القائمة مسبقا والتي أبرمتها الدول الأطراف مع أطراف ثالثة. [1]

ويفتح هذا الاتفاق للتوقيع والتصديق أو للانضمام امام جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي طبقة الإجراءاتها الدستورية، ويدخل الاتفاق وبروتوكول التجارة في السلع، وبروتوكول التجارة في الخدمات

وبروتوكول قواعد وإجراءات تسوية المنازعات حيز التنفيذ بعد ثلاثين (30) يوما من إيداع وثيقة التصديق الثانية والعشرين (22) لدى رئيس المفوضية، بصفته وديعا لهذا الاتفاق.

كما يمكن التطرق إلى عمليات إنشاء الاتفاقية التي إمتدت لعدة سنوات حيث بدأت جذورها الأولى في الدورة 19 للاتحاد الأفريقي في عام 2012، مروراً بالتوصل إلى قرار الإنشاء في 2017، والتوقيع عليها في 2018 خلال الدورة الاستثنائية العاشرة المؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي من قبل 44 دولة من أصل 55 دولة عضو في الاتحاد الأفريقي على اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ويمكن استعراض الخارطة الزمنية في الجدول التالي:[2]

الجدول رقم 03 : الجدول الزمني لإنشاء أتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية

التاريخ	الحدث
جانفي 2012	اعتمدت الدورة العادية الثامنة عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي القرار بشأن التعجيل بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتعزيز التجارة البينية الأفريقية
جانفي 2015	أطلق الاتحاد الأفريقي رؤيته وخطة عمله لمدة 50 عاما أجندة 2063 أفريقيا : التي نريدها، والتي تحتوي على 7 تطلعات حول عدة مواضيع فيما يتعلق بالتنمية، وتعد منطقة التجارة الحرة القارية أحد المشاريع الرئيسية في البلدان العشرة الأولى خطة التنفيذ السنوية بموجب أجندة الاتحاد الأفريقي 2063
جويلية 2015	أطلقت الدورة العادية الخامسة والعشرون الجمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المفاوضات لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وقد غطت المرحلة الأولى من المفاوضات التجارة في السلع والتجارة في الخدمات وستغطي المرحلة الثانية مجالات الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة
جانفي 2018	اعتمد الاتحاد الأفريقي اسم منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

1 وليد حفاف، مرجع سبق ذكره، ص ص:601-602.

2 AFCFTA, Critical timelines in the AfCFTA establishment and negotiations: , 23 October 2023, https://au-afcfta.org/about/

مارس 2018	تم عقد الدورة الاستثنائية العاشرة المؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، حيث وقعت 44 دولة من أصل 55 دولة عضو في الاتحاد الأفريقي على اتفاقية انشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.
ماي 2019	أطلقت الدورة الاستثنائية الثانية عشرة المؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المرحلة التشغيلية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.
30 ماي 2019	دخلت اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حيز التنفيذ بعد الإيداع الثاني والعشرين لصك التصديق من قبل الجمهورية الصحراوية في 29 أبريل 2019
فيفري 2020	تم انتخاب سعادة السيد وامكيلي ميني كأول أمين عام المنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وفي 19 مارس 2020، أدى سعادة السيد وامكيلي ميني اليمين الدستورية كأول أمين عام المنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا
أوت 2020	تم التسليم الرسمي والتشغيل الرسمي لمبنى أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية
1 جانفي 2021	بدأ بدء التداول بموجب اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية، ومع ذلك. لم تتم أي تجارة ظلت حتى وقت قريب في ظل نظام منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بسبب التحديات في التنفيذ مثل استكمال المفاوضات بشأن قواعد المنشأ
أكتوبر 2022	تم إطلاق مبادرة التجارة الموجهة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والتي تقود التجارة التفصيلية المنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بين ثماني دول أعضاء الكاميرون ومصر وغانا وكينيا وموريشيوس ورواندا وتنزانيا وتونس لـ 96 سلعة محددة
ديسمبر 2022	باستثناء إريتريا، وقعت 54 دولة من أصل 55 دولة عضو في الاتحاد الأفريقي، على النص الموحد الاتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة الأفريقية وأودعت 44 دولة من أصل 54 دولة موقعة 81.5% وثائق التصديق على اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية
فيفري 2023	أودعت 46 من الدول الموقعة البالغ عددها 54 دولة وثائق تصديقها على الاتفاقية، مما يجعلها دولاً أطرافا في الاتفاقية.
فيفري 2023	تم عقد القمة السنوية السادسة والثلاثين للاتحاد الإفريقي بمقر الاتحاد في أديس أبابا بهدف تسريع البدء في تفعيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية
أوت 2023	أطلقت الأمانة العامة لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية القارية تحت رعاية جمهورية زامبيا، أول مؤتمر يضم الشباب من جميع أنحاء القارة.

ورغم بدأ التداول بموجب الإتفاقية في 01 جانفي 2021 إلا أنه لا تزال هناك مفاوضات جارية لوضع اللمسات الأخيرة على جميع جوانب الإتفاقية، والشكل الموالي يوضح هيكل إتفاق منطقة التجارة الإفريقية

شكل 04 : هيكل إتفـاق منطقة التجارة الحرة الإفريقية

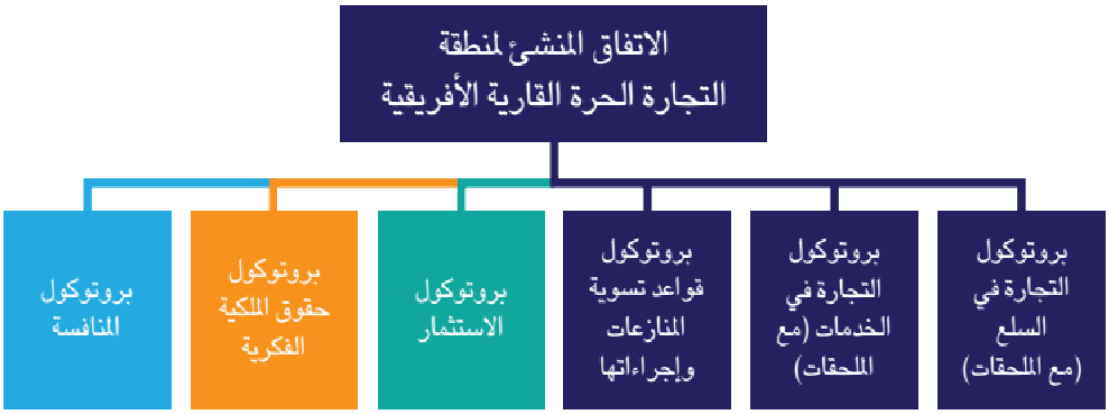

المصدر: الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة الافريقية، مفوضية الاتحاد الافريقي،2018.

يتضح لنا من هيكل الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية أنه يغطي نطاق منطقة التجارة الحرة الإفريقية التجارة في السلع والخدمات والإستثمار وحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة، حيث يتم إجراء مفاوضات منطقة التجارة الحرة الإفريقية على مرحلتين:[1]

المرحلة الأولى: وتدخل حيز التنفيذ قانونيا في 30 مايو 2020. وتشمل المفاوضات المعنية ببروتوكول التجارة في السلع وبروتوكول التجارة في الخدمات والبروتوكول الخاص بقواعد وإجراءات تسوية المنازعات، لكن ثلاثة عناصر فرعية رئيسية لم يتم الانتهاء منها بعد، في إطار المرحلة الأولى وهي: جداول الامتيازات الجمركية التفضيلية قاعدة المنشأ التفضيلية وجداول الالتزامات المحددة بشأن قطاعات الخدمات الخمسة ذات الأولوية خدمات الأعمال، والاتصالات، والمالية والسياحة، والنقل. ولا يمكن أن تدخل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حيز التنفيذ قبل الانتهاء من مفاوضات المرحلة الأولى.

المرحلة الثانية: تتعلق مفاوضات المرحلة الثانية ببروتوكول سياسة المنافسة وبروتوكول حقوق الملكية الفكرية وبروتوكول الاستثمار، لكن تم تأجيل الموعد النهائي لمفاوضات المرحلة الثانية في ديسمبر 2020 بسبب تفشي فيروس كورونا. وكان تاريخ الاستحقاق 31 ديسمبر 2021، ورغم ذلك لم تكتمل بعد.

وهناك مرحلة ثالثة (مرحلة التجارة الإلكترونية) ستبدأ لاحقا مباشرة بعد المرحلة الثانية.

[1] . AFCFTA, The development of the AfCFTA: Where are we now?, access date 23 October 2023, http://rb.gy/ewki1

المطلب الثاني: أهداف منطقة التجارة الحرة الإفريقية وأهم مبادئها.

لعل القارئ لاتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، يرصد حزمة كبيرة من الأهداف التنموية التجارية، والتي تجمع فيما بينها 8 أهدافاً عامة معنية بقضايا التكامل، وحرية حركة الأشخاص والبضائع، وحتى السياسات والتنمية الصناعية، والقدرة التنافسية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، جنباً إلى جنب 7 أهدافاً محددة وتشمل الأهداف المحددة البروتوكولات السبعة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وهي التجارة في السلع والتجارة في الخدمات، وتسوية المنازعات والمنافسة، والملكية الفكرية، والاستثمار والتجارة الإلكترونية. [1]

أولا: أهداف منطقة التجارة الحرة الإفريقية تتمثل الأهداف الرئيسية لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية حسب مديرية الشؤون القانونية ومعاهدات الإتحاد الإفريقي فيما يلي[2]:

- خلق سوق موحدة للسلع والخدمات تسهل تنقل الأشخاص من أجل تعميق التكامل الاقتصادي للقارة الإفريقية وفقا للرؤية الإفريقية المتمثلة في (إفريقيا متكاملة ومزدهرة ومسالمة.)
- تسهيل الاستثمارات المبنية على المبادرات والتطورات في الدول الأطراف والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.
- إرساء الأسس لإقامة اتحاد جمركي قاري وسوق مشتركة قارية موحدة في مرحلة لاحقة.
- تحسين القدرة التنافسية للدول الأعضاء داخل القارة في السوق العالمية.
- تشجيع وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والشاملة والمساوات بين الأجناس.
- تشجيع الصناعة المحلية من خلال تنويع المنتجات وتنمية الزارعة داخل القارة.
- الإلغاء التدريجي للحواجز والرسوم الجمركية وغير الجمركية التي تعترض التجارة داخل القارة.
- التحرير التدريجي لتجارة الخدمات والاستفادة من تجارب بعض الدول داخل القارة.
- التعاون في مجال الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية.
- التعاون في المسائل المتعلقة بالتجارة والمسائل الجمركية بهدف تسهيل سير التجارة بين الدول.

كما يمكن حصر الأهداف المرجوة من إنشاء منطقة التجارة الحرة الإفريقية إلى أهداف عامة و أخرى محددة (كما جاء في بيان تأسيسها) إلى ما يلي:[3]

أهداف العامة : تتمثل الأهداف العامة لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية فيما يلي:

[1] AFCFTA, Purpose of the AfCFTA, Access date 17 October 202, https://au-afcfta.org/purpose-the-afcfta/

[2] وليد حفاف، مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (المزايا والتحديات،) مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 3، قالمه، 2020، ص ص: 602-603

[3] AFCFTA, Purpose of the AfCFTA, Access date 17 October 202, https://au-afcfta.org/purpose-the-afcfta/

- خلق سوق موحدة للسلع والخدمات ميسرة بتنقل الأشخاص من أجل تعميق التكامل الإقتصادي للقارة الإفريقية ووفقا للرؤية الإفريقية المتمثلة في "أفريقيا متكاملة ومزدهرة ومسالمة" كما وردت في أجندة 2063.
- خلق سوق محررة للسلع والخدمات من خلال جولات متتالية من المفاوضات تساهم في حركة رأس المال للأشخاص الطبيعيين.
- تسهيل الإستثمارات المبنية على المبادرات والتطورات في الدول الأطراف والمجموعات الإقتصادية الإقليمية.
- إرساء الأسس لإقامة اتحاد جمركي قاري وسوق مشتركة قارية موحدة في مرحلة لاحقة.
- تشجيع وتحقيق التنمية الاجتماعية والإقتصادية المستدامة والشاملة والمساواة بين الجنسين والتحول الهيكلي للدول الأطراف.
- تحسين القدرة التنافسية لاقتصادات الدول الأطراف داخل القارة وفي السوق العالمية.
- تشجيع التنمية الصناعية من خلال التنويع وتنمية سلاسل القيمة الإقليمية والتنمية الزراعية والأمن الغذائي.

أهداف محددة : لأغراض تنفيذ وتحقيق الأهداف المنصوص عليها في المادة (03) من العقد المؤسس لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية، تتمثل الأهداف المحددة فيما يلي:

- الإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تعترض التجارة في السلع.
- التحرير التدريجي للتجارة في الخدمات.
- التعاون بشأن الإستثمار وحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة.
- التعاون في جميع المجالات المتصلة بالتجارة.
- التعاون في المسائل الجمركية وفي تنفيذ تدابير تيسير التجارة.
- إنشاء آلية لتسوية المنازعات فيما يتعلق بالحقوق والواجبات.
- إنشاء إطار مؤسسي لتنفيذ وإدارة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وضمان إستمراريته.

ثانيا: مبادئ منطقة التجارة الحرة الافريقية : تخضع منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية للمبادئ التالية[1]:

1- تقودها الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي: أي أن هذه المنطقة تقودها مجموعة الدولالأعضاء في الاتحاد الإفريقي وتتحكم في إدارتها هذه الدول وتضع القوانين الخاصة بها فيما يتعلق بالسياسات التجارية بين الدول الأعضاء داخل منطقة التبادل الحر الإفريقية.

2-إعتبار مناطق التجارة الحرة للمجموعات الإقتصادية الاقليمية، ركائز لإتفاق منطقة التجارة الحرة الإفريقية.

3-هندسة متغيرة: وتشير إلى تكييف العمليات والتصميمات لتحقيق أهداف التجارة الحرة و التنمية الاقتصادية في إطار هذه المنطقة بما في ذلك تحليل المتغيرات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و البيئية لتحديد السياسات و الإجراءات الفعالة.

4-المرونة والمعاملة الخاصة والتفاضلية: وتعني إعطاء الدول الأقل نموا داخل المنطقة مرونة كبيرة فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات، ومن جانب آخر تعطي الحق للدول الأكثر نموا في معاملة الدول الأقل نموا بصورة تفضيلية وإعطاء وقت أكثر وإعفاءات جمركية أقل للدول الأقل نموا.

5-الشفافية والكشف عن المعلومات.

6-الحفاظ على المكتسبات.

7-معاملة الدولة الأولى بالرعاية: أي أن تمنح الدولة المستقبلة للسلع جميع المزايا التجارية الأخرى المذكورة والمتفق عليها بين الدول داخل منطقة التبادل الحر الإفريقية على حساب الدول الموجودة خارج التكتل مثل التعريفات الجمركية المنخفضة ...الخ.

8-المعاملة الوطنية: الذي يمنح المنتجات والخدمات الأجنبية المستوردة من الدول داخل منطقة التبادل الحر حق المساواة في النفاذ للأسواق مع مثيلاتها الوطنية أي معاملة المنتجات مثل المنتجات المحلية في السوق المحلية.

9-مبدأ المعاملة بالمثل :هو أداة توازن بين أطراف العلاقات القانونية الدولية باعتباره يهدف إلى إقامة علاقة بين الحقوق والالتزامات أي أنه يجب على الدول داخل منطقة التبادل الحر القارية المحافظة على حقوقها والتزاماتها اتجاه الدول الأعضاء فيما يخص السياسات التجارية، خاصة تلك المتعلقة بالتعريفات الجمركية والغير الجمركية.

10-توافق الآراء في صنع القرار: أي توافق إرادات الدول وصناع القرار داخل التكتل من أجل إنجاح سير التكتل والبحث عن تطوير هذا الاندماج ليصبح أكثر تكاملا وتجانسا وتماسكا.

[1] المملكة المغربية، مديرية الشؤون القانونية والمعاهدات، القانون رقم 11.19المؤرخ في 21مارس 2018،المتعلق بالاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، الجريدة الرسمية، رقم 19 ،الموافق ل 24يونيو 2020 ، المادة 6 ، ص ص:6-7 .

11-أفضل الممارسات داخل المجموعات الإقتصادية الإقليمية، في الدول الأطراف في الإتحاد الإفريقي والإتفاقيات الدولية الملزمة للإتحاد الإفريقي.

المطلب الثالث: أهمية منطقة التجارة الحرة الإفريقية ومكتسباتها

تعتبر منطقة التجارة الحرة الإفريقية في منظورها العام أكثر بكثير من مجرد اتفاقية تجارية، حيث ينظر إليها على أنها أداة مكتملة الأركان لتنمية إفريقيا، من خلال دفعها بشكل استراتيجي الى تكامل القارة، وتضع الأسس الراسخة لإحداث ثورة صناعية وتجارية وبالتالي توفيرها لفرص الأعمال والوظائف في إفريقيا. وهي أيضًا اتفاقية تجارية طموحة لتشكيل أكبر منطقة تجارة حرة في العالم في حال تم بالفعل تنفيذها، فهي تربط ما يقرب من "1.3 مليار شخص عبر 55 دولة إفريقية تمثل الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي.1"

أولا: أهمية منطقة التجارة الحرة الإفريقية :لا شك أن بإقامة منطقة التجارة الحرة الافريقية فإنها سوف تسهم بتطوير البنية التحتية للقارة وكذلك تحقيق التنمية الصناعية بين دولها، كما أنها سوف تسهم في تسهيل وحرية حركة الأشخاص ونقل الخبرات الفنية والخدمات الأخرى المتصلة بالتجارة بين دول القارة وخارجها، ومن المتوقع أن تساهم الاتفاقية في تطوير خدمات الطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين دول القارة الافريقية [2]

ثانيا: مكتسبات التنمية لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية : تشير وقائع القارة إلى قطعها شوطاً كبيراً لتحقيق التعاون والتكامل الأفريقي فيما بينها حزمة هائلة من الفرص والمكتسبات بجانب حزمة كبيرة من التحديات. فعلى صعيد الفرص والمكتسبات لعل النموذج الأكثر تجسيداً لمسيرة التعاون والتكامل الأفريقي، بدأ منذ دخول اتفاقية منطقة التجارة القارية الأفريقية في 2019 بما يحمله من فرص متعاظمة وطموحة، يمكن عرضها على النحو التالي:

1. **إنشاء سوق موحدة للسلع والخدمات**: إذ تستهدف الاتفاقية دمج جميع الدول الإفريقية في ثاني أكبر منطقة تجارية حرة في العالم وسوقاً. تضم في طياتها 55 دولة أفريقية بسوق 1.4 مليار مستهلك، بإجمالي ناتج محلي يبلغ 3.4 تريليونات دولار، وبحجم مبادلات 340.0 مليار دولار سنوياً، وبمعدل متصاعد لحجم التجارة البينية بما بين 15% و 26% ما بين: 2020- 2045 على التوالي[3]

[1] The African Continental Free Trade Area, the world bank, 27 July (access 21 September 2022) https://www.worldbank.org/en/topic/trade/publication/the-african-contin…

[2] خليل عمر، اتفاقية التجارة الحرة الافريقية، خطوة حاسمة نحو التكامل الاقتصادي، المركز العربي للبحوث والدراسات، 11جويلية 2019، تاريخ الاطلاع : 2022/04/29على الساعة12:38 :الموقع: http://www.acrseg.org/4126

[3] WORLD ECONOMIC forum, AFCFTA: A New Era for Global Business and Investment in Africa, 18 Janvier 2023, http://rb.gy/zihlb

2 **زيادة الصادرات الصناعية:** حيث تولى الاتفاقية بتحفيز التصنيع وهيكل الإنتاج وبالتالي زيادة صادرات القارة وخاصة المصنعة، لا سيما المنسوجات والملابس الجاهزة والكيماويات، والصناعات الغذائية، حيث يتوقع وصولها إلى 32% بحلول عام 2035، مع نمو الصادرات البينية بنسبة 109%.

3 تعزيز التجارة البينية الإفريقية: تستهدف الاتفاقية تعزيز التجارة البينية بمقدار 35 مليار دولار سنويا وخفض الواردات بمقدار 10 مليارات دولار سنويا مع تعزيز الصادرات الزراعية والصناعية.

4 رفع التبادل التجاري القاري: تستهدف الاتفاقية الوصول بالتبادل التجاري القاري إلى 60% في المئة بحلول عام 2034 من خلال إلغاء متدرج لجميع التعريفات الجمركية من خلال إلغاء التعريفات الجمركية على 90% من السلع على مدى فترة 10-5 سنوات لأقل البلدان نموا وإلغاء التعريفات الجمركية على هذه السلع، على مدى فترة 3-10 سنة لأقل البلدان نموا واستبعاد نسبة 3% المتبقية من الخطوط التعريفية من التحرير، ولكن قيمة هذه السلع لا يمكن أن تتجاوز 10% من إجمالي الواردات بين البلدان الأفريقية.[1]

5 ضمان عدم تخلف أحد خلف الركب: حيث تستعد إلى وضع النساء والشباب كمحركات للنمو الاقتصادي في القارة. ولذلك تركز منطقة التجارة الحرة الأفريقية على معالجة القضايا التي تحد من المشاركة الكاملة للنساء والشباب في التجارة في القارة وخارجها وتعمل أيضًا بالتعاون الوثيق مع الدول الأطراف والمجموعات الاقتصادية الإقليمية للبناء على المبادرات الحالية، مما يضمن عدم تخلف أحد عن الركب.

6 تسوية النزاعات: حيث توصلت الأطراف في الاتفاقية إلى إطار قانوني وإجراءات متفق عليها لحل النزاعات بشكل متناغم عند نشوئها. وفي هذا الصدد، أنشأت منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، مع الهيئات المعتمدة، آلية التسوية المنازعات من أجل الحل السريع للصراع. [2]

7 زيادة صادرات أفريقيا: تشير الاتفاقية إلى إمكانية زيادة الصادرات الإفريقية لما يصل إلى 32% بحلول عام 2035، مع نمو الصادرات فيما بين البلدان الأفريقية بنسبة 109% لا سيما في قطاعات السلع المصنعة، وستشهد كل البلدان في أفريقيا زيادة التبادل التجاري فيما بين البلدان الأفريقية بما في ذلك تونس 165%، والكاميرون 144%، وغانا 132%، وتنزانيا 126%، وجنوب أفريقيا 61%.[3]

[1] الهيئة العامة للاستعلامات، معلومات الوزراء يستعرض أهم مراحل إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، 31 جويلية 2023، http://rb.gy/z70ky

[2] AFCFTA, Who We Are, access date 23 October 2023, https://au-afcfta.org/who-we-are/

[3] البنك الدولي، اتفاق التجارة الحرة قد يساعد على انتشال نحو 50مليون أفريقي من دائرة الفقر المدقع،30 جويلية 2022، http://rb.gy/qeiwi

8–تقليص العجز التجاري: تبشر الاتفاقية تقليل العجز التجاري للقارة مع باقي دول العالم بنسبة 51% مع تعزيز التجارة البينية الإفريقية بنحو 33%، وزيادة صادرات القارة بمقدار 560 مليار دولار، وزيادة الصادرات الداخلية بين دول القارة بنسبة 81%، وإلى البلدان الأخرى بنسبة 19% [1]

9–زيادة الاستثمارات الأجنبية: فمن المحتمل أن تشهد القارة الإفريقية زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تتراوح بين 111% و159%، وفقًا لتقديرات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والبنك الدولي.

10–الحد من الفقر: تبشر الاتفاقية بانتشال ما لا يقل عن50 مليون شخص من الفقر المدقع بحلول عام 2035 وتحفيز مكاسب أكبر في الأجور للنساء 10.5 % مقارنة بالرجال9.9 % وزيادة أجور كل من العمال المهرة وغير المهرة – 10.3% للعمال غير المهرة، و 9.8% للعمال المهرة.[2]

11–تعزيز دخل أفريقيا: تبشر الاتفاقية بتعزيز دخل أفريقيا بمقدار 450 مليار دولار بزيادة قدرها 7% مع إضافة 76 مليار دولار إلى دخل بقية العالم بحلول عام 2035 .[3]

12–تعزيز الوضع الاقتصادي: تبشر الاتفاقية بتوسيع حجم الاقتصاد الأفريقي إلى 29 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2050. ورفع الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لإفريقيا بين 28 و 44 مليار دولار أمريكي بعد التنفيذ الكامل في عام 2040، وتوليد إنفاقا مشتركًا للمستهلكين والأعمال يبلغ 6.7 تريليون دولار بحلول العام 2030 . [4]

13–خلق فرص عمل جديدة: إذ تتوعد منطقة التجارة الحرة زيادة فرص العمالة والحد من البطالة؛ حيث تبشر بنحو 18 مليون وظيفة جديدة مع انتقال 2.5% من العمال في القارة إلى صناعات جديدة، وزيادة الأجور العاملات بنسبة11.2% . [5]

المطلب الرابع: مهام ومعوقات منطقة التجارة الحرة الإفريقية

سنعرض مهام منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وكذا بعض المعوقات والقيود التي تقف حاجزا في وجه التكامل الإقتصادي الإفريقي.

[1] ا لهيئة العامة للاستعلامات، معلومات الوزراء يستعرض أهم مراحل إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، 31 جويلية 2023، http://rb.gy/z70ky

[2] القاهرة الإخبارية، ما العوائد الاقتصادية من احتمالات تفعيل الاتحاد الإفريقي لاتفاقية التجارة الحرة الأفريقية، 19 فيفري 2023، http://rb.gy/2vu7u

3 UN, Africa's free trade on track, more efforts needed, 6 January 2023, http://rb.gy/pb5oc

[4] Research CHFDI, Breaking Down The AfCFTA: What You Need To Know About Africa's Latest Trade Initiative, 7 March 2023, http://rb.gy/bfc9h

[5] الهيئة العامة للاستعلامات، معلومات الوزراء يستعرض أهم مراحل إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، 31 جويلية 2023، http://rb.gy/z70ky

أولا: مهام منطقة التجارة الحرة في إفريقية: يمكن حصر أهم مهام منطقة التجارة الحرة الإفريقية فيما يلي: [1]

- تحرير التجارة بين الدول الإفريقية.
- رفع القيود الجمركية بين الدول المتبادلة ضمانا لإنسيابية التجارة بينها.
- تنمية الإقتصاد الإفريقي على جميع الأصعدة.
- تعزيز الوحدة والتضامن بين الدول الإفريقية على الصعيد الاقتصادي.
- الإرتقاء بأليات تنفيذ عملية الإصلاح المؤسسي والهيكلي للإتحاد الإفريقي.
- وقف تهميش القارة اقتصاديا.

ثانيا: معوقات منطقة التجارة الحرة في افريقيا يمكن القول أنه بعد مرور وقت طويل من التفاوض الصعب الانطلاق المرحلة التشغيلية المنطقة التجارة الحرة في إفريقيا إلا أن المشروع يواجه العديد من العقبات حيث أعلنت مديرة مركز (اترالاك) القانوني في جنوب إفريقيا " ترودي هارتزنبرغ " أن المفاوضات حول بعض النقاط البالغة الأهمية لم تنجز بعد وذكرت أن من بين هذه النقاط الجدول الزمني لخفض الرسوم الجمركية المرتقب في منتصف 2020 والقواعد التي تحكم تصنيف سلع على أنها صنعت في إفريقيا وكذلك قوانين المنافسة بين الدول وآليات التحكيم في الخلافات، هذا فيما يخص الجانب الفني أو التقني لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية.

أما عن باقي المعوقات فيمكن حصرها فيما يلي: [2]

- عدم وجود إرادة سياسية كافية لدعم ومساندة التكامل ومن ثم فإن الالتزامات التي يتم التعهد بها على المستوى الإقليمي لا يتم تنفيذها من جانب الدول.
- تفاوت الاحجام الاقتصادية للدول الأعضاء وموقف القطاع الخاص (حالة نيجيريا التي ماطلت في انضمامها إلى منطقة التجارة الحرة الأفريقية).

ضعف البنية التحتية الكافية لتسيير المبادلات والتي تنعكس في نقص شبكات الطرقات، والسكك الحديدية والمنشآت القاعدية التي تسهل نقل البضائع.

- عدم وجود تنوع في مصادر الدخل التي ترجع إلى اعتماد أغلب دول إفريقيا أساسا في صادراتها على المواد الأولية والخام كالمواد البترولية والحديد والفوسفات وغياب صناعات رائدة أخرى.

[1] حيدوسي أحمد، مجلة الإدارة و التنمية و للبحوث و الدراسات، دراسة إستشرافية لمستقبل الجزائر في منطقة التبادل الحر الإفريقية، 2021/06/01، ص ص:193-194.
[2] مرجع سابق، ص ص : 194-195.

- تقشي ظاهرة البيروقراطية والرشوة وسوء التسيير الإداري بشكل تحديا حقيقيا يهدد أي تكامل اقتصادي.
- الاضطرابات السياسية التي تعيشها الكثير من الدول بالإضافة لعدم استقلالية القرار السياسي حيث تعد إفريقيا من أكثر المناطق التي تحصل فيها الانقلابات العسكرية وما يعقبها عادة من انقلاب أمني وتدخل أجنبي وانتشار الجماعات الإرهابية المسلحة العابرة للحدود.
- عدم إعتراف مفوضية الاتحاد الأفريقي إلا بثمانية من التكاملات الاقتصادية فقط، في حين أن القارة يوجد بها ما لا يقل عن 14 مجموعة إقليمية.
- عدم وضع شروط ومعايير مسبقة ضمن التجمعات الأفريقية والتي ينبغي على الدول الوفاء بها قبل الإنضمام إلى هذه التكاملات ونتيجة لذلك تتمتع أغلبية دول إفريقيا بعضوية في أكثر من تكامل إقليمي مما يخلق تداخلا وتشابكا كبيرا بين معظم التجمعات القائمة، فتتعدد التزامات الدولة وقد تتضارب في بعض الأحيان حيث تصبح مضطرة لتبني أكثر من سياسة وحاصل القول أن التشابك والتداخل بين التكاملات الإقليمية يقود التكامل الإقليمي ويجعله أكثر صعوبة
- انتهاج معظم الدول سياسة حمائية، وهذا بسبب عدم الاستقرار في الشؤون الأفريقية وجود خطر نشوب حروب تجعل معظم البلدان تميل إلى الانغلاق وعدم الاعتماد على الخارج بالإضافة إلى سياسة دعم المنتوج المحلي وتشجيع الصناعات المحلية الناشئة وخوف بعض معارضي مشروع المنطقة الحرة أن يتضرر بعض صغار المنتجين الزراعيين والصناعيين جراء تدفق بضائع مستوردة متدنية السعر.
- ضعف مستوى التنسيق وازدواجية الجهود مما يجهض معظم تجارب التكامل الأفريقي على المستوى القاري أو الإقليمي.
- تجاوز الأهداف والغايات المنشودة للقدرات والمقومات الفعلية التي تؤدي إلى الإخفاق في تحقيقها وأحسن مثال على ذلك هو ما سعت إليه " نيباد " وأثبتت فشلها.
- تردد الدول في الالتزام ببرامج التكامل بسبب مخاوفها من الخسائر أو المكاسب غير المتساوية وإتباع سياسات إقتصادية كلية متباينة وغير مستقرة.

المبحث الثالث: التكتّلات الإقتصاديّة في القارّة الإفريقيّة

كان من أهم سمات الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية نشوء مصطلح التكتل الاقتصادي حيث اتجهت مختلف دول العالم المتجاورة جغرافيا إلى ضرورة إيجاد وسيلة كفيلة بتحقيق مطالب الاقتصاد وفق سياسات مختلفة للوصول إلى الأهداف المرجوة ولتحقيق ذلك بالسرعة والشكل المطلوبين وجود تكتل دول معينة اقتصاديا لما لهذا التكتل من آثار ايجابية عديدة منظورة على العديد من المكاسب الاقتصادية

ولذلك تلعب التكتّلات الاقتصادية في القارّة الإفريقيّة دورا حيويّا في تعزيز التّعاون الإقتصادي وتحقيق التّنمية المستدامة، وتشكّل هذه التّكتّلات إطارا للتّعاون الاقتصادي بين الدّول الأعضاء بهدف تعزيز التّجارة والإستثمار وتحقيق التّكامل الإقتصادي، وتعتبر التكتّلات الإقتصاديّة في إفريقيا أدوات فعّالة لتعزيز التّنمية الإقتصاديّة ومكافحة التّحدّيات المشتركة مثل الفقر والبطالة والتّحدّيات البيئيّة.

المطلب الأول: نشأة أهم التكتّلات الإقليميّة الإفريقيّة

وجدت التكتلات الاقتصادية تعبيرها الفكري في نظرية التكتل الاقتصادي وأصبح الاهتمام بها بعد الحرب العالمية من طرف مجموعة من دول العالم حتى أصبح يسمى منتصف القرن العشرين بعصر التكتلات الاقتصادية، وترجع فكرة التكتلات الاقتصادية إلى أكثر من مائة عام، فقد نشأ أول تكتل من هذا النوع في الولايات الألمانية قبل وحدة ألمانيا، ثم أعقبتها تكتلات أخرى مثل تكتل المستعمرات الإنجليزية مع الدولة الأم التي عرفت باسم سياسة التفضيل الإمبراطوري، وكذلك تكتل فرنسا ومستعمراتها وغير ذلك من التكتلات الأخرى، إلا أن خصائص هذه التكتلات القديمة، كانت تتسم بسياسة ربط المستعمرات بالدولة الحاكمة ومحاولة استغلال موارد هذه المستعمرات وذلك لتحقيق الرخاء للدولة الأم، لهذا فظاهرة التكتلات ليست بالظاهرة الجديدة، إلا أن ظهورها كتجربة اقتصادية كانت بعد الحرب العالمية الثانية، اتخذتها مجموعة من الدول سواء كانت نامية أو متقدمة رأسمالية واشتراكية، وهذا لمواجهة مختلف التحولات التي شهدها العالم في تلك الفترة فظهرت هذه التكاملات كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد من الدول، فظهرت التكاملات الاقتصادية في صورة مشروعات فردية قدمتها أمريكا للدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط مثل مشروع "**مارشال**" الذي يهدف إلى تقديم المساعدات الاقتصادية المصحوبة بشروط سياسية وعسكرية، وقد كانت شعوب قارة أوروبا أول من ساهم في نشأة هذه التكاملات وذلك بحكم ما تعرضت إليه هذه الشعوب من أزمات اقتصادية نتيجة للحرب العالمية الثانية، فذاقت ويلات الهزيمة وأصبحت دول هذه الشعوب منهارة اقتصاديا وعاجزة عن النمو، فأدركت أنه لابد من تكاملها ومن جميع النواحي لإعادة بناء اقتصاداتها ومواجهة السيطرة المفروضة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي، ومواكبة مختلف التطورات الكبيرة في العلم والتكنولوجيا ، ومن هنا

تكتلت دول أوروبا الغربية في شكل سوق مشتركة سنة 1957، وكانت هذه الأخيرة صورة مثلى للعديد من الاقتصادين والسياسيين الذين اعتبروها نموذجا يحتذى به بين مجموعات دولية أخرى، ثم انتقلت ظاهرة التكاملات إلى مجموعة أخرى من الدول، فنشأت منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية والسوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى، عمدت دول أوروبا الشرقية على إنشاء منطقة "**الكوميكون**" أما في المنطقة العربية تم إنشاء السوق العربية المشتركة، كما أنشأت أيضا اتفاقيات إقليمية في المنطقة الإفريقية والمنطقة الأسيوية [1]

فمفهوم التكتلات الاقتصادية أساسا نشأ وتطور في ظل البلدان الصناعية، وأصبح ينظر إلى هذه التكتلات على أنها ضرورة ملحة؛ خاصة في مرحلة تطور القوى المنتجة التي وصلت إلى مستوى معين من التطور والتقدم، ساعد في ذلك العلم والتقنية وتزايد الإنتاج والتعميق الحاصل في عملية تقسيم العمل الدولي [2]

و تزامنا مع التغيرات التي تعرض لها الاقتصاد العالمي انطلاقا من السبعينات من القرن الماضي، والتي تمثلت في انهيار نظام" بروتن وودز"، والتحول إلى نظام الأسعار المعومة، والتقلبات الحادة في أسعار الصرف للعملات الرئيسية وارتفاع أسعار الطاقة وزيادة أزمة المديونية الخارجية في بداية الثمانينات؛ الأمر الذي أدى إلى ظهور سياسات حمائية في الدول الصناعية، مما أثر سلبا على حرية التجارة والتدفقات السلعية خاصة بالنسبة لصادرات الدول النامية إلى الأسواق العالمية، بعد هذه الأزمات تنامت ظاهرت التكتلات الاقتصادية في شكل ترتيبات إقليمية، والتي أصبحت من السمات البارزة في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد3، واشتد التنافس بين الدول " خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية " وهذا من أجل الاستحواذ والسيطرة على الأسواق الدولية والتوسع في النفاذ إليها، الملاحظ أن التكتلات الاقتصادية التي أقيمت بعد الحرب العالمية الثانية حتى نهاية القرن العشرين تعثرت أمام المشكلات والخلافات، ولكن لم تقف عند حدها، فتميزت بالديمومة والاستمرار في تطورها خاصة بعد اشتداد المنافسة العالمية في العقد الأخير من القرن العشرين، وأصبح من الصعب على الدول أن تدخل المنافسة منفردة، فبدأت تتجمع في كيانات اقتصادية والتي أصبحت مطلبا دوليا، كنتاج لما تفرضه العولمة الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، فتسارعت الدول نحو تشكيل تكتلات اقتصادية استعدادا لدخول إلى مرحلة جديدة يحل فيها الصراع بين القوى الاقتصادية الكبرى محل الصراع بين القوى العسكرية على الساحة الدولية، وأصبحت هذه التكتلات تشكل خريطة للعالم والتي يمكن تجميعها فيما يلي :4

- في نصف الكرة الغربي تم التوقيع على إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية(NAFTA) وذلك سنة 1992، كما تم إنشاء الكثير من الترتيبات الإقليمية بين العديد من دول أمريكا اللاتينية.

[1] عبد الجليل جميل، اقتصاديات التكامل واشكالية التكتل الاقتصادي الافريقي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2014،2015 ،ص: 17

[2] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، نظرة على بعض القضايا الاقتصادية المعاصرة، الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998، ص : 310.

[3] أحمد نسيم برقاوي ، الدولة الوطنّية وتحدّيات العولمة في الوطن العربي، مكتبة مدبولّي، القاهرة،2004، ص ص:74-76.

[4] حميد الجميلي، دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، 1998 ، ص:20

- في أوربا كانت التطورات أسرع فقام الاتحاد الأوربي " الذي يعتبر من أهم التكتلات الاقتصادية القائمة حاليا " وزاد عدد الدول في عضويته حيث يضم 25 دولة، إضافة إلى تكامله النقدي واستخدام العملة الموحدة (الأورو) مع مطلع سنة 1999، ودخوله في اتفاقيات تجارة حرة وفي اتحاد جمركي مع تركيا واتفاقيات مشاركة مع دول جنوب البحر المتوسط.

- في شرق آسيا وقعت دول جنوب شرق آسيا اتفاق للتجارة الحرة عرف باسم (AFTA) كما أنشئ في منطقة آسيا منتدى التعاون الاقتصادي لدول شرق آسيا والمحيط الهادي الأبيك (APEC).

- في المنطقة العربية والتي بدأت بمشروع السوق العربية المشتركة سنة 1964، ثم محاولة إقامة تجمعات إقليمية كمجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي. تسعى الدول العربية إلى تحقيق منطقة تجارة حرة عربية كبرى بعد 10سنوات انطلاقا من سنة 1998وهي السنة التي دخلت فيها حيز التنفيذ، تهدف إلى تحقيق التحرير الكامل للتجارة البينية العربية.

بينما الدول الإفريقية حاولت الدخول في علاقات اندماج وتكامل فيما بينها فظهرت محاولات عديدة وعلى مستويات مختلفة، كما أن بعض المحاولات ظهرت قبل الاستقلال، ضمن إطار وضعته بعض الدول الاستعمارية لتجميع مستعمراتها وربطها مع بعضها البعض.[1]

وليصبح فيما بعد التكامل الاقتصادي أحد أهم أهداف البلدان الإفريقية منذ استقلالها في سنوات الستينات، معبرا بذلك عن ضرورة ملحة لتحقيق التنمية في القارة الإفريقية، لقد أصبح التكامل الاقتصادي ضرورة ملحة نتيجة الإرث الاستعماري، ففي نهاية عهد الاستعمار، كانت القارة مجزأة إلى بلدان واسعة المساحة وقليلة الكثافة السكانية من خلال مساحتها يمكن لإفريقيا أن تحتضن كل من : الصين، الولايات المتحدة الأمريكية والهند، أوروبا وكذا اليابان، رغم ذلك فإن تعداد سكانها لا يمثل سوى ربع سكان الدول السابقة الذكر، وبعد استقلال هذه البلدان، أعطت الأولوية لتوحيد إفريقيا اقتصاديا وسياسيا هذه الوحدة كانت لابد أن تمر عن طريق خلق التجمعات الاقتصادية الإقليمية والتي تهدف بدورها إلى تكامل القارة .

كما عمدت الدول الافريقية إلى الدخول في تكتلات اقتصادية إقليمية إذ يوجد اليوم العديد من التجمعات الاقتصادية الاقليمية في القارة الإفريقية على غرار باقي مناطق العالم، ومعظم هذه البلدان تساهم في العديد من المبادرات التكاملية الإقليمية.

واعتبار أن هذا التنظيم يمنح إطار تخطي عقبات التجارة البينية الإفريقية وإزالة هذه الأخيرة يؤدي إلى خلق أسواق إقليمية أكثر اتساع مما يحقق اقتصاديات الحجم، دعم نظم الإنتاج، والأسواق وتعزيز القدرة التنافسية لإفريقيا من

[1] البشير الكوت، المنظمة الإقليمية الفرعية في إفريقيا، دراسة لأبرز المنظمات، الطبعة الأولى، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ليبيا، 2008، ص:25

سنوات الستينات والثمانيات كانت هناك أكثر من 200مبادرة حكومية دولية واتفاقيات التعاون الاقتصادي والإقليمي.1

بدء التوجه نحو التكامل الاقتصادي والسياسي في القارة الإفريقية منذ سنة 1963تاريخ إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية والتي لها أغراض سياسية في المقام الأول إذ نصت ومن خلال المادة الثانية من اتفاقية النشأة على: تعزيز الوحدة، تكثيف التعاون المشترك عن الأراضي، النزاهة والقضاء على جميع أشكال الاستعمار.2

لتأتي فيما بعد خطة عمل "لاغوس" والتي اعتمدت في أفريل 1980، كرد على تدهور الوضعية الاقتصادية للبلدان الإفريقية، مقترحة استراتيجيات لإشراك إفريقيا في العملية التنموية المستدامة معارضة بذلك السياسات السائدة منذ سنوات الستينات، وقد عمدت خطة لاغوس إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:

– نمو اقتصادي قوي ومستدام. – تحويل الهياكل الاقتصادية. – قاعدة موارد مستدامة.

واعتماد التكامل على المستويات الإقليمية وشبه الإقليمية كآلية رئيسية لإعادة هيكلة القارة الإفريقية المجزأة وتحويلها إلى كيانات اقتصادية إقليمية ليبقى الهدف الجوهري لخطة عمل لاغوس هو تحقيق تكامل إقليمي فعال مرورا باستقلال ذاتي على المستوى الوطني والجماعي.

وقد استمرت البلدان الإفريقية في الاعتقاد أن المقاربة الإقليمية هي أفضل وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية، ليفتح فصل جديد في قضية التكامل الإقليمي في إفريقيا يوم 3جوان 1991بأبوجا بنيجيريا، أين تم التوقيع على اتفاقية أبوجا ودخلت حيز التنفيذ في سنة 1994 راسمة خريطة واضحة لمراحل الاندماج الاقتصادي في إفريقيا3.

جدول رقم 04: مراحل تطبيق اتّفاقيّة "ابوجا" 1991-2028

المرحلة 01	تفعيل التكتّلات الإقتصاديّة الماليّة وخلق تكتّلات جديدة في ظرف 05 سنوات
المرحلة02	تثبيت الحقوق الجمركيّة والعراقيل الاخرى ضدّ التجارة الإقليميّة وتثمين التّكامل القطاعي خاصّة في التّجارة، الزّراعة، الماليّة، النّقل والإتّصالات، الصّناعة والطّاقة وكذلك تنسيق النّشاطات بين التّجمّعات، 08 سنوات .
المرحلة03	خلق مناطق التّبادل الحرّ والإتّحادات الجمركيّة في كل تكتّل إقليمي ،10 سنوات
المرحلة04	تنسيق وتجانس الأنظمة الجمركيّة وغير الجمركيّة بين التّجمّعات، من أجل الوصول إلى مرحلة إتّحاد جمركي قارّي
مرحلة05	وضع سوق إفريقيّة مشتركة وتبنّي سياسة مشتركة،04سنوات

[1] جمال الدين العاقر، دور التكتل الإقليمي في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة التجربة التكاملية في القارة الإفريقية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد عهري قسنطينة، ص:128

[2] نفس المرجع، ص ص:128-129

[3] غلاّب إسحاق، بلعيفة أيّوب، منطقة التبادل الحر الإفريقية ودورها في تنويع الصادرات الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي ،2021-2022،جامعة محمد بوضياف المسيله، ص :24 .

المرحلة06	اندماج جميع القطاعات، إنشاء بنك مركزي إفريقي وعملة إفريقيّة موحّدة، إنشاء وحدة اقتصاديّة ونقديّة وانتخاب برلمان إفريقي، 05 سنوات .

المصدر: غلّاب إسحاق، بلعيفة أيّوب، المرجع السّابق، ص : 24

من أجل تحقيق الأهداف التي جاءت بها هذه الاتفاقية على المجموعة أن تقوم بتأمين وعلى مراحل: [1]

- تقوية التجمعات الاقتصادية الإقليمية الحالية وإنشاء أخرى في الأماكن التي لا تتواجد بها.

- المصادقة على اتفاقيات من أجل تنسيق السياسات في المجموعات الاقتصادية الإقليمية المتواجدة أو المستقبلية.

- ترقية وتحسين البرامج الثنائية للاستثمار في مجالات الإنتاج والمتاجرة بمختلف المنتجات والمدخلات في إطار استقلالية جماعية.

- تحرير التجارة بين الدول الإفريقية والأعضاء في هذه التكتلات من خلال تقليص الحقوق الجمركية على الاستيراد والتصدير، إزالة العراقيل غير الجمركية بين الدول الأعضاء من أجل خلق منطقة تبادل حر على مستوى كل مجموعة اقتصادية إقليمية.

- تنسيق السياسات الوطنية من أجل تطوير النشاطات الإقليمية، خاصة في قطاعات الزراعة، الصناعة، النقل والاتصالات، الطاقة، والموارد الطبيعية، التجارة، النقد والمالية، الموارد البشرية، التعليم والثقافة، العلوم والتكنولوجيا.

- تبني سياسة تجارية مشتركة اتجاه باقي الدول.

- خلق والمحافظة على تعريفة خارجية مشتركة.

-خلق سوق مشتركة.

-إزالة وبصورة تدريجية للعوائق أمام حرية انتقال الأشخاص، السلع والخدمات، رؤوس الأموال.

-خلق صندوق للتضامن، التنمية والتعويض للتجمعات الإقليمية.

- منح معادلات خاصة وتبني إجراءات لصالح الدول الأعضاء الأمثل تقدم.

- تنسيق وترشيد نشاطات المنظمات الدولية الإفريقية الحالية وخلق هيئات حديثة في حال تطلب الأمر، من أجل تحويلها إلى أعضاء المجموعة.

- خلق هيئات دولية من أجل تبادل الخبرات في المجال الزراعي.

- تعاون وتنسيق السياسات من أجل المحافظة على البيئة.

في2001 تم تسريع المحادثات حول التكامل الاقتصادي مع تنصيب مجموعة الاتحاد الإفريقي وبعث الاتفاقية الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (NEPAD) والذي يهدف إلى تخصيص وعلى المستوى الإقليمي منتجات عمومية مهمة (النقل، الطاقة، تكنولوجيات الاتصال)، إضافة إلى تعزيز التجارة والاستثمارات البينية.

[1] جمال الدين العاقر، مرجع سبق ذكره، ص: 130-131.

ومن أهداف الاتحاد الإفريقي:[1]

- تحقيق وحدة وتضامن أكبر بين البلدان والشعوب الإفريقية.
- تعزيز الوحدة والتضامن بين الدول الإفريقية.
- الدفاع عن سيادة دول القارة وسلامة أراضيها واستقلالها.
- التعجيل بالتكامل السياسي والاجتماعي والاقتصادي للقارة.
- تعزيز الأمن والاستقرار في القارة.

المطلب الثّاني: أهم التكتّلات الإقتصاديّة الإفريقيّة

بعد حصول معظم الدول الإفريقية على الإستقلال، بادرت إلى تشكيل اتحادات وتجمعات في مجال التكامل الإقتصادي بهدف إقامة تجارة حرة فيما بينها، وكذا تنسيق السياسات التجارية اتجاه الدول الغير أعضاء، وذلك من اجل بروزها كقوة اقتصادية عظمى قادرة على مواجهة التطورات والتغيرات التي يشهدها الإقتصاد العالمي كمثيلاتها من التكتلات الإقتصادية الأخرى.

لذلك فإن الهدف الأساسي من فكرة التكامل الاقتصادي الإفريقي هو خلق مجموعة اقتصادية إفريقية، ومن أحل ذلك اعترف الاتحاد الإفريقي بثمانية تكتلات اقتصادية إقليمية وهي: [2]

-اتحاد المغرب العربي" (AMU) " .

- السوق المشتركة لإفريقيا الجنوبية وإفريقيا "كوميسا " COMESA

- مجموعة إفريقيا الشرقية EAC ؛

- مجموعة بلدان الساحل الصحراوي، CEEAC

- المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الشرقية، CENSAD

- الهيئة الحكومية من أجل التنمية "إقادا" IGAD .

- المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية CEDEAO ؛

[1] مهدي دهب حسن دهب ، الاتفاقية الجديدة من أجل تنمية إفريقية ، الاتحاد الإفريقي والإصلاح السياسي ، مجلة دراسات افريقية ، جامعة إفريقيا العالمية،العدد51 ، السودان ،جوان 2014 ، ص : 30 .

[2] يوسف خميس أبو رفاس، دور التكتلات الإقليمية في تعزيز الوحدة الاقتصادية والسياسية في إفريقيا، مجلة جامعة إفريقيا العالمية، نوفمبر 2005، ص:108

- مجموعة تنمية إفريقيا الجنوبية "سادات " SAD

يوجد حاليا سنة عشر (16) تكتل إقليمي، ثمانية منها معترف بها من قبل الاتحاد الإفريقي، تعمل كدعامات لإنشاء المجموعة الاقتصادية الإفريقية.

يحتوي الجزء الغربي من القارة على ثلاث تكتلات على غرار: " الإيكواس"، " السيديايو"، واتحاد بحيرة مانو.

أولا : الجماعة الإقتصادية لغرب إفريقيا(ECOWAS) تأسست المجموعة عام 1975 إثر معاهدة لاغوس بنيجريا، ويضم التجمع 15 دولة من غرب افريقيا وهي: جمهورية بنين بوركينا فاسو ، جمهورية الرأس الأخضر، جمهورية كوت ديفوار ، جمهورية غامبيا، جمهورية غانا، جمهورية غينيا جمهورية غينيا بيساو، جمهورية ليبيريا جمهورية مالي، جمهورية النيجر، جمهورية نيجيريا، جمهورية السنغال جمهورية سيراليون وجمهورية توغو ، ثم انضمت كيب فيدر لهذا التجمع كعضو مراقب في عام 1966 ليصبح عدد دول الإيكواس 16 دولة، وعدلت معاهدة لاغوس في **كوتونو** عام 1993 لدعم التكامل بين الدول الأعضاء في مجالات الصناعة والزراعة والإتصالات الطاقة والنقل، وكذا تطوير المنظومة الاجتماعية لدول المجموعة[1].

ويعد تجمع الإيكواس التجمع الرابع من حيث الوزن النسبي للناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ ناتجه في عام 1999حوالي 82.3مليار دولار ويضم247مليون نسمة، وتلعب نيجيريا دور الدولة القلب إذ تساهم بنسبة 50%في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ويعيش بها نصف سكان التجمع[2]

إذ يهدف التجمّع إلى: موائمة وتنسيق السياسات الوطنية وتعزيز التكامل بين البرامج والمشاريع والأنشطة، وخاصة في الأغذية والزراعة والموارد الطبيعية، الصناعة النقل الاتصالات الطاقة التجارة والمال والتمويل الضرائب سياسات الإصلاح الاقتصادي، الموارد البشرية والتعليم والإعلام الثقافة والعلوم والتكنولوجيا، الخدمات والصحة السياحة والمسائل القانونية، موائمة وتنسيق السياسات من أجل حماية البيئة، تشجيع إنشاء شركات الإنتاج المشترك، إنشاء سوق مشتركة .

[1] مجذوب محمد التنظيم الدولي، النظرية والمنتظمات العالمية والإقليمية المتخصصة، الطبعة التاسعة ،منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2007، ص ص: 481-480

[2] فرج عبد الفتاح فرج، الإقتصاد الإفريقي :قضايا التكامل والتنمية، دار النهضة العربية، القاهرة، ،2007 ،ص:02

ثانيا : المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا:[1](CEEAC)

Communauté économique (des États de l'Afrique centrale)

تعود فكرة إنشاء المجموعة الاقتصادية لوسط أفريقيا إلى عام 1976، حيث تم توقيع إطار تعاون بين أعضاء الاتحاد الجمركي والاقتصادي لدول وسط أفريقيا وبين المجموعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعندما وضعت خطة عمل لاغوس في أبريل/نيسان 1980 –والتي تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق خلق بنى إقليمية قادرة على تكوين سوق مشتركة– زاد الاهتمام من قبل أعضاء الاتحاد الاقتصادي والجمركي في وسط أفريقيا لإنشاء منظمة إقليمية للدفع بعملية النمو الاقتصادي وخلق سوق حرة ومشتركة.

وتم التوقيع على معاهدة التأسيس في ليبرفيل عاصمة الغابون يوم 18 أكتوبر/تشرين الأول 1983، وأنشئت الأمانة العامة للمنظمة في الغابون عام 1985، لتكون العاصمة ليبرفيل المقر الدائم لها، وبين عامي 1992و1998 شهدت المنظمة حالة ركود بسبب الصراعات المحلية التي كانت تدور بين بعض الدول في المجموعة، مثل الحرب في الكونغو الديمقراطية.

وعقد رؤساء الدول والحكومات مؤتمرا في العاصمة الكاميرونية ياوندي في فبراير/شباط 1999، لاستئناف عمل المجموعة وتفعيلها، وقدّموا فكرة إنشاء مجلس السلام والأمن في أفريقيا الوسطى.

وفي إطار استئناف أنشطة المنظمة وتجديد حيويتها اعتمد رؤساء الدول والحكومات في قمة مالابو –التي عقدت في يونيو/حزيران 1999– رؤية جديدة تتمركز حول أربعة محاور:

- تنمية القدرات وتنظيم المشروعات الحرة.
- تنمية التكامل الاقتصادي والنقدي.
- التكامل البشري.
- تنمية القدرات المتصلة بالحفاظ على السلام والأمن والاستقرار.

وبعدما يقارب أربعة عقود من معاهدة التأسيس راجعت المنظمة الإطار التأسيسي والتنظيمي سنة 2019، وتم التصديق عليه، ودخل حيز التنفيذ في 18 ديسمبر/كانون الأول 2019، وأصبحت المنظمة تحمل

[1] مؤتمر رؤساء دول وحكومات المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (إيكاس) في 25 فبراير/شباط 2023 (غيتي). https://www.aljazeera.ne/encyclopedia t /2023/9/16/

صفة المفوضية، وتضم المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (إيكاس) 11 دولة، هي: أنغولا وبوروندي والكاميرون وغينيا الاستوائية وجمهورية أفريقيا الوسطى والكونغو والغابون وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا و"ساو تومي وبرينسيبي" وتشاد، ولم تكن أنغولا من الدول التي انضمت في مؤتمر التأسيس، وإنما ظلت عضوا مراقبا حتى عام 1999، حيث انضمت بشكل رسمي وأصبحت عضوا دائما، وتصنف إيكاس واحدة من المجموعات الاقتصادية الإقليمية الثماني المعترف بها كركيزة للتكامل الإقليمي لأفريقيا.

وحسب إحصائيات عام 2020، بلغ مجموع عدد سكان أعضاء مجموعة إيكاس 200 مليون نسمة، فيما تبلغ المساحة الإجمالية 67.6 ملايين كيلومتر مربع.

وتعتبر منطقة وسط أفريقيا مناسبة للاستثمار وخلق الاقتصادات الواعدة بحكم موقعها الجغرافي الذي يجعلها نقطة متميزة للتجارة بين مناطق القارة وبفعل ما تمتلكه من موارد متعددة ومتنوعة.

ويقدر الاحتياط النفطي المؤكد للدول الأعضاء في "إيكاس" بـ3.31 مليار برميل، أي 28% من إجمالي احتياط القارة الأفريقية.

كما تتمتع بإمكانيات كهرومائية تقدر نسبتها بـ68% من مجموع ما تمتلكه أفريقيا، وفيها حوض الكونغو الذي يعد ثاني أكبر محمية غابات ومحمية مائية في العالم، وتبلغ مساحته 227 مليون هكتار.

وتهدف مفوضية إيكاس إلى النهوض بالاقتصاد بوصفه الأداة الفعالة لدفع عجلة التنمية والضامن الأساسي لرفاه الشعوب، وقد حددت أهدافها في:

- التكامل الاقتصادي والمالي من خلال إنشاء سوق مشتركة، وتحرير حركة السلع ورؤوس الأموال في المنطقة.
- التكامل الاجتماعي والتنمية البشرية بهدف القضاء على الفقر والوصول للعيش الكريم.
- العمل على المحافظة على البيئة، ودعم التنمية الريفية من أجل توفير الأمن الغذائي.

ثالثا : اتحاد المغرب العربي (AMU) [1] ظهرت فكرة الاتحاد المغاربي قبل الاستقلال وتبلورت في أول مؤتمر للأحزاب المغاربية الذي عقد في مدينة طنجة بتاريخ 28-1958/4/30 والذي ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية.

وبعد الاستقلال كانت هناك محاولات نحو فكرة تعاون وتكامل دول المغرب العربي، مثل إنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي عام 1964 لتنشيط الروابط الاقتصادية بين دول المغرب العربي، وبيان جربة الوحدوي بين ليبيا

[1] مؤتمر رؤساء دول وحكومات المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (إيكاس) في 25 فبراير/شباط 2023 (غينيا).
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/5/28

وتونس عام 1974, ومعاهدة مستغانم بين ليبيا والجزائر, ومعاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا عام 1983. وأخيرا اجتماع قادة المغرب العربي بمدينة زرالده في الجزائر يوم 1988/6/10, وإصدار بيان زرالده الذي أوضح رغبة القادة في إقامة الاتحاد المغاربي وتكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي.

أعلن عن قيام اتحاد المغرب العربي في 1989/2/17 بمدينة مراكش من قبل خمس دول هي: المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا.

حيث نصت معاهدة إنشاء الاتحاد المغاربي على الأهداف التالية:

1. توثيق أواصر الأخوة التي تربط الأعضاء وشعوبهم بعضهم ببعض.
2. تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتهم والدفاع عن حقوقها.
3. المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.
4. انتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.
5. العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

رابعا : السوق المشتركة لإفريقيا الجنوبية وإفريقيا "كوميسا " COMESA ترجع أصول نشأة الكوميسا إلى منتصف الستينات عندما اتخذت دول الشرق والجنوب الإفريقي مبادرتها نحو تكوين تنظيم إقليمي فرعي للتعاون فيما بينها، ولقد دعت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا عام 1965 إلى عقد اجتماع وزاري للدول المستقلة في ذلك الحين في شرق وجنوب القارة للنظر في المقترحات التي استهدفت في النهاية إنشاء آلية لتشجيع التكامل الاقتصادي الإقليمي الفرعي وصدر عن هذا الاجتماع عدة توصيات من بينها توصية تقضي بإنشاء جماعة اقتصادية لدول وجنوب شرق القارة، واستمرت صور التعاون الاقتصادي بين هذه الدول.[1]

ومع بداية الثمانينات من القرن العشرين بدأ التفكير في كيفية دفع هذا التكامل للامام، وذلك من خلال توقيع المعاهدة المنشئة لمنطقة التجارة التفضيلية لدول جنوب وشرق إفريقيا في 21 ديسمبر 1981 م والتي دخلت حيز التنفيذ في 30 سبتمبر 1982 ، وتضمنت هذه المعاهدة 14 بروتوكولا يضم كافة جوانب وأنماط التعاون بين الدول المشاركة، بالتعاون مع اللجنة الأوربية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي وبنك التنمية الإفريقي وصولاً بإنشائها إلى منظمة الوحدة الإفريقية في قمة أبوجا عام 1991. فالكوميسا تختلف عن بقية التكتلات الافريقية الأخرى كال (الإيكاس، الأيكواس، السادك، الاتحاد المغربي لدول الشمال الأفريقي (بأنها تركز على التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء دون التدخل في الجوانب السياسية، وبعد قرابة أحد عشر عاما

[1] – رميدي عبد الوهاب، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الإقتصادي في الدول النامية، أطروحة دكتوراه غيرمنشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2007، ص: 179.

من تلك المعاهدة اتفقت الدول الأعضاء على تحويلها إلى تجمع السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا في سنة 1993 ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 08 ديسمبر 1994 ، ويضم هذا التجمع كل من الدول التالية " أنغولا، بورندي ، جزر القمر، الكونغو، إريتيريا، كينيا، مدغشقر مالاوي موريشيوس زامبيا رواندا سيشل زيمبابوي، أوغندا، تنزانيا، سوازيلاند، أثيوبيا، جيبوتي، السودان، مصر، بالإضافة إلى ليبيا التي انضمت إلى التجمع بصفة مراقب. ويبلغ مجموع سكان دول التجمع 380 مليون نسمة أي ما يزيد على نصف سكان القارة، ويغطي تجمع الكوميسا نحو 12.4 بليون كلم أي ما يعادل 41% من مساحة القارة الإفريقية، ومن الناحية الجغرافية يمثل تجمع الكوميسا أهمية خاصة لامتلاكه شواطئ تمتد من بورسعيد شمالاً على البحر المتوسط مروراً بقناة السويس والساحل الغربي للبحر الأحمر وخليج عدن وشواطئ إفريقيا الشرقية على المحيط الهندي حتى جزيرة مدغشقر جنوبا.

وتتباين دول الكوميسا فيما بينها من حيث الإنتماءات الثقافية والحضارية حيث تضم مجموعة الدول العربية ممثلة في مصر، السودان، جيبوتي جزر القمر في المحيط الهندي، ومجموعة الدول الأنجلوفونية وتشمل هذه المجموعة عشر دول وهي أوغندا، تنزانيا كينيا مالاوي سوازيلاند، سيشل موريشيوس ناميبيا زيمبابوي زامبيا، وتمثل هذه الدول الثقل السكاني الرئيسي لدول الكوميسا، كما تضم المجموعة دول الفرانكوفون وأهمها : مدغشقر، الكونغو الديموقراطية، رواندا، بروندي.[1]

وتسعى الكوميسا إلى مجموعة من الأهداف من أبرزها:

- التعاون مع الدول الأعضاء لتطوير كل من الموارد البشرية والطبيعية لتحقيق الأفضل لشعوب هذه الدول.
- تكوين وحدة تجارية واقتصادية للتغلب على المشكلات التنموية التي تواجه الدول الأعضاء.
- تحقيق التكامل الإقليمي بين الدول الأعضاء لتنمية الاقتصاد وتحسينه.
- العمل كسوق تجارية عالمية لتصدير واستيراد السلع والخدمات.
- تقديم العديد من الميزات للدول الأعضاء مثل زيادة الإنتاجية، تحسين البنية التحتية، الحفاظ على الأمن الغذائي، تنسيق السياسات المالية، زيادة التنافسية في الأسواق، الاستفادة من الموارد الطبيعية.
- وضع برامج اقتصادية واتباع سياسات داعمة للتنمية الاقتصادية وتحسين العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء بهدف رفع المستوى المعيشي.
- تشجيع الاستثمار الداخلي والخارجي في الدول الأعضاء من خلال توفير المناخ الملائم لذلك.
- تحقيق التعاون الاقتصادي بين منظمة كوميسا والمنظمات الاقتصادية في العالم.

[1] سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الإقليمية في إطار العولمة، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، ص: 24 .

- المحافظة على ترسيخ أسس السلام والاستقرار في الدول الأعضاء باعتباره العامل الأساسي في دفع التنمية.
- تحقيق مفهوم التنمية المستدامة عبر دعم الإنتاج في الدول الأعضاء والتنسيق لتسويق السلع والخدمات.

خامسا: مجموعة التّنمية لإفريقيا الجنوبيّة (SADC) ثم انشاؤها سنة ،1992وتضم 15دولة، تنص اتفاقية النشأة على تحقيق نمو اقتصادي دائم وتنمية اقتصادية واجتماعية تسمح بالقضاء على الفقر، تحسين المستوى المعيشي للمواطنين والقضاء على التفاوتات الجهوية، الدفاع ونشر الديمقراطية. يتميز هذا التكامل بوفرة الموارد الطبيعية وإمكانات اقتصادية لا بأس بها، خاصة مع الدور الرئيسي الذي يلعبه اقتصاد جنوب إفريقيا مما يمكن البلدان الأعضاء من الخروج نوعا ما من التهميش الاقتصادي

سادسا :المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الوسطى أنشأ هذا الاتحاد عام 1983 ودخل حيز التنفيذ عام ،1985 ومن أهدافه نجد:

تعزيز وتقوية تعاون متناغم وتنمية متوازنة وذاتية في جميع المجالات النشاط الاقتصادي وبالأخص في قطاع الصناعة، النقل والاتصالات، الطاقة، الزراعة، الموارد الطبيعية، التجارة، الجمارك، المشاكل النقدية والمالية الموارد البشرية، السياحة، التعليم والثقافة، العلوم والتكنولوجيا، تنقل الأشخاص من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي الجماعي، رفع مستوى المعيشة للسكان، زيادة ومحافظة على التوازن الاقتصادي، المشاركة في تطوير القارة الإفريقية، ودخلت حيز التنفيذ سنة 1992 وبداية أطلق على هذه المجموعة تسمية. SADC **سابعا: الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة التصحر**: أنشأت عام 1986 ثم تحولت إلى الهيئة الحكومية للتنمية سنة 1995 وتضم كلا من: جيبوتي، أريتيريا، أثيوبيا، كينيا، أوغندا، صومال، السودان، غانا، تنزانيا، رواندا، بورندي، يقع مقرها الرسمي في جيبوتي[1]

تهدف منظمة الإيجاء إلى تحقيق هدفين صريحين: السلام والأمن وكذا التكامل الاقتصادي من الدول الأعضاء، إذ ترى أن السلام والأمن شرط مسبق لزيادة السوق الإقليمية، مع زيادة التكامل الاقتصادي الإقليمي ويعزز الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول الأعضاء، وهو أمر مهم للتصدي للتحديات الإقليمية الأخرى مثل التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي، نوع الجنس والمساواة وآثار تغير المناخ.

ثامنا: تجمع دول الساحل والصحراء(CEN-SAD) أنشئت عقب القمة المنعقدة بين رؤساء دول (ليبيا، مالي، النيجر، السودان، تشاد) المنعقدة في (طرابلس) في ليبيا وذلك في 4 فبراير 1998، وقد أصبح بمثابة أحد التجمعات الاقتصادية الإقليمية في القمة (36) لرؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الأفريقية المنعقدة في

[1] فوزية خذاكرم ، التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم السياسية ، العدد 43، ص: 183.

(لومي) في يوليو 2000، ويضم في عضويته (28) دولة وهم (جزر القمر، جيبوتي، إريتريا، كينيا، الصومال، أفريقيا الوسطى، تشاد، مصر، ليبيا، المغرب، ساوتومي وبرنسيت، السودان، تونس، بنين، بوركينافاسو، كوت ديفوار، جامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، موريتانيا، نيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، توجو)، ويلاحظ أن العدد الأكبر من هذه الدول ينتمي إلي إقليم غرب أفريقيا حيث يبلغ عددها (15) دولة .

وقد حددت المعاهدة المنشئة للتجمع الأهداف الخاصة به، والمتمثلة في خلق اتحاد اقتصادي شامل من خلال وضع خطة تنمية موسعة إلى جانب خطط التنمية الوطنية للدول الأعضاء بما في ذلك الاستثمار في المجالات الزراعية والصناعية والثقافية والاجتماعية، التخلص من كل العوائق المعرقلة لتحقيق الوحدة بين الدول الأعضاء من خلال تبني بعض التدابير من قبيل حرية حركة الأفراد ورؤوس الاموال بين الدول الأعضاء، حرية التجارة وحركة السلع والخدمات والبضائع وتطوير التجارة الخارجية عبر سياسة استثمارية للدول الأعضاء وغيرها [1]، وقد خضعت هذه المعاهدة إلى المراجعة في إطار القمة الاستثنائية المنعقدة في (أنجامينا) في فبراير 2013، وذلك بهدف ضخ دماء جديدة وإعادة هيكلة التجمع.

وقد أعطت المعاهدة الجديدة دفعة للأهداف السابقة، مع التركيز على تعزيز التنسيق في مجالي التنمية المستدامة والأمن الإقليمي. ويتكون الهيكل التنظيمي لهذا التجمع من (مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، المجلس التنفيذي، المجلس السلم والأمن الدائم، المجلس الدائم للتنمية المستدامة، لجنة السفراء والممثلين الدائمين، الأمانة العامة، بنك الساحل والصحراء للاستثمار والتجارة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي)[2]

المطلب الثّالث: النّتائج المحقّقة في إطار التّكامل الإقتصادي الإفريقي

يمكن تقييم أداء التجمعات الاقتصادية الاقليمية في تحقيق التكامل الإقليمي على الصعيد الاقتصادي من خلال عدة مؤشرات ولعل من أهمها:

1 – مستوى التقدم المحرز بشأن تنفيذ معاهدة أبوجا عام 1991: [3]

يعد التقدم المحرز من قبل التجمعات الاقتصادية الإقليمية بشأن معاهدة أبوجا بمثابة أحد جوانب تقييم الاداء المرتبط بها، ويمكن القول بوجود ثمة تأخر زمني في دور التجمعات الاقتصادية الاقليمية وتنفيذ مراحل معاهدة أبوجا، وذلك بالمقارنة بالتصورات الزمنية المحددة في هذه المعاهدة على النحو الموضح بالجدول رقم (04) ، حيث ان الانتهاء من اقامة منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي لكل تجمع كان يفترض أن يتم بحلول عام 2017، ولكن فعليا هناك تجمعين أثنين هما اللذان تمكنا من تحقيق هذا الهدف، وهي جماعة شرق أفريقيا والجماعة

[1] African Union, "CEN- SAD", Access Date : 13 May 2020, Available at: https://au.int/en/recs/censad
[2] UN, Economic Commission for Africa," CEN-SAD – The Community of Sahel-Saharan States", Access Date : 13 May 2020, Available at: https://www.uneca.org/oria/pages/cen-sad-community-sahel-saharan-states

[3] أحمد مرزوق داود سامان التركي، ياسر عبد الحميد دياب، حسين حسن علي ادم ، التكتلات الإقليمية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في أفريقيا ، مجلة البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل ، جامعة اسوان – جمهورية مصر العربية ، المجلد 6العدد (1) ، (103-123) أكتوبر 2023 ، ص : 117

الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الايكواس)، بينما تمكن سادك من اقامة منطقة التجارة الحرة دون الاتحاد الجمركي منذ بداية اطلاقه في عام 2009 ، كما أن هناك ثلاث تجمعات (اتحاد المغرب العربي، الساحل والصحراء، ايكاس) قامت بالتخطيط لتحقيق هذا الهدف، وتعد جماعة شرق أفريقيا الأكثر تحقيقا للتقدم بشأن تنفيذ مراحل معاهدة ابوجا 1991 ، حيث انجزت العديد من المراحل في سبل تحقيق التكامل الإقليمي بين الدول الاعضاء في اطارها، حيث تم التوقيع على البروتوكول المنشئ للاتحاد الجمركي للجماعة في 20 نوفمبر 2009 ، والذي دخل حيز النفاذ في يوليو 2010 ، كما تبنى البروتوكول المنشئ للاتحاد المالي

للجماعة في نوفمبر 2013، [1].

جدول رقم (05) : التقدم المحرز من قبل التجمعات الاقتصادية الإقليمية بشأن تنفيذ مراحل معاهد أبوجا 1991

التّجمّع	منطقة التّجارة الحرّة	الإتّحاد الجمركي	السّوق المشتركة	الإتّحاد النّقدي	الإتّحاد السّياسي
إتّحاد المغرب العربي	(–)	(–)	(×)	(×)	(×)
السّاحل والصّحراء	(–)	(–)	(×)	(×)	(×)
كوميسا	(√)	(*)	(–)	(–)	(×)
جماعة شرق إفريقيا	(√)	(√)	(√)	(–)	(–)
إيكاس	(–)	(–)	(×)	(×)	(×)
إيكواس	(√)	(√)	(–)	(–)	(×)
إيجاد	(×)	(×)	(×)	(×)	(×)
سادك	(√)	(–)	(–)	(–)	(×)

Source: Unctatd, Economic Development in Africa Report 2019, Made in Africa- Rules for Enhanced Intra - African Trade (New York, 2019) Pp.173

حيث : (√) : مراحل تمّ تحقيقها فعلا (*) : مراحل أحرز تقدّم بشأنها (–) : مراحل تمّ التّخطيط لها (×) : مراحل لم يتم التّخطيط لها .

2 - واقع التجارة البينية على مستوى التجمعات الاقتصادية الاقليمية: يعد بمثابة أحد المؤشرات لتقييم أداء التجمعات الاقتصادية الاقليمية، وذلك كونه يعكس حجم التفاعلات والاعتماد المتبادل بين الدول الاعضاء في اطار هذه التجمعات، ويلاحظ أن نحو 80% من تدفقات التجارة الافريقية البينية تتم من خلال هذه التجمعات، ونحو20% تتم من خارج إطاره [2]

1 --EAC, "Quick Facts about EAC", Access Date : 5 May 2020, Available at: https://www.eac.int/eac-quick-facts.

2 - UNCTATD, **From regional economic communities to a continental free trade area: Strategic tools to assist negotiators and agricultural policy design in Africa** (Geneva: UNCTAD, 12 Feb 2018) p. 9

و يمكن القول بتفاوت نسبة التجارة البينية من إجمالي التجارة الافريقية على مستوى التجمعات الاقتصادية الاقليمية، حيث جاء سادك على رأس هذه التجمعات في هذا الصدد خلال الفترتين (2010-2012) و (2014-2016) ، والتي بلغت نحو 81.5 % و 84.9% على التوالي، وقد جاءت كوميسا في الترتيب الثاني في هذا الاطار، حيث بلغت هذه النسبة نحو 61.8 %و 59.5% خلال ذات الفترتين السابقتين، بينما جاء ايكاس في الترتيب الاخير في هذا الشأن حيث بلغت هذه النسبة نحو 9.33%و17.7 % خلال الفترتين سالفي الذكر .

جدول رقم 06: واقع التجارة البينية والافريقية للتجمعات الاقتصادية الإقليمية في افريقيا خلال الفترتين (2012 - 2010) و (2016 - 2014) .

المؤشّر	نسبة التجارة البينية من إجمالي التجارة		حجم التجارة البينية مع باقي أفريقيا	
	2012 -2010	2016 -2014	2012 -2010	2016 -2014
إتّحاد المغرب العربي	47.8	51.8	52.2	48.2
السّاحل والصّحراء	52.6	58.4	47.4	41.6
كوميسا	61.8	59.5	38.2	40.5
جماعة شرق إفريقيا	44.7	48.3	55.3	51.7
إيكاس	33.9	17.7	66.1	82.3
إيكواس	46.6	56.7	53.4	43.3
إيجاد	50.4	49	49.6	51
سادك	81.5	84.9	18.5	15.5

Source: Unctatd, Economic Development in Africa Report 2019, Made in Africa- Rules for Enhanced Intra - African Trade (New York, 2019). Pp.22

وفيما يتعلق بحجم تجارة التجمعات الاقتصادية الاقليمية مع باقي افريقيا خلال الفترتين (2012-2010) و (2014-2016) ، فقد شهد تباينا كما هو موضح بالجدول رقم 06، حيث جاء ايكاس في الترتيب الأول في هذا الشأن، إذ بلغ حجم تجارته نحو 66.1% و 82.3٪ مليار دولار على التوالي خلال الفترتين سالفي الذكر، وتلاه جماعة شرق أفريقيا في هذا الشأن، حيث بلغ حجم تجارتها نحو 55.3 و 51.7 مليار دولار خلال الفترتين سالفي الذكر، وذلك على الرغم من كونه جاء في الترتيب الأول بشأن نسبة التجارة البينية من إجمالي التجارة الافريقية .

ويختلف مستوى التجارة بين المجتمعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا بين المجتمعات، مما يعكس عوامل اقتصادية مثل الاختلافات في مراحل التنمية الصناعية والاقتصادية ودرجات التكامل في هياكل الإنتاج؛ الاختلافات في حالة العلاقات السياسية بين الدول الأعضاء، وتفاوت مستويات الالتزام السياسي تجاه تنفيذ

الاتفاقيات التي تقوم عليها المجموعات الاقتصادية الإقليمية. وكان التقدم نحو التكامل الإقليمي لأفريقيا متفاوتا حتى الآن، حيث كانت بعض البلدان مندمجة بشكل جيد إلى حد ما على المستوى الإقليمي و/أو دون الإقليمي والبعض الآخر أقل من ذلك بكثير. وكانت البلدان العشرة المصدرة الرئيسية بين البلدان الأفريقية في الفترة 2015-2017 هي سوازيلاند (70.6 في المائة)، وناميبيا (52.9 في المائة)، وزيمبابوي (51.6 في المائة)، وأوغندا (51.4 في المائة)، وتوغو (51.1 في المائة)، والسنغال (45.6 في المائة). في المائة)، وجيبوتي (41.9 في المائة)، وليسوتو (39.9 في المائة)، وكينيا (39.3 في المائة)، وملاوي (38.3 في المائة). وكانت البلدان العشرة التي لديها أدنى حصة من الصادرات هي تشاد (0.2 في المائة)، وغينيا (1.6 في المائة)، وإريتريا (2.3 في المائة)، وغينيا الاستوائية (3.5 في المائة)، والرأس الأخضر (3.6 في المائة)، وأنغولا (3.9 في المائة). في المائة)، وليبيا (4.5 في المائة)، وغينيا بيساو (4.7 في المائة)، وليبيريا (5.1 في المائة)، والجزائر (5.5 في المائة).[1]

3– أداء التجمعات الاقتصادية الاقليمية وفق مؤشر التكامل الإقليمي الأفريقي: [2]

يكمن أهميته كونه يُقيم حالة التكامل الإقليمي وجهود الدول الأعضاء في التجمعات الاقتصادية الإقليمية الثمانية المعترف بها من قبل الاتحاد الأفريقي، ويتكون من خمس أبعاد رئيسية، وهي (التكامل التجاري، البنية التحتية الإقليمية، التكامل الإنتاجي، حرية حركة الأفراد، التكامل الاقتصادي الكلي والمالي)، كما يضم (16) مؤشر فرعي في إطار هذه الأبعاد، وقد تم الاعتماد في اختيار هذه الأبعاد والمؤشرات على معاهدة أبوجا لعام 1991 والإطار التشغيلي لها، ويتدرج هذا المؤشر في قياس التكامل الإقليمي من صفر إلي الواحد الصحيح؛ حيث يُشير الصفر إلى أدنى مستوى للتكامل بينما الواحد الصحيح يشير إلى أعلى مستوى للتكامل .

ويلاحظ تباين أداء التجمعات الاقتصادية الإقليمية وفقا للأبعاد الرئيسية لهذا المؤشر كما هو موضح في الجدول الموجود أدناه رقم (3)، حيث جاءت جماعة شرق أفريقيا في الترتيب الأول بالنسبة لمؤشري التكامل التجاري والانتاجي في عام 2016م، في حين جاء إيجاد في الترتيب الأول بالنسبة لمؤشر البنية التحتية الإقليمية، بينما جاءت إيكواس في الترتيب الأول بالنسبة لمؤشري حرية حركة الأفراد والتكامل الاقتصادي الكلي والمالي خلال ذات العام. ويرتبط هذا التباين بتفاوت أداء الدول الأعضاء في إطار هذه التجمعات بشأن تحقيق أبعاد هذا المؤشر، ويمكن تفسير ذلك في ضوء عوامل عديدة؛ قد يتعلق بعضها بالمزايا التنافسية والطوبوجغرافيا والسياسات الإقليمية للدول الأعضاء وغيرها.

[1] Unctatd, Economic Development in Africa Report 2019, Made in Africa- Rules for Enhanced Intra - African Trade (New York, 2019). Pp.22

[2] أحمد مرزوق ، مرجع سبق ذكره، ص : 120.

جدول رقم 07 : اداء التجمعات الاقتصادية الإقليمية وفقا لمؤشر التكامل الإقليمي الأفريقي العام

المرحلة	التّكامل التّجاري	البنيةالتّحتيّة الإقليميّة	التّكامل الإنتاجي	حريّة حركة الأفراد	التّكامل الإقتصادي الكلّي
إتّحاد المغرب العربي	0.631	0.491	0.481	0.493	0.199
السّاحل والصّحراء	0.353	0.251	0.247	0.479	0.524
كوميسا	0.572	0.439	0.452	0.268	0.343
جماعة شرق إفريقيا	0.780	0.496	0.553	0.715	0.156
إيكاس	0.526	0.451	0.293	0.400	0.599
إيكواس	0.442	0.426	0.265	0.800	0.611
إيجاد	0.505	0.630	0.434	0.454	0.221
سادك	0.508	0.502	0.350	0.530	0.397
المعدّل في التّجمّعات الإقتصاديّة الإقليميّة الثّمانية	0.540	0.461	0.384	0.517	0.381

Source: united nation, Africa regional integration index report,2016, Addis ababa,2016, p16 .

كما يلاحظ أن كل تجمع إقليمي يتجاوز المتوسط الخاص بالتجمعات الإقليمية الثمانية بشأن بعد أو أكثر من أبعاد المؤشر فمثلاً يتجاوز هذا المعدل تجمعين اثنين في بعد واحد هما تجمع الساحل الصحراء وإيكاس بالنسبة لبعد التكامل الاقتصادي الكلي والمالي، في حين يتجاوز هذا المعدل ثلاث تجمعات في بعدين، وهم كوميسا بالنسبة لبعدي التكامل التجاري والانتاجي, ويمكن قراءة المزيد بالاطلاع على الجدول المبين أعلاه.

وختاماً يمكن القول إنه وعلى الرغم من أن التجمعات الاقتصادية الإقليمية تعد بمثابة الركائز الرئيسية لتحقيق التكامل والاندماج الإقليمي في أفريقيا، انطلاقاً من كونها تعد بمثابة الأساس الذي تبني عليه مختلف المبادرات القارية المعنية بهذا الشأن وحلقة الوصل بين الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء في إطاره لتحقيق أهداف ومقاصد هذه المبادرات، إلا أنها لا تزال لم تحقق التقدم المرجو من حيث واقع الأداء المرتبط بها على مختلف المستويات، ولعل ذلك قد يجد ما يفسره في ضوء عدد من التحديات الرئيسية ولعل من بينها تداخل أو ازدواج العضوية للدول الأفريقية في إطار هذه التجمعات وهو ما قد يرتب التزامات متناقضة ومتعارضة على كاهل هذه الدول بشكل يعيق التكامل أكثر مما يدعمه.

ويضاف الى ذلك التفاوت الملحوظ في قدرات القوة الوطنية الشاملة للدول الاعضاء في اطار هذه التجمعات وذلك على نحو قد ادى الى هيمنة دولة أو أكثر على القرارات السياسية، ولذا تتباين رؤى الدول الاعضاء المتعلقة بدوافع تحقيق التكامل الإقليمي ما بين ثلاث افترابات رئيسية هي الهيمنة، الشراكة و والهيمنة التشاركية، فضلا عن تغلغل النفوذ الخارجي ومنظومة المصالح الذاتية المرتبطة به وتحكمه في شبكة التفاعلات الاقليمية التعاونية بين الدول الاعضاء، في اطار هذه التجمعات وذلك بفعل استمرار الروابط الاستعمارية التقليدية

في مرحلة ما بعد الاستقلال وهو ما ادى الى غياب تطوير الاستراتيجيات الوطنية للتصنيع والاعتماد على تصدير المواد الأولية على نحو أثر سلبيا على استقلالية القرارات الافريقية.

المطلب الرّابع: عراقيل التّكامل الإقتصادي الإفريقي

للتكامل الاقتصادي مزايا ومنافع متنوعة، إلا أن مشروع إنجازه لا تخلو من عقبات، فتعترضه صعوبات عديدة؛ خاصة فيما يتعلق بتطبيق الإجراءات التكاملية المتفق عليها بين مجموعة الدول الأعضاء. فتنشأ بعض هذه المشاكل تلقائيا بمجرد قيام التكامل، كما ينشأ البعض الآخر عند التنفيذ العملي لإتفاقية التكامل ومن أهم هذه المشكلات نذكر ما يلي:

- السياسات السابقة والتي كانت مضادة لإقتصاد السوق، فمكافحة القطاع والاستثمار الأجنبي المباشر أدّت الي تحقيق القارة لمعدلات نمو ضعيفة إضافة إلى إنعدام الثقة والايمان بعملية التكامل، زد على ذلك عدم استعداد البلدان الافريقية التخلي عن سيادتها الوطنية لصالح هيئات فوق قومية[1]
- غياب البنى التحتية كشبكات النقل، نتيجة عدم بذل مجهودات لتحسينها من قبل حكومات الدول الأعضاء[2]، وهو ما تم تأكيده من خلال مؤشر التكامل الاقتصادي في إفريقيا
- فيما يتعلق بالتجارة البينية فإن الوضعية مخيبة للآمال إن لم تكون أكثر من ذلك، إذ ظلت التجارة البينية
- بين الدول الإفريقية منخفضة مقارنة بتجارتها مع العالم الخارجي، فأكثر من 80%من صادرات إفريقيا
- توجه نحو الأسواق الخارجية، كما تستورد القارة 90%من بضاعتها من خارج الحدود القارية، على الرغم من ثرواتها التي تمكنها من توفير احتياجاتها الخاصة من الواردات [3]

ويمكن إرجاع أهم القيود أمام التجارة البينية الإفريقية إلى: [4]

– طبيعة الاقتصادات الإفريقية وعدم إحراز تقدم في التكامل الإقليمي.

- غياب أو ضعف البنى التحتية.

– المشاكل المتعلقة بالسياسات الكلية مثل عدم وجود تنسيق للاقتصاد الكلي بما في ذلك تعدد العملات وعدم قابليتها للتحويل.

[1] - Mzuki Qobo, The challenges of regional integration in Africa, in the context of globalization and the prospects for the united states of Africa, ISS paper n° 145, country not mentioned,June 2007, p 03

[2] - Daniel Skyi, Eric Evans, Osei Opoku, Regionalism and economic integration; a conceptional and the critical perspectives, occasional paper n° 24, country not mentioned ,2014, p 76.

[3] -Trudi HARTZENBERG, Regional integration in Africa, working paper, economic research and statistics division, World trade organization, country not mentioned ,2011, p 10

[4] – جمال الدين العاقر، مرجع سبق ذكره، ص ص :147

– مشاكل أخرى من جانب العرض كتشجيع الصادرات وعدم كفاءة الإدارات الجمركية، آليات الدفع الدولي والمرافق التجارية ذات الصلة.

– وجود اتفاقيات متعددة واست ارتيجيات منافسة، يعد أمر غير صحي، وتنتمي الدول الإفريقية إلى عدد كبير من التكاملات الإقليمية في نفس الوقت، فباستثناء الجزائر، الموزمبيق والغابون التي تنتمي إلى تكامل واحد، فإن 14دولة تنتمي إلى تكاملين اقتصاديين، 19بلد ينتمي إلى ثلاث تجمعات، 16دولة تنتمي إلى أربع تكاملات، أما ساحل العاج فهي عضو في خمس تكاملات [1]

– تعاني جميع خطوط التكامل الإقليمي الإفريقي من مشكل في التصميم أو أكثر وفي كثير من الحالات فإن ترتيبات اتخاذ القرارات يتم بتوافق الراء، إن عدم وجود ترتيبات إقليمية لتنفيذ القرارات وانعدام سلطة فوق قومية إقليمية جعل مخططات التكامل عاجزة[2]، وعلى العموم فإن التكامل الاقتصادي تقنية ويمكن أن يجسد على النحو المناسب، بمشاركة الأجهزة السياسية على مستوى الوزارات أو اللجان وأن لا يقتصر على اجتماعات رؤساء الدول والحكومات

– بالاضافة الى المعوقات السياسية والاقتصادية هناك متغيرات أخرى من شأنها ان تعيق من بلوغ التجمع مستوى اندماج اقتصادي تام كالعولمة، التحديات الاجتماعية كالفقر، والأمية، والبطالة، وتفشى الأمراض المزمنة، وكذا ارتفاع متوسط التعريفة الجمركية مما يؤثر سلباً على التنافسية في الاسواق العالمية، وكذا تدني وسائل النقل والاتصال، فضلاً عن عدم إسقرار الاقتصاد العالمي، وبصفة عامة يبقى العائق الأكبر أمام التكامل الاقتصادي الإفريقي هو التفاوت بين التوجهات السياسية الوطنية والإقليمية وأكثر دقة فإن معظم المبادرات الإقليمية تتطلب التخلي عن جزء من السيادة الوطنية لصالح الهيئات الإقليمية، وهو ما يبقى صعبا نوعا ما نتيجة مشاكل التنسيق، الأهمية الممنوحة للمصالح الوطنية وكذا نقص الموارد الطبيعية .

[1] -Banque africaine de développement, op, cit, p 17.
[2] - Ade molaoyejide, regional integration and trade liberalization in sub-Saharian Africa, AERC special paper 28, November 1997, p 21.

خلاصة الفصل الثاني

تعد فكرة التكتل الاقتصادي كإحدى النتائج المباشرة لنهاية الحرب العالمية الثانية ومن أبرز الأشكال التي ظهرت لتسيير العلاقات الاقتصادية، وتقوية اقتصاد الدول المتكتلة حيث أنه يتضمن قيام مجموعة معينة من الدول بإزالة العقبات والعراقيل أمام تجارتها وحرية تنقل مختلف عوامل الإنتاج.

وفي ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية للدول الإفريقية المتميزة بالضعف والتخلف الاقتصادي، وفي ظل المتغيرات الدولية والإقليمية المتسمة باللجوء المتزايد لتشكيل تجمعات إقليمية عملت غالبية الدول الإفريقية على تبني مبادرات التكامل الإقليمي والانضمام إلى التجمعات الإقليمية الموجودة وذلك باعتبارها حلا لتجاوز العقبات التي تحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها.

هذا ما تبلور في الجهود الرّامية لتعزيز التّجارة بين الدّول الإفريقيّة من خلال إنشاء منطقة تجاريّة حرّة تجمع بينها، وتسعى هذه المنطقة إلى تعزيز الإقتصاد الإفريقي وتعزيز التّجارة الدّاخليّة والخارجيّة من خلال مجموعة من التكتّلات الإقليميّة، غير ان تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي في إفريقيا يواجه الكثير من المعوقات المادية وغير المادية، وتتمثل المعوقات المادية أساسا في غياب الهياكل القاعدية المرتبطة بالنقل، تكنولوجيا الإعلام والاتصال، الطاقة .... أما المعوقات غير المادية فهي متشابكة ومتعددة وأهمها تخلف أسواق رؤوس الأموال والانتماء إلى عدة تجمعات إقليمية والتداخل بين هذه التجمعات وغياب الانسجام والتنسيق في السياسات المتعلقة بالاستثمار، التجارة والعمل ... وعدم ملائمة النموذج التنموي المعتمد في غالبية الدول الإفريقية وعليه يجب على الدول الإفريقية العمل على توفير أحسن الشروط التي تساهم في نجاح مبادرات التكامل الاقتصادي الإقليمي باعتبارها حلا لتحقيق التنمية الاقتصادية المشتركة وتحقيق المنافع في إطار إقليمي، وذلك بتكييف البيئة الاقتصادية بما يخدم مصالح هذه الدول من جهة وبما يتوافق مع طموحات الشركاء في التجمع التكاملي.

الفصل الثّالث

الأثر المحتمل لاتفاقية التّجارة الحرّة الإفريقيّة

تمهيـد :

من خلال ما توصّلنا إليه في الفصل السّابق لمختلف تّجارب التّكتّلات الإفريقيّة، اتّضح أنّ معظمها تمتلك إمكانات تجعلها تحقق تكامل تام، إلا أنّها تواجه مجموعة من التّحدّيات والعقبات تحول من بلوغ الأهداف المنشودة واللّحاق بركب التّكتلات الكبرى في العالم، الشّيء الّذي دفع بدول القارّة إعادة رسم استراتيجيّة واضحة المعالم، وهذا ما تبلور في اتفاقية منطقة التّجارة الحرّة الإفريقيّة الّتي دخلت حيّز التّنفيذ منذ جانفي 2021، وذلك من أجل تفادي العقبات واحتلال مكانة في الاقتصاد العالمي.

وفي هذا الفصل سوف يتم التّطرّق إلى مايلي:

المبحث الأول: تحليل الوضع الإقتصادي للسّوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا

المبحث الثاني: فرص ومزايا منطقة التّجارة الحرّة الإفريقيّة وتحدّياتها

المبحث الأول: تحليل المؤشرات الاقتصادية لدول شرق وجنوب إفريقيا (COMESA)

منذ إنشائها في عام 1994. نمت الكوميسا لتصبح مجموعة اقتصادية إقليمية معترف بها عالميا وظلت لاعباً رئيسياً في جهود التكامل في المنطقة والقارة الأفريقية ككل، من خلال الإقليمية وقد قدمت الكوميسا ومؤسساتها ووكالاتها المتخصصة مساهمات ملحوظة في التحول الاجتماعي والاقتصادي في مجالات تحرير التجارة وتسهيلها، وإدارة الجمارك والحدود، وتيسير النقل والعبور، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشباب، وتنسيق السياسات والتعاون في القطاعات الإنتاجية لتعزيز الإنتاجية الزراعية وتعزيز القيمة المضافة وتطوير سلاسل القيمة الإقليمية المفيدة. وبالإضافة إلى ذلك، تم تقديم الدعم في مجالات التجارة وتمويل المشاريع، والتنمية المؤسسية، والتعاون الفني، وتنمية القدرات.

وسيتم من خلال هذا المبحث تحليل الوضع الاقتصادي لتكتل الكوميسا من خلال الاعتماد على بعض المؤشرات الاقتصادية.

المطلب الأول: نمو الناتج المحلي الإجمالي

في هذا المطلب سيتم تحليل تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول الكوميسا وذلك بالإعتماد على الجدول التالي : الجدول 08 : **معدّل نمو النّاتج المحلّي الإجمالي في دول الكوميسا** (2015 – 2023) **الوحدة: نسبة مئوية**

الدولة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
بورندي	3.6	- 0.6	0.5	1.6	1.8	0.3	3.1	1.8	2.7
جزر القمر	2.5	3.3	3.8	3.6	1.8	- 0.2	2.0	2.6	3.0
الكونغو الديمقراطية	6.9	0.4	3.7	4.8	4.5	1.7	6.0	8.8	6.1
جيبوتي	5.3	7.1	5.5	4.8	5.5	1.3	4.5	3.9	7.0
مصر	4.5	4.3	4.2	5.3	5.5	3.6	3.3	6.7	3.8
اريتيريا	1.8	7.4	- 10.0	13.0	3.8	...	....	....	....
اثيوبيا	10.6	8.0	10.2	7.7	9.0	6.1	6.3	6.4	7.2
كينيا	4.8	4.2	3.8	5.7	5.1	- 0.3	7.6	4.8	5.5
مدغشقر	2.7	4.0	3.9	3.2	4.4	- 7.1	5.7	4.0	3.8
مالاوي	5.7	2.3	4.0	4.4	5.4	0.9	4.6	0.8	1.6
موريشيوس	4.2	3.9	3.9	4.0	2.9	- 14.5	3.4	8.9	6.9
ليبيا	- 4.7	- 1.5	32.5	7.9	- 11.2	- 29.5	28.3	- 8.3	10.2
رواندا	7.8	6.0	3.9	8.5	9.5	- 3.4	10.9	8.2	6.9
سيشل	5.2	12.1	7.0	4.9	5.5	- 11.7	0.6	15.0	3.7
السودان	0.6	4.7	0.8	- 2.3	- 2.5	- 3.6	0.5	- 2.5	- 18.3
سوازيلاندا	3.1	1.1	2.0	2.4	2.7	- 1.6	10.7	0.5	5.1
اوغندا	6.9	0.2	6.8	5.6	7.6	- 1.1	5.5	6.3	4.8
زامبيا	6.9	3.8	3.5	4.0	1.4	- 2.8	6.2	5.2	4.3
زمبابوي	3.6	0.8	5.2	5.0	- 6.3	- 7.8	8.4	6.5	5.3
انجولا	6.4	- 2.6	- 0.2	- 1.3	- 0.7	- 5.6	1.2	3.0	0.5

Source: :FMI , world Economic Outlook,16 April 2024, p p163،164

الجدول 08 يمثّل معدّل نمو النّاتج المحلّي الإجمالي لدل الكوميسا خلال الفترة (2015 – 2023) من خلال الجدول نلاحظ أنّ نمو النّاتج المحلّي الإجمالي لدول الكوميسا كان متفاوتا من دولة لأخرى حيث تشهد معظم الدّول نموّا موجبا، إذ أنّ بعض الدّول كان نموّها مرتفعا كالكونغو الديمقراطية ، جيبوتي ، اثيوبيا ، سيشل ، ليبيا سنة 2017 .

في حين أنّ هناك دول شهدت نموّا سالبا: كبورندي سنة 2016، إريتيريا سنة 2017 ، ليبيا سنوات 2015-2016 – 2019 – 2020 -2022 وذلك جرّاء عدم الاستقرار السّياسي والامني مع تداعيات جائحة كورونا ، كذلك السّودان سنوات 2018-2023 باستثناء سنة 2021 بسبب الإضطرابات السّياسيّة الّتي شهدتها في هاته السّنوات، أنغولا السّنوات 2016 – 2020 .

والملاحظ أنّ جلّ دول الكوميسا شهدت نموّا سالبا سنة 2020 باستثناء بورندي، الكونغو الدّيمقراطيّة، جيبوتي، مصر، اثيوبيا، مالاوي وذلك من جرّاء تداعيات جائحة كورونا.

وعموما يمكن القول أنّ دول الكوميسا شهدت نموّا متفاوتا من دولة لأخرى حسب ظروف كل دولة، والمعظم شهد تعافي بعد جائحة الكورونا، وتداعيات الحرب الرّوسيّة الأكرانيّة، باستثناء الّتي تشهد إضطرابات داخليّة، والشّكل الموالي يمثّل نموّ النّاتج المحلّي الإجمالي للكوميسا

الشّكل رقم 05 : نموّ النّاتج المحلّي الإجمالي للكوميسا (2011 – 2024)

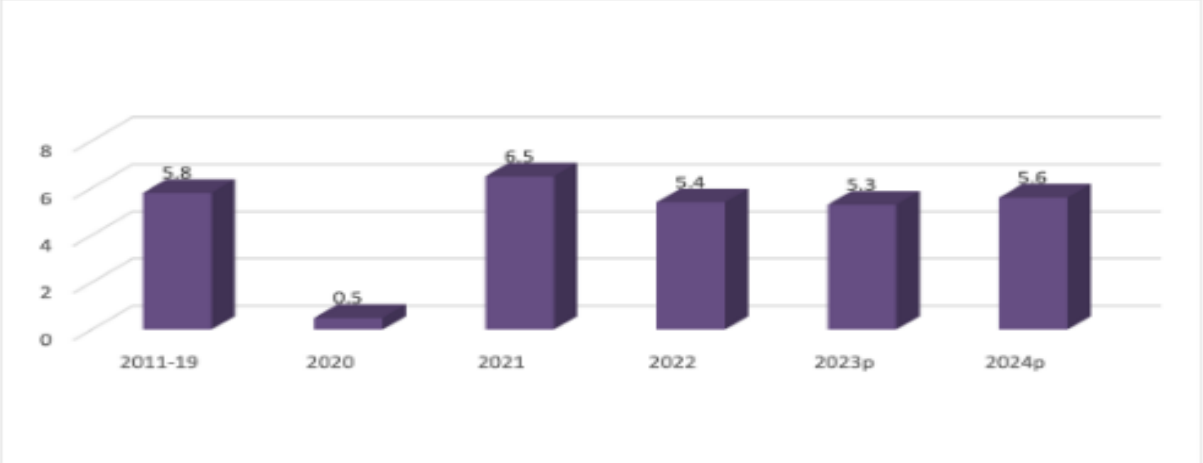

Source: IMF REO Sub Saharan Africa April 2023

المطلب الثاني: تحميل معدلات التضخم لدول شرق وجنوب إفريقيا

يمكن توضيح تطور معدلات التضخم لدول الكوميسا من خلال الجدول الموالي

الجدول 09 معدل التضخم في دول الكوميسا (2023 – 2015) **الوحدة: نسبة مئوية**

الدولة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
بورندي	9.7	5.5	16.6	- 2.8	- 0.7	7.3	8.3	18.9	27.0
جزر القمر	3.1	0.8	0.1	1.7	3.7	0.8	0.0	12.4	8.5
الكونغو الديمقراطية	12.8	3.2	35.7	29.3	4.7	11.4	9.0	9.3	19.9
جيبوتي	3.7	2.4	0.6	0.1	3.3	1.8	1.2	5.2	1.8
مصر	10.2	10.2	23.5	20.9	13.9	5.7	4.5	8.5	24.4
اريتيريا	13.4	- 5.6	- 13.3	- 14.4	1.3	.....	.....	.....	.....
اثيوبيا	16.8	6.6	10.7	13.8	15.8	20.4	26.8	33.9	30.2
كينيا	8.2	6.3	8.0	4.7	5.2	5.3	6.1	7.6	7.7
مدغشقر	8.3	6.1	8.6	8.6	5.6	4.2	5.8	8.2	9.9
مالاوي	14.7	21.7	11.5	9.2	9.4	8.6	9.3	20.8	30.3
موريشيوس	5.1	1.0	3.7	3.2	0.5	2.5	4.0	10.8	7.0
ليبيا	5.9	25.9	25.9	14.0	- 2.9	1.5	2.9	4.5	3.4
رواندا	6.6	5.7	4.8	1.4	2.4	7.7	0.8	13.9	14.0
سيشل	8.2	- 1.0	2.9	3.7	1.8	1.2	9.8	2.6	- 1.0
السودان	20.0	17.8	32.4	63.3	51.0	163.3	359.1	138.8	171.5
سوازيلاندا	6.9	7.8	6.2	4.8	2.6	3.9	3.7	4.8	4.9
اوغندا	8.7	5.2	5.6	2.5	2.1	2.8	2.2	7.2	5.4
زامبيا	9.4	17.9	6.6	7.5	9.2	15.7	22.0	11.0	11.0
زيمبابوي	0.8	- 1.6	0.9	10.6	255.3	557.2	98.5	193.4	667.4
انجولا	11.5	30.7	29.8	19.6	17.1	22.3	25.8	21.4	13.6

source : FMI, op - cit, pp 168، 169.

ومن خلال معطيات الجدول أعلاه يتبيّن أنّ بعض دول المنظّمة تعاني من معدّل تضخّم مرتفع على سبيل المثال بورندي سنة 2017 ، الكونغو الدّيمقراطيّة سنتي 2017-2018 ، مصر سنتي 2017- 2018 ، اثيوبيا سنوات 2015 ، 2018 -2023 ، مالاوي سنتي 2015-2016 ، ليبيا من 2016إلى 2018 ، السّودان من 2015 – 2023 ، زامبيا 2016 ، 2020 – 2023 ، زمبابوي من 2019 إلى 2023 ، أنغولا من 2015 إلى

2023 ، في حين بعض الدّول شهدت معدّل تضخّم منخفض كجزر القمر ، جيبوتي ، كينيا ، مدغشقر ، موريشوس، رواندا ، سيشل ، سوازيرلاند، اوغندا .

والسّمة السّائدة في كامل الدّول الارتفاع في معدّل التّضخّم في السّنوات 2021-2022-2023 بإستثناء جيبوتي ، كينيا ، مدغشقر ، موريشوس ، ليبيا ، سيشل ، سوازيلاند ، اوغندا ، وذلك بتأثير جائحة كورونا وتداعيات الحرب الأوكرانيّة الرّوسيّة .

يمكن القول بانّ التّفاوت في معدّلات التّضخّم بين دول المنظّمة يمكن إرجاعه إلى عدم التّجانس في السّياسات الماليّة والنّقديّة، والتّباين في الطّلب على السّلع والخدمات، والتّغيّرات في أسعار الطّاقة الأساسيّة، بالإظافة إلى الظّروف الاقتصاديّة و السّياسيّة المحليّة و الدّوليّة.

والشّكل الموالي يمثّل معدّل التّضخّم للكوميسا (2011 – 2024)

الشكل06 : متوسط أسعار المستهلك في الكوميسا (المتوسط السنوي، نسبة التغير)

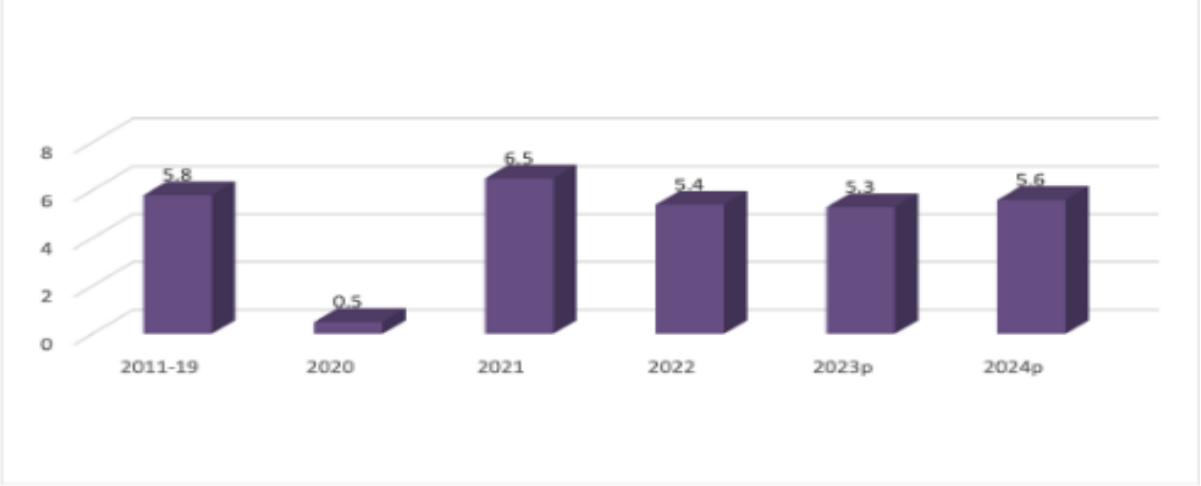

Source: IMF REO Sub Saharan Africa April 2023

وارتفع متوسط معدل التضخم على مستوى منطقة الكوميسا إلى 19.4% في عام 2022 من 14.6% في عام 2021، وهو أكثر من ضعف متوسط ما قبل الجائحة البالغ 9.4% (الشكل 06). كان هناك تراكم قوي للضغوط التضخمية في معظم دول الكوميسا في عام 2022، حيث وصلت إلى رقم مزدوج خاصة في البلدان التي تعتمد بشكل أكبر على الواردات الغذائية أو التي عانت من غضب تغير المناخ (الجفاف والعواصف والفيضانات) مما أدى إلى تفاقم تأثير التشوهات في الأسعار. سلسلة التوريد العالمية وعلى زيادة كبيرة في أسعار الطاقة العالمية خلال العام قيد الاستعراض. علاوة على ذلك، خضعت بعض البلدان لضغوط كبيرة لرفع الأجور العامة استجابة للزيادات في تكاليف المعيشة الناجمة عن ارتفاع أسعار الغذاء والوقود. وفقًا لبيانات صندوق النقد الدولي لمنظمات الاقتصاد الإقليمي، حققت تسعة (09) دول أعضاء في الكوميسا، وهي جيبوتي وإريتريا وسوازيلاندا وكينيا وليبيا

ومدغشقر وسيشيل والصومال وأوغندا، معايير التقارب الاقتصادي الكلي للكوميسا بمتوسط معدل تضخم سنوي قدره 7٪ (مع نطاق +/-1%).

وبدأت ضغوط أسعار مضخة الوقود في التراجع بعد انخفاض أسعار الخام العالمية بنسبة تصل إلى 30% بنهاية عام 2022 من ذروتها في منتصف عام 2022، وتقدر بـ 74.2 دولاراً و70 دولاراً للبرميل في عامي 2023 و2024 على التوالي، بانخفاض من 85.5 دولارًا في عام 2022. وبدأت أسعار المواد الغذائية العالمية أيضًا في التراجع، ومن المتوقع أن تستمر في التراجع على مدى أفق توقعات صندوق النقد الدولي لمدة عامين، بنسبة 4.9٪ و2.5٪ في عامي 2023 و2024، على التوالي. ومن المتوقع أن تؤدي هذه التطورات إلى إبطاء التضخم العالمي، مما يوفر بعض الانتعاش للمنطقة.

وانعكاسا لهذه الاعتبارات، من المتوقع أن يتراجع معدل التضخم على مستوى المنطقة إلى حد ما إلى 18.5% في عام 2023 ثم إلى 14.1% في عام 2024 (الشكل 06)، على الرغم من أنه يظل إلى حد كبير أعلى من متوسط ما قبل الجائحة البالغ 9.4%. وكما ذكرنا في جزء منه أعلاه، فإن الصورة المشرقة لآفاق التضخم تتوقف على التخفيف المتوقع لتحديات العرض العالمية والمحلية أيضا، واحتمال قيام البنوك المركزية في المنطقة بتثبيت توقعات التضخم إذا هددت الضغوط التضخمية بتعزيزها.[1]

المطلب الثالث: تحليل هيكل التجارة للسوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا

في هذا المطلب سنتطرّق إلى تحليل هيكل التّجارة على فرعين (تجارة بينيّة ، تجارة خارجّة)

أولاً: تحليل التجارة البينية لدول الكوميسا : إنّ نجاح أيّ تكتّل إقتصادي بين مجموعة من الدّول مرهون بنجاح مستوى التّجارة البينيّة بينها (معدّل تبادل سلع وخدمات فيما بينها).

ولذلك يمكن الإستعانة بالجدول الموالي لإستبيان حجم التّجارة البينيّة بين دول الكوميسا بين فترتي (2021 – 2020)

الجدول10 : التجارة البينية داخل الكوميسا، 2020 و2021، تقدر قيمتها بملايين الدولارات الأمريكية ونسبة الأسهم

مرتّبة بحلول 2021 القيم التّجاريّة	مصدّر	قيمة 2020	قيمة 2021	نسبة المشاركة 2020 %	نسبة المشاركة 2021 %	مستورد	قيمة 2020	قيمة 2021	نسبة المشاركة 2020 %	نسبة المشاركة 2021 %
-1	مصر	2,238.6	2,838.0	22.4	22.2	ليبيا	1,127.0	1,673.2	12.7	15.0
-2	كينيا	1,774.9	2,086.2	17.8	16.3	السودان	503.7	1,341.2	5.7	12.0
-3	زامبيا	1,270.9	1,576.9	12.7	12.4	أوغندا	1,325.1	1,213.0	14.9	10.9

[1] - COMESA-2022-ANNUAL-REPORT p 02

-4	الكونغو د	1,290.5	1,512.8	12.9	11.8	كينيا	1,018.2	1,115.0	11.5	10.0
-5	تونس	563.5	792.0	5.6	6.2	مصر	760.8	910.3	8.6	8.2
-6	أوغندا	608.3	755.3	6.1	5.9	زامبيا	422.0	640.5	4.8	5.7
-7	السودان	303.0	723.7	3.0	5.7	الصومال	596.5	606.7	6.7	5.4
-8	رواندا	472.8	660.5	4.7	5.2	زيمبابوي	349.4	606.5	3.9	5.4
-9	أثيوبيا	446.7	520.8	4.5	41	أثيوبيا	393.3	539.1	4.4	4.8
-10	ليبيا	85.8	255.4	0.9	2.0	الكونغو د	587.7	510.8	6.6	4.6
-11	سوازيلاندا	215.9	240.0	2.2	1.9	رواندا	520.7	445.3	5.9	4.0
-12	موريشيوس	195.2	221.1	2.0	1.7	تونس	336.1	386.2	3.8	3.5
-13	ملاوي	159.8	205.5	1.6	1.6	مدغشقر	147.5	246.4	1.7	2.2
-14	جيبوتي	13.3	167.4	0.1	1.3	ملاوي	217.1	239.3	2.4	2.1.
-15	زيمبابوي	235,1	83.0	2.4	0.7	جيبوتي	71.9	199.9	0.8	1.8
-16	بوروندي	44.7	56.7	0.4	0.4	بوروندي	180.5	196.9	2.0	1.8
-17	مدغشقر	45.4	52.7	0.5	0.4	موريشيوس	153.3	191.4	1.7	1.7
-18	سيشيل	16.5	14.0	0.2	0.1	سيشيل	43.4	58.5	0.5	0.5
-19	الصومال	6.2	3.0	0.1	0.0	سوازيلاند	26.8	20.6	0.3	0.2
-20	جزر القمر	1.9	2.7	0.0	0.0	جزر القمر	10.7	11.6	0.1	0.1
-21	إريتريا	0.6	0.2	0.0	0.0	إريتريا	87.0	10.3	1.0	0.1
	المجموع	**9,989.6**	**12,767.7**	**100.0**	**100.0**	المجموع	8,878.5	11,162.8	100.0	100.0

Source : COMESA-2022-ANNUAL-REPORT_-ENG p 10

شكلت قيمة صادرات مصر إلى المنطقة 22.2% من إجمالي حصة سوق التصدير داخل الكوميسا في عام 2021. ومع ذلك، كان هذا انخفاضًا طفيفًا في الحصة السوقية بنسبة 22.4% المسجلة في عام 2020. وجاءت كينيا بعد مصر بحصة سوق تصدير تبلغ 22.4%. بانخفاض 16.3٪ عن حصة 17.8٪ المسجلة في عام 2020. واحتلت زامبيا المركز الثالث بحصة تصدير بلغت 12.4٪، وإحتلت جمهورية الكونغو الديمقراطية المركز الرابع بحصة 11.8٪ وفي المركز الخامس تونس بحصة سوق تصدير بلغت 6.2٪.

ومن جهة حصلت ليبيا على أكبر حصة في سوق الاستيراد بنسبة 15٪ في عام 2021، ارتفاعًا من 13٪ المسجلة في عام 2020. تليها ليبيا السودان بحصة سوقية للواردات بلغت 12٪ ارتفاعًا من 6٪ في عام 2020. وكانت أوغندا (10.9٪) من الدول البارزة الأخرى وكينيا (10%)، ومصر (8.2%)، وزامبيا (5.7%)، والصومال وزيمبابوي، حيث تبلغ حصة الاستيراد لكل منهما 5.4%. وذلك وفقا للجدول 10، الّذي يبيّن حصص الصادرات والواردات داخل الكوميسا لعامي 2020 و2021 حسب الدولة.

ثانيا : التجارة البينية داخل الكوميسا كنسبة مئوية من تجارة الكوميسا العالمية

الجدول 11 : يمثّل التجارة البينية داخل الكوميسا كنسبة مئوية من تجارة الكوميسا العالمية حسب الدولة (2014-2021)

مراسل	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
بوروندي	18	18	24	19	22	19	22	21
جزر القمر	11	2	8	4	6	6	5	4
الكونغو د	21	16	8	6	6	7	9	6
جيبوتي	2	4	4	7	6	8	7	5
مصر	3	3	3	3	3	4	3	3
إريتريا	11	9	14	17	13	14	8	1
سوازيلاندا	6	6	6	6	6	6	7	6
أثيوبيا	5	2	2	3	4	5	5	6
كينيا	10	11	12	12	12	12	12	12
ليبيا	4	6	7	4	3	4	5	4
مدغشقر	4	5	5	6	4	4	4	5
ملاوي	17	13	13	10	10	11	11	11
موريشيوس	5	6	7	7	6	6	6	6
رواندا	33	31	33	25	25	24	20	21
سيشيل	3	6	3	4	3	3	2	2
الصومال	24	22	2	8	7	10	10	6
السودان	7	16	12	9	10	9	7	13
تونس	3	3	2	3	3	5	3	3
أوغندا	17	17	16	17	15	13	17	16
زامبيا	20	19	17	14	16	14	13	12
زيمبابوي	4	6	5	5	9	5	6	5
الكوميسا	**7**	**7**	**6**	**6**	**6**	**6**	**7**	**6**

Source : COMESA-2022-ANNUAL-REPORT_-ENG p 12

وكانت بوروندي ورواندا وأوغندا والسودان هي البلدان التي لديها أعلى نسبة من التجارة البينية في الكوميسا مقارنة بتجارتها العالمية. وبشكل عام، بلغت حصة التجارة البينية داخل الكوميسا من إجمالي تجارة الكوميسا 6%، بانخفاض طفيف عن 7% المسجلة في عام 2020.

ومن خلال النّسبة المئويّة لتجارة الكوميسا العالميّة نلاحظ ان دول الكوميسا تعتمد بصفة كبيرة على العالم الخارجي من حيث الصادرات والواردات، وهذا ما يفسر التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة، وعدم مقدرة

دول الكوميسا على تحقيق الاكتفاء الذاتي، ذلك بسبب الاعتماد الكبير لهذه الدّول على الصناعة الاستخراجية وعدم قدرتها على إنتاج السلع المصنعة والنصف مصنعة في حين تتركز وارداتها على السلع الاستهلاكية وهذا ماساهم في تدهور معدّل التّبادل الدولي لدول الكوميسا .

والشّكلين المواليين يمثّلان حصّة دول الكوميسا في الصّادرات و الواردات العالميّة للسنة 2022

الشّكل 07 : حصّة الكوميسا في الصّادرات العالميّة لسنة 2022

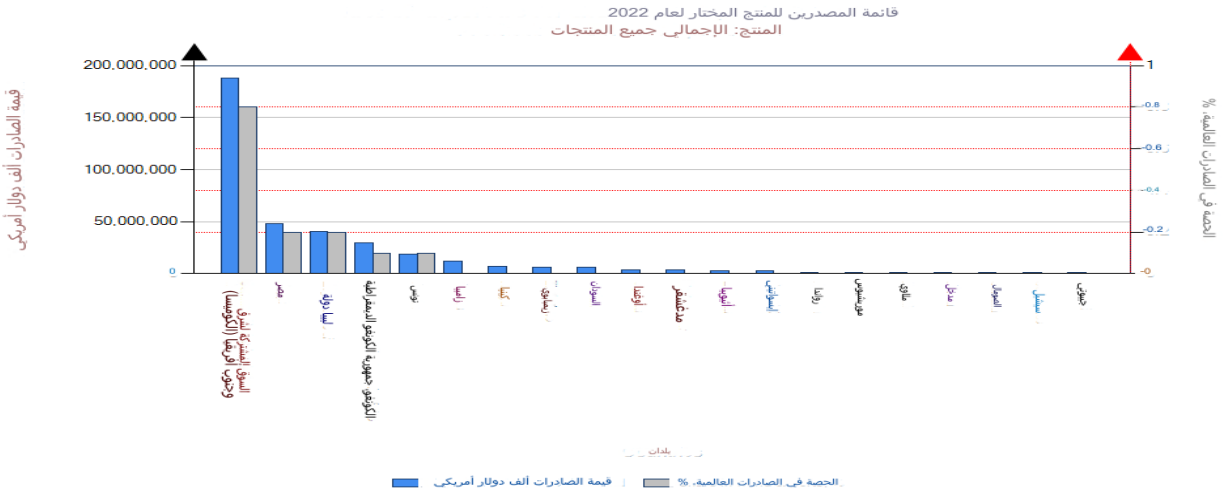

Source : https://www.trademap.org

الشّكل 08 : حصّة الكوميسا في الواردات العالميّة لسنة 2022

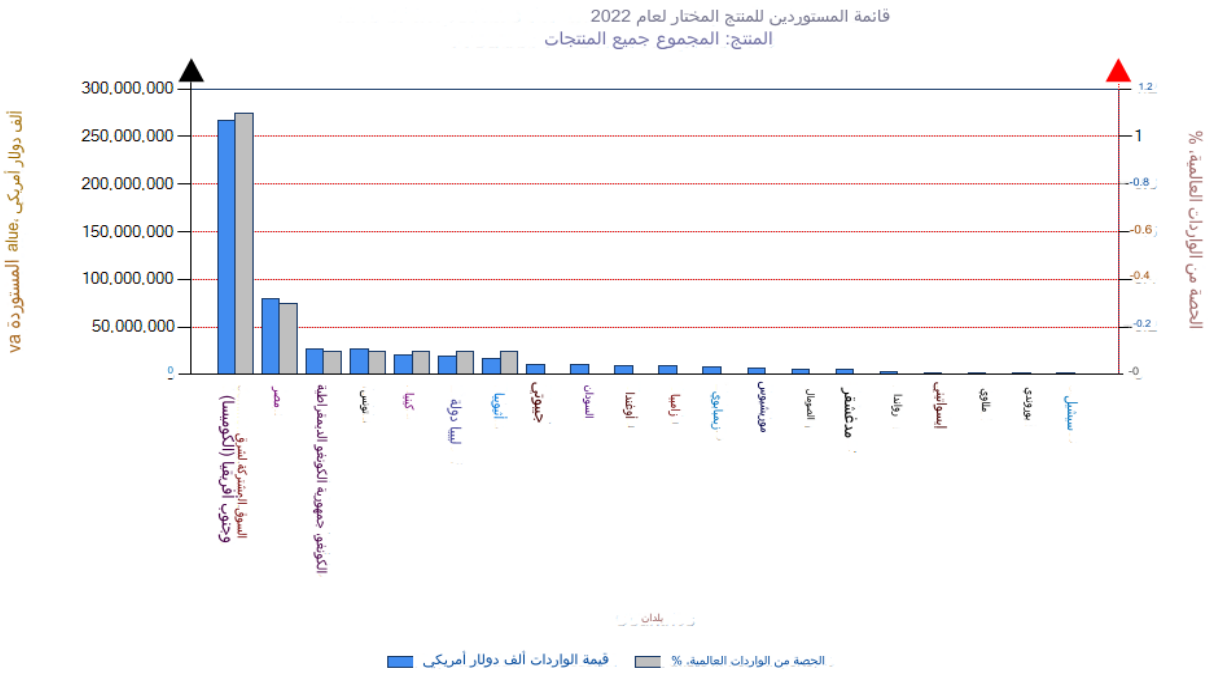

Source : https://www.trademap.org

ومن خلال الشّكلين 07 و08 يتبيّن أنّ معدّل التّجارة الخارجيّة لدول الكوميسا ضعيف بالنسبة لإجمالي التّجارة العالميّة ولا يرقى لطموحات القادة الأفارقة واحتلال مكانة في الاقتصادي العالمي إذ أنّ واردات مجموع دول الكوميسا لايتعدّى 1.1 % من إجمالي الواردات العالميّة، وصادراتها 0.8 % من إجمالي الصّادرات العالميّة.

المطلب الرابع: الإستثمار الأجنبي المباشر لدول الكوميسا

من خلال الجدول الموالي سيتم إبراز حجم الاستثمارات الأجنبيّة الواردة لدول الكوميسا بين فترتي (2022 – 2015)

الجدول 12 : تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة لدول الكوميسا (2022- 2015) **الوحدة: مليون دولار**

الدّولة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021 A	2022 B	معدّل النمو 2022/2021
بوروندي	7	0	0	0	1	9	10	13	30.00
جزر القمر	5	4	4	6	4	4	4	4	0.00
الكونغو د	1674	1205	1340	1617	1488	1647	1870	1846	-1.28
جيبوتي	124	160	165	170	175	158	168	191	13.69
مصر	6925	8107	7409	8141	9010	5852	5122	11400	122.57
إريتريا	49	52	55	61	-61	-30	-31	-32	3.23
سوازيلاندا	41	21	-56	36	130	36	117	21	-82.05
أثيوبيا	2627	4143	4017	3310	2549	2381	4259	3670	-13.83
كينيا	1464	1139	1404	1139	1098	717	463	759	63.93
ليبيا	0	0	0	0	0	0	0	0	/
مدغشقر	436	451	358	353	474	358	358	396	10.61
ملاوي	408	116	90	77	55	252	129	189	46.51
موريشيوس	216	379	480	461	444	225	253	252	-0.40
رواندا	380	342	356	382	354	274	399	399	0.00
سيشيل	195	155	187	-66	30	165	225	212	-5.78
الصومال	303	330	369	408	447	534	601	636	5.82
السودان	1728	1064	1065	1136	825	717	523	574	9.75
تونس	1003	885	881	1036	845	652	660	713	8.03
أوغندا	738	626	803	1055	1274	874	1100	1526	38.73
زامبيا	1305	663	1108	408	860	245	-352	116	-132.95
زيمبابوي	421	372	349	745	280	194	250	342	36.80
الكوميسا	**20049**	**20214**	**20384**	**20475**	**20282**	**15264**	**16128**	**23227**	**44.02**

Source: UNCTAD World Investment Report 2022

معدّل النمو =(A /(A-B)) * 100

من خلال الجدول رقم 12، يتبيّن أنّ حجم تدفّقات الاستثمارات الأجنبيّة للكوميسا شهد استقرارا بين فترتي 2015 – 2019 ليشهد انخفاظا في سنة 2020 ، ليعود للتعافي من جديد سنة 2020 .

وتحتل مصر المرتبة الاولى في الكوميسا من حيث حجم تدفقات الاستثمارات الاجنبيّة متبوعة بأثيوبيا والكونغو الدّيمقراطيّة وأغندا، بينما نجد ليبيا وجزر القمر و اريتيريا و بورندي في مؤخّرة التّرتيب.

وبالنّظر لمعدّل النّمو بين سنتي 2021 و 2022 فإنّنا نجد أنّ دول الكوميسا حققت نموّا في حجم الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة بنسبة 44 %، وذلك بعد التّعافي من تداعيات جائحة كورونا، إذ نجد مصر في الطّليعة بنسبة 122 %، و كينيا بنسبة 64 % ، و ملاوي 46 % ، وأوغندا 38 %، وبورندي 30 % ، بينما في الجهة المقابلة شهدت بعض الدّول نموّا سالبا مثل زامبيا ، أثيوبيا .

والشّكل الموالي يوضّح تدفّقات الإستثمار الاجنبي المباشر لدول الكوميسا

الشكل رقم 09 : تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر لدول الكوميسا

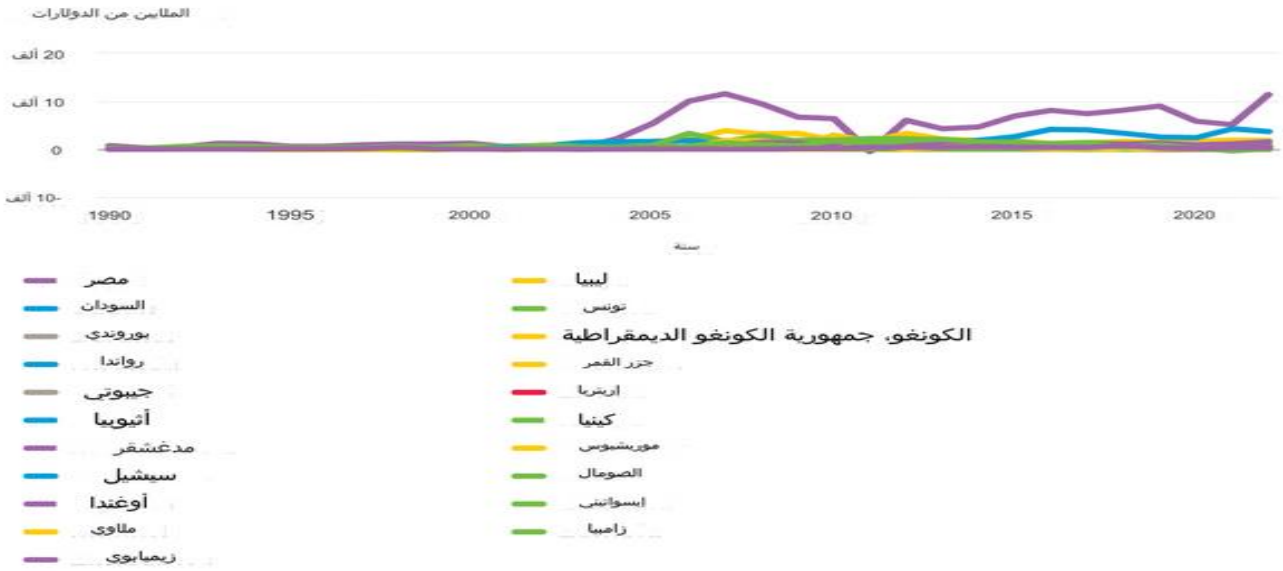

Source : https://unctad.org/data-visualization/global-foreign-direct-investment-flows-over-last-30-years

الجدول رقم 13: نسبة الإستثمار من الناتج المحلّي الإجمالي لدول الكوميسا الوحدة: نسبة مئوية

الدّولة	2011	2012	2013	2014	2015	2016.	2017	2018	2019
بوروندي	0.1	0.0	0.3	2.8	0.0	11.3	0.0	0.0	0.1
جزر القمر	1.1	2.8	1.5	2.0	0.7	7.0	6.2	0.6	0.7
الكونغو د	10.8	21.1	12.9	11.6	9.7	4.8	5.1	3.9	3.4
جيبوتي	11.0	7.4	19.6	9.8	7.3	8.7	8.3	5.6	5.5
مصر	0.6	1.6	1.8	1.9	2.5	2,7	2.2	3.4	3.1
إريتريا	0.7	2.4	1.2	1.2	1.1	1.1	1.0	0.9	1.0
سوازيلاندا	2.5	2.5	2.3	0.7	1.0	0.1	2.2	0.6	3.5
أثيوبيا	2.0	2.3	2.1	2.4	4.0	6.7	6.3	3.9	2.6
كينيا	1.0	0.7	1.1	1.2	2.6	0.7	2.1	1.9	1.4
ليبيا	0.7	3.1	0.9	0.1	1.0	0.0	0.0	0.5	0.7
مدغشقر	4.4	9.6	5.3	3.1	3.7	3.4	2.7	3.4	3.1
ملاوي	3.2	4.3	4.3	14.4	11.1	6.6	1.8	1.6	1.4
موريشيوس	3.1	3.8	3.2	4.0	1.9	5.5	1.4	3.2	3.7
رواندا	1.7	2.2	3.5	3.8	2.4	2.6	3.4	4.2	4.3
سيشيل	14.4	11.4	12.5	2.8	9.3	11.7	14.1	7.9	7.9
الصومال	1.6	1.7	4.0	40	4.6	4.9	5.4	2.7	5.8
السودان	4.0	4.2	3.3	2.1	25	14	1.3	4.4	4.4
تونس	2.5	3.5	2.3	2.1	1.9	2.0	1.6	2.7	2.2
أوغندا	5.1	8.2	5.4	4.8	2.2	2.4	2.8	3.2	3.7
زامبيا	5.8	6.1	10.9	5.O	6.0	2.7	3.0	1.6	4.5
زيمبابوي	4.5	4.5	3.9	5.0	3.2	2.6	2.3	3.2	1.5
الكوميسا	**2.2**	**3.3**	**2.8**	**2.5**	**2.8**	**2.5**	**2.3**	**3.0**	**2.8**

SOURCE : COMESA Investment Trends 2020 ، P 04

يوضح الجدول 13 أعلاه أن كثافة الاستثمار الأجنبي المباشر في الكوميسا تقلصت بحوالي 0.2 نقطة مئوية من حوالي 3.0% في عام 2018 إلى 2.8% في عام 2019. وبالنظر إلى بلدان الكوميسا الفردية، سجلت سيشيل في عام 2019 أعلى مؤشر لكثافة الاستثمار الأجنبي المباشر بحوالي 8 تليها الصومال بحوالي 6. أما الدول الأخرى ذات المؤشرات العالية الكثافة فهي جيبوتي (5.5)، وزامبيا (4.5)، والسودان (4.4)، ورواندا بـ 4.3، والدول التي سجلت أكبر انخفاض في مؤشرات كثافة الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2019 مقارنة بمستويات عام 2018 هي زيمبابوي بانخفاض قدره 54% تليها إثيوبيا وكينيا بنسبة 33.4% و25% على التوالي.

المبحث الثاني: فرص ومزايا منطقة التجارة الحرة الإفريقية

تعتبر منطقة التجارة الحرة للقارية الإفريقية في منظورها العام أكثر بكثير من مجرد اتفاقية تجارية، حيث ينظر إليها على أنها أداة مكتملة الأركان لتنمية إفريقيا، من خلال دفعها بشكل استراتيجي الى تكامل القارة، وتضع الأسس الراسخة لإحداث ثورة صناعية وتجارية وبالتالي توفيرها لفرص الأعمال والوظائف في إفريقيا. وهي أيضًا اتفاقية تجارية طموحة لتشكيل أكبر منطقة تجارة حرة في العالم في حال تم بالفعل تنفيذها، فهي تربط ما يقرب من "1.3 مليار شخص عبر 55دولة إفريقية تمثل الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي، والهدف هو الوصول إلى التكامل المنشود بقارتنا الإفريقية؛ سعيًا لتحسين مناخ الاستثمار والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة

المطلب الأول: فرص ومزايا إنشاء منطقة التجارة الحرة الإفريقية

لا شك أن إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية سيوفر العديد من المزايا والفرص لاقتصاديات الدول الإفريقية إذا آمنت تلك الدول بتجسيدها على ارض الواقع وسعت إلى تذليل كل العراقيل والصعوبات التي ستواجهها، لتصبح أحد المحركات الرئيسية لخلق النمو الاقتصادي والتصنيع والتنمية المستدامة للقارة.

وتشمل تلك المزايا والفرص فيما يلي:

التجارة البينية الإفريقية: دخلت اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية حيز التنفيذ في 30 ماي 2019، بعد أن صادقت عليها 23 دولة إفريقية، وهو ما تخطى النصاب القانوني المطلوب 22 دولة لتصبح بذلك أكبر اتفاقية لأسواق التجارة الحرة في العالم، بعدد مستهلكين يصل إلى 1.2 مليار نسمة، وبناتج إجمالي محلي يتخطى 3.4 تريليون دولار، ما يمثل (3%) من الناتج الإجمالي العالمي، وتهدف هذه الاتفاقية على ضرورة إلزام الدول الأعضاء بها على خفض الرسوم الجمركية بين الدول الأفريقية بما يقارب 90%، بحيث يؤدي ذلك إلى خفض أسعار السلع وسهولة الإجراءات الروتينية التي تؤدي إلى ضياع الكثير من الوقت بين البلدان الأفريقية، على أن تحصل الدول على خمس سنوات كفترة تهيئة لتحقيق هذه النسبة بينما الدول الأفريقية الأقل نمو فقد حصلت على 10 سنوات كفترة تهيئة للوصول إلى تلك النسبة. [1]

ومن المتوقع أن تصبح منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AFCFTA) لعبة تغيير جديدة لأفريقيا ومحركا رئيسيا للنمو الاقتصادي والتصنيع والتنمية المستدامة للقارة تماشيا مع أجندة الاتحاد الأفريقي 2063 من أجل إفريقيا التي نريد وجدول أعمال الأمم المتحدة 2030 من خلال إلغاء التعريفات وإزالة الحواجز غير التعريفية،

[1] خليل عمرو، إتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية خطوة حاسمة نحو التكامل الاقتصادي، المركز العربي للبحوث و الدراسات، 2019/07/11 http://www.acrseg.org

ومن المتوقع أن تتصدى اتفاقية التجارة الحرة لأفريقيا (AFCFTA) لفتح الأسواق الأفريقية ودعم خلق بيئة أعمال مواتية للتجارة البينية الأفريقية.[1]

وتشكل نسبة التجارة البيئية الأفريقية حاليا ما يقارب 17% وهي نسبة ضعيفة للغاية إذا ما قورنت بـ 59% في قارة آسيا، و 69% في أوروبا، وكما يتضح من الشكل رقم (10) فإن 83% من تجارة القارة تذهب إلى خارجها، مما يعني أن بلدان العالم الأخرى خاصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصين هي المستفيد الأكبر من صادرات وواردات الدول الأفريقية، لذا تأتي اتفاقية التجارة الحرة القارية لتقديم مزيدًا من العون للدول الأفريقية نحو تحقيق مزيد من التكامل الاقتصادي. إذ يتوقع الخبراء الاقتصاديون أن هذه الاتفاقية سوف تزيد حجم التجارة البينية الأفريقية بنسبة تتراوح بين 15% أو 50 مليار دولار و 25% أو 70 مليار دولار بحلول عام 2040 وهذا فقط بسبب إزالة التعريفات، وإذا تم تنفيذ التجارة البيئية بشكل جيد فيمكن أن تشكل ما يصل ما بين 40% إلى 50% من الصادرات بحلول عام 2040 بزيادة عن النسبة الحالية البالغة 17%.[2] ومع ذلك فإن الاختبار الحقيقي لاتفاقية التجارة الحرة الأفريقية الكبرى سيكون مدى سرعة قيام البلدان الأفريقية بتسريع تنويع الصادرات وتطوير المنتجات، وجعل التجارة أكثر شمولا.

الشكل :10 التجارة البينية والصادرات الصناعية وغير الصناعية في أفريقيا مقارنة بالقارات الأخرى

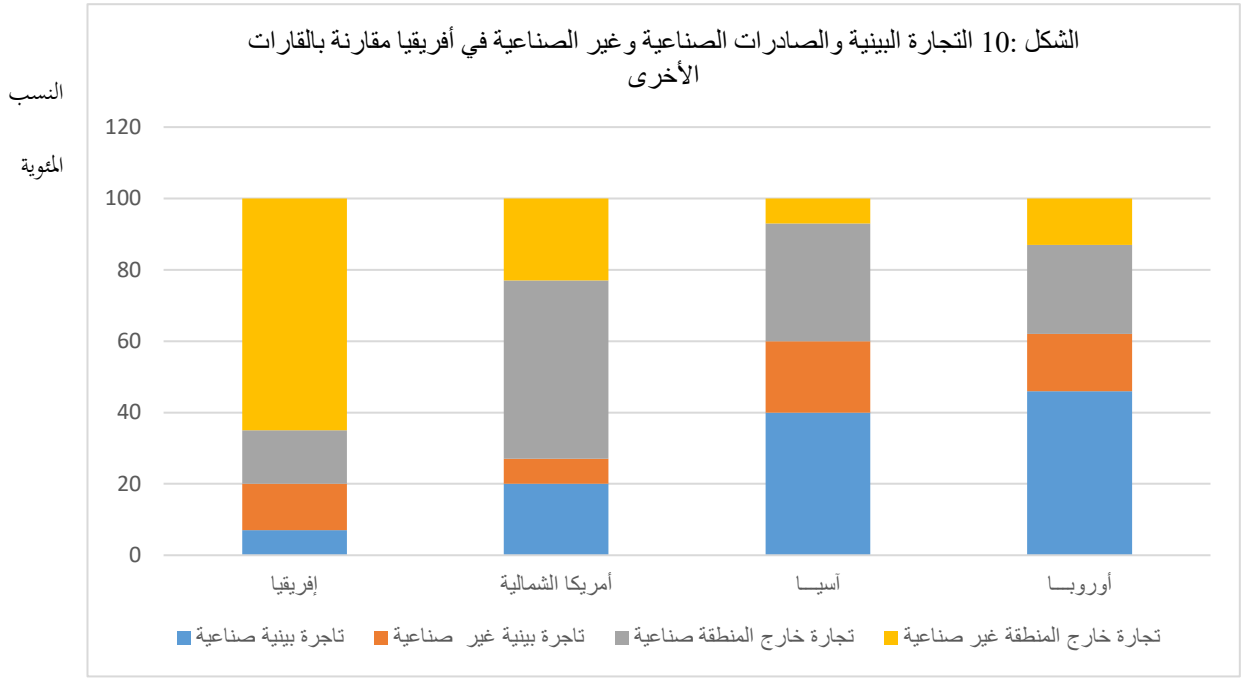

Source:Dhruv Gandhi, Figures of the week: Increasing intra-regional trade in Africa,brookings, AFRICA IN FOCUS, https://www.brookings.edu/blog/africa-in-focus/2019/02/22/figures-of-the-week-increasing-intra-regional-trade-in-africa/ (consulté le:5/12/2019)

[1] United Nations Economic Commission for Africa(ECA), 2019, p. 2
[2] Dhruv. G, (2019), Figures of the week: Increasing intra-regional trade in Africa, brookings, AFRICA IN FOCUS: https://www.brookings.edu/blog/africa-infocus/figures-of-the-week-increasing-intra-regional-trade-in-africa.

وقد تبين أن السلع المصنعة في التجارة الأفريقية البينية لا تساهم سوى بـ 42% بينما تنخفض القيمة إلى 15% فيما يتعلق بالعالم الخارجي، الأمر الذي يعني أن القارة لا تساهم بنسبة كبيرة في سلاسل الإنتاج العالمية، ويشكل نصيب أفريقيا من الصادرات الإجمالية في تدفقات التجارة العالمية 3.4% مما يعد كذلك في غاية الانخفاض مقارنة بالأقاليم الأخرى، ويواجه المصدر الأفريقي معدلات حماية جمركية مطبقة على المواد غير الزراعية تبلغ في المتوسط 7.8%، وهي أعلى مما يواجهه نفس المصدر عندما يقوم بالتصدير إلى أوروبا أو الولايات المتحدة، وتقوم التجارة فيما بين الاقتصادات الرئيسية لأفريقيا التي لا تتبع لنفس المجموعة الاقتصادية الإقليمية على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وبالتالي يمكننا القول أن هذا الواقع التجاري بين الدول الأفريقية يتطلب ببساطة فعل الكثير من أجل التوصل إلى إطار يتيح تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة الحواجز غير الجمركية وآلية قائمة على القواعد من أجل تنفيذ العقود وفض المنازعات، [1] وقد جاءت منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية لتقديم فرص جديدة لتبادل المنتجات الصناعية من خلال التجارة البينية الإفريقية، حيث يتوقع أن ترتفع نسبة تبادل في المنتجات الصناعية ما بين 25% أو 36 مليار دولار و 30% أو (44 مليار دولار) في عام 2040، وستكون كل من المنسوجات والملابس والجلود والخشب والورق والمركبات ومعدات النقل والإلكترونيات والمعادن المستفيد الأكبر من غيرها من إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بينما سترتفع منتجات الطاقة والتعدين بنسبة تتراوح ما بين 5% (4.5 مليار دولار) و11% إو (9مليار دولار) بحلول العام 2040. [2]

كما يتوقع أن توفر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AFCFTA) إمكانات خاصة للمنتجات الزراعية، ففي عام 2015 أنفقت البلدان الأفريقية حوالي 63 مليار دولار على واردات الأغذية وإلى حد كبير كان مصدرها من خارج القارة [3]، وتتوقع دراسات النمذجة للجنة الاقتصادية لأفريقيا (ECA) أنه بحلول عام 2040 ستزيد اتفاقية التجارة الحرة لأفريقيا (FCFTA) التجارة البينية الأفريقية في المنتجات الزراعية بنسبة تتراوح بين 20% أو 9.5 مليار دولار) و 30% أو (17) مليار دولار) مع تحقيق أعلى المكاسب في السكر والخضروات والفواكه والمكسرات والمشروبات ومنتجات الألبان. [4] ومن المتوقع أيضا أن تساعد الاتفاقية من التوسع في الوصول إلى الأسواق الخارجية سواء على الصعيدين الإقليمي والدولي وبالتالي توليد إيرادات إضافية للدولة مع زيادة دخل

[1] الزواي محمد سليمان، إتفاقية التجارة و الحلم الإفريقي– مجلة قراءات إفريقية، 2019/06/26 ، https://www.qiraatafrican.com/home/new

[2] United Nations Economic Commission for Africa (ECA)2018.p :3

[3] Vera, S. (2019). Intra-African trade:A pathto economic diversification and inclusion brookings. https://www.brookings.edu/research/intra-african-trade-a-path-toeconomic-diversification-and-inclusion

4 United Nations Economic Commission for Africa (ECA 2018)

المزارعين وتوسيع قدراتهم على الاستثمار في القطاع الزراعي والشكل التالي يوضح التغيرات المتوقعة في التجارة البينية بين البلدان الأفريقية حسب القطاعات الرئيسية لسيناريوهات مختلفة.

الشكل 11 : التغييرات المتوقعة في التجارة بين البلدان الأفريقية حسب القطاعات الرئيسية لسيناريوهات مختارة ، مقارنة بخط الأساس بدون منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ، 2040 بمليارات دولارات)

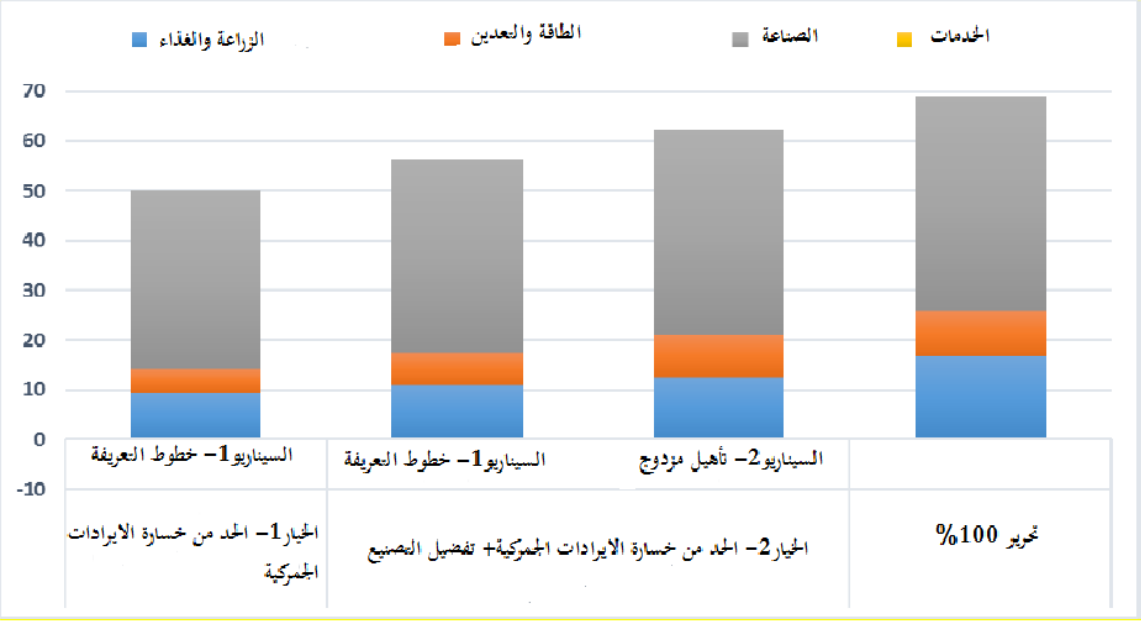

Source: United Nations, Economic Commission for Africa (ECA), An mpiricalassessment of the African Continental

Free Trade Area modalities on goods, November 2018, p: 04 , https://www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/brief_assessment_of_afefta_modalities_eng_nov18.pdf: (consulté le : 16/11/2019)

أما بالنسبة للاقتصادات الصغيرة التي تطلب معاملة خاصة وتفضيلية، مثل (مجموعة الدول الأفريقية السبع)، وهي جيبوتي وإثيوبيا ومدغشقر وملاوي والسودان وزامبيا وزيمبابوي، أن لا تخشى من القيام بتحرير طموح في تجارتها الخارجية في إطار تجسيد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، فقد أشار تحليل النمذجة للجنة الاقتصادية لإفريقيا أنها ستكون أكبر المستفيدين من هذا التحرير، حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم 11 أن هناك ارتفاع محسوس في صادرات البلدان الإفريقية المختارة اثيوبيا – مدغشقر ملاوي – زيمبابوي حيث ارتفعت نسبة صادراتها من 5% عند أدنى تحرير الى 9% عند أعلى تحرير في أفاق 2025، ويتوقع أن تصل صادراتها إلى نسبة 26% في أفاق 2040، كما ستشهد البلدان الأقل نموا هي أيضا نموا معتبرا في صادراتها بين البلدان الأفريقية للمنتجات الصناعية والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول 14 : التغيير المتوقع في صادرات مجموعات البلدان الأفريقية المختارة إلى أفريقيا بموجب سيناريوهات مختارة، مقارنة بخط الأساس بدون منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، 2040 (النسبة المئوية)

		السيناريو 1 – خطوط التعريفة الخيار 1 – الحد من خسارة الإيرادات الجمركية	السيناريو 1 – خطوط التعريفة الخيار 1 – الحد من خسارة الإيرادات الجمركية+ تفضيل التصنيع	السيناريو 2 – تأهيل مزدوج الخيار 2 – الحد من الخسارة الإيرادات الجمركية + تفضيل التصنيع	تحرير 100%
2025	البلدان الأقل نموا	9	10	12	12
	إثيوبيا – مدغشقر ملاوي –زمبابوي	5	7	8	9
2030	البلدان الأقل نموا	16	18	20	21
	إثيوبيا – مدغشقر ملاوي –زمبابوي	11	16	18	22
2035	البلدان الأقل نموا	18	19	20	21
	إثيوبيا – مدغشقر ملاوي –زمبابوي	13	19	20	25
2040	البلدان الأقل نموا	17	19	20	21
	إثيوبيا – مدغشقر ملاوي –زمبابوي	14	20	21	26

Source: United Nations, Economic Commission for Africa (ECA), An empiricalassessment of the African Continental Free Trade, Area ,modalities on goods, November 2018, p: 05

https://www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/brief_assessment_of_afefta_modalities_eng_nov18.pdf : (consulté le: 16/11/2019)

أظهرت الدراسات انه ما بين عامين 1990 و 2014 استطاعت معظم الدول سريعة النمو في العالم بتنويع صادراتها، في حين اعتمدت معظم الدول الأفريقية على ربع الصناعات الاستخراجية، باستثناء رواندا والسنغال والسودان، فإن الاقتصادات الأفريقية لم تنوع صادراتها، وأصبحت الصادرات من وسط وشمال إفريقيا أكثر تركيزا بشكل متزايد. وحتى البلدان ذات الصادرات المتنوعة مثل المغرب وجنوب إفريقيا فقدت قوتها، في ظل هذه الخلفية من المتوقع أن تتيح اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية مزيد من اقتحام أسواق افريقية جديدة مع خلق مجموعة أكبر من السلع المنتجة، الأمر الذي يساعد على تجنب مخاطر تقلبات أسعار السلع الأساسية، كما ينبغي أن يسمح تنويع الصادرات المزيد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمشاركة في التجارة الدولية وتحفيز الابتكار وتعزيز الإنتاجية. [1]

1- **تحقيق مكاسب الرفاهية الاقتصادية:** في دراسة قياسية أخرى أجرتها منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) عام 2018 لتحليل التجارة الأفريقية باستخدام نموذج التوازن العام The Global Trade Analysis Projectفي حالة سيناريوهين تم توقعهما في الأجل الطويل،

[1] Vera, S. (2019). Intra-African trade:A pathto economic diversification and inclusion brookings. https://www.brookings.edu/research/intra-african-trade-a-path-toeconomic-diversification-and-inclusion

أولهما في حالة إنشاء منطقة التجارة القارية والإلغاء الكامل للتعريفات الجمركية بين الدول الأفريقية، والثاني في حالة التخفيضات الجزئية للتعريفات مع إعفاء بعض المنتجات الحساسة من هذا التحرير، ويتضح ذلك فيما يلي : [1]

أ- في حالة إنشاء منطقة التجارة القارية والتحرير الكامل للسلع : سوف تؤدى إزالة التعريفات الجمركية بين دول القارة الأفريقية إلى تحقيق مكاسب في الرفاهية الاقتصادية بمقدار 16.1 مليار دولار، بينما تتكلف مقابلها ما يقدر بنحو 4.1 مليار دولار خسائر تجارية ناتجة عن تراجع الإيرادات الجمركية وبالتالي فالحصيلة النهائية ايجابية، كذلك من المتوقع أن ينخفض العجز في الميزان التجاري .

ب- وفي سيناريو تطبيق إعفاء بعض السلع الحساسة والواردة ضمن تصنيف السلع الخاصة تتوقع الأونكتاد تحقيق مكاسب أقل في الرفاهية الاقتصادية بما يصل إلى 7.10 مليار دولار في الأجل الطويل، ومن المتوقع أن تصل الخسائر في إيرادات التعريفات الجمركية 2.3 %، بينما ينخفض العجز في الميزان التجاري بنسبة 8.3 % فقط.

شكل رقم (12) مكاسب الرفاهية الاقتصادية الناتجة من التكامل الإقليمي في إفريقيا مليار دولار أمريكي مليار دولار

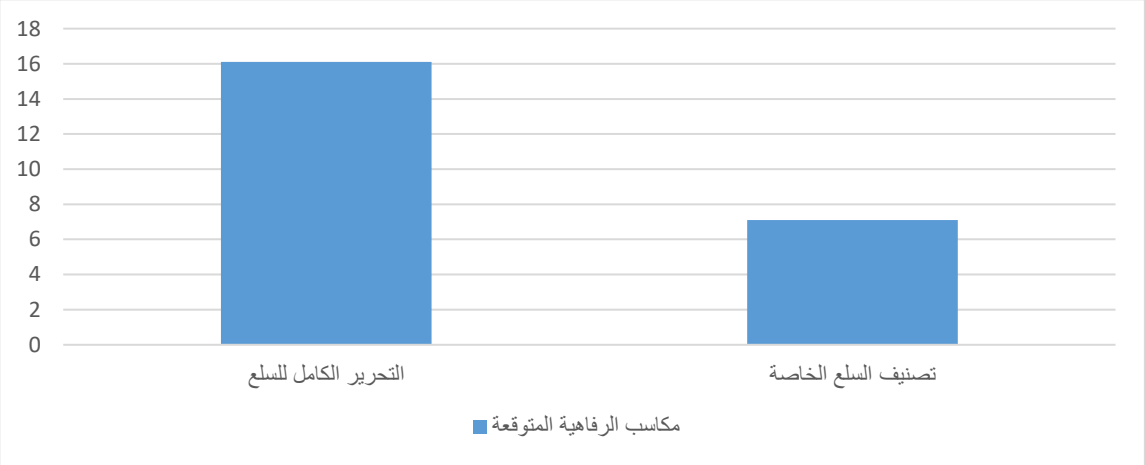

Source : Mesut Saygili ,et.al , The African Continental Free Trade Area : Challenges and Opportunities of Tariff Reductions, UNCTAD Research Paper No. 15 , (Geneva:, UNCTAD, 2018), P.6.

2- **معدلات النمو الاقتصادي** : تتوقع الدراسات الاقتصادية في حالة تطبيق التحرير الكامل للسلع في إطار منطقة التجارة القارية أن يتزايد معدلات نمو الناتج المحلى فى دول القارة بمتوسط تصل نسبته إلى 0.97 % سنوياً، أما في حالة التحرير الجزئي والمعاملة الخاصة لبعض السلع يتناقص هذا النمو المتوقع ليصل إلى 0.66 % في المتوسط. وتجدر الإشارة إلى أنه ليس من المتوقع أن تستفيد كل الدول الإفريقية بالتساوي، فبعض الدول سوف تشهد نمواً اقتصادياً يزداد بنسبة تصل إلى 1% سنوياً، والبعض الآخر سوف يزيد معدل نمو الناتج المحلى الاجمالي لها عن 3% سنوياً،وهناك مجموعة أخرى من الدول قد لا تتأثر بشكل أو بآخر، هو ما يوضحه الشكل رقم (12)

[1] Mesut Saygili, et.al, The African Continental Free Trade Area:Challenges and Opportunities of Tariff Reductions, UNCTADResearch Paper No. 15 , (Geneva : , UNCTAD, 2018), P. 14.

شكل رقم 13 : معدلات النمو الاقتصادى المتوقعة للدول الأفريقية في إطار التحرير الكامل وإقامة منطقة التجارة القارية، أو التحرير الجزئي

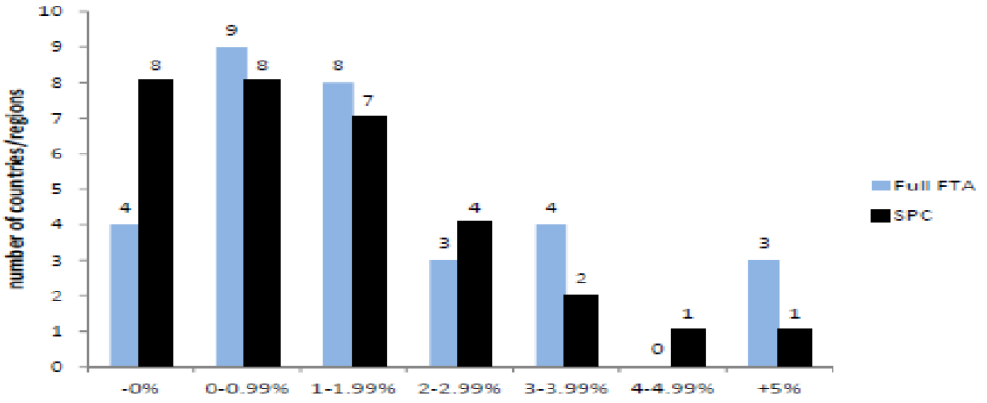

Tariff Reductions, Source : Mesut Saygili ,et.al, The African Continental Free Trade Area : Challenges and Opportunities of UNCTAD Research Paper No. 15, (Geneva: UNCTAD, 2018), P.15.

3- **معدلات التشغيل** : تتوقع الدراسات الاقتصادية في حالة تطبيق التحرير الكامل للسلع في إطار منطقة التجارة القارية أن تتزايد معدلات التشغيل بنسبة 1.17% ، أما في حالة التحرير الجزئي والمعاملة الخاصة لبعض السلع يتناقص هذا المعدل ليصل إلى 0.72 %. كما تتوقع تأثيرات مختلفة لاتفاقية منطقة التجارة الحرة على التشغيل والعمالة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وخاصة الزراعة، نظراً لأهمية هذا القطاع بالنسبة إلى اقتصادات الدول الأفريقية، حيث يعمل بها نحو 53% من القوى العاملة في إفريقيا عام 2016 ، وأثارت اتفاقية منطقة التجارة القارية القلق بين العديد من الحكومات بشأن تأثيرها المحتمل على قطاع الزراعة والتشغيل به. ولكن من المتوقع نمو أكثر للعمالة والتشغيل في قطاعات الصناعات التحويلية والخدمات وبعض القطاعات الفرعية للزراعة. [1]

شكل رقم (14) معدل النمو المرجح للتشغيل في القطاعات المختلفة في حالة إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية

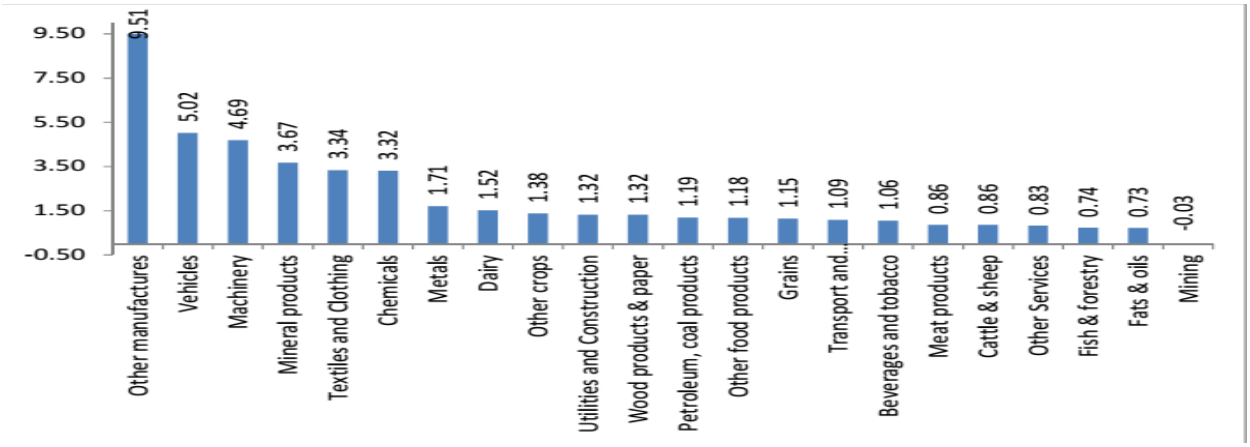

https://www.wcoesarocb.org/wp-content/uploads/2018/08/UNCTAD-AfCFTA-Challenges-and-Oppportunities-of-Tariff-Reductions.pdf

[1]Mesut Saygili, et.al, Op. Cit, P.14.

4- **التوجه نحو الصناعة منخفضة التكاليف:** تعتبر معظم صادرات الدول الأفريقية من السلع والمواد الأولية التي تتقلب أسعارها بشكل كبير تبعاً لتقلبات الأسعار العالمية. وإنشاء المنطقة التجارية الحرة الإفريقية سوف يضمن تنويع أكثر للتجارة، بحيث يمكن أن تستخدم الأسواق الإقليمية كنقطة انطلاق للعديد من الصناعات، مثال صناعة السيارات في جنوب أفريقيا والتي تعتمد في معظم مدخلاتها على استيراد المقاعد والجلود من بتسوانا والأقمشة من ليسوتو، وذلك في إطار النظام التفضيلي للاتحاد الجمركي لدول "السادك" وفى إطار منطقة التجارة الحرة سوف تزداد فرص التبادل التجاري بينهما بأسعار منخفضة للسلع والخامات مما ينعكس على تكاليف الإنتاج واتجاهها نحو الانخفاض وبالتالي تقديم تلك الصناعات والسلع بأسعار منخفضة للمستهلكين، وكأنها تعيد توزيع الدخل من الحكومات إلى المنتجين والمستهلكين. [1]

5- **القضاء على الفقر في أفريقيا:** أشار تقرير للبنك الدولي، صدر في جويلية 2020، إلى أن منطقة التجارة الحرة في أفريقيا (AFCFTA) يمكنها أن تنتشل نحو 30 مليون شخص في القارة السمراء من الفقر بحلول عام 2030 وأكد البنك في تقريره، أن من الممكن لهذه المنطقة، التي ستصبح أكبر منطقة للتجارة في العالم مستقبلا، أن تزيد من دخل القارة الأفريقية بمبلغ 450 مليار دولار. وذكر التقرير أن منطقة (AFCFTA) ستزيد أيضاً من الصادرات داخل أفريقيا بنسبة 81%. ويمكن إجمال تأثير إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية على المؤشرات الاقتصادية في إفريقيا بشكل عام كما هو وارد فى بيانات الجدول رقم (14) ، حيث يتضح من خلاله أن الفوائد الاقتصادية لسيناريو التحرير الكامل أعلى من حالة تطبيق نظام السلع ذات المعاملة الخاصة،[2]

هذا بالإضافة إلى مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2063 ، وتحقيق أجندة الأمم المتحدة 2030 ، وخاصة الأهداف المتعلقة بتوفير العمل اللائق و النمو الاقتصادي و الترويج للصناعة.[3]

[1] African Continental Free Trade Area, Questions and Answers , P. 2 , at : https://www.uneca.org/publications/african-continental-free-tradearea-questions-answer
[2] .Mesut Saygili, et.al ,Op. Cit , P.13.
[3] African Continental Free Trade Area, Op. Cit, P. 3.

الجدول 15 : يلخص تأثير سناريوهات تطبيق إتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية على أهم المؤشرات الاقتصادية في أفريقيا

المتغير	التحرير الكامل (منطقة التجارة الحرة الإفريقية)	التحرر الجزئي (نظام السلع ذات المعاملة الخاصة)
الرفاهية الاقتصادية	16.1 مليار دولار أمريكي	10.7 مليار دولار أمريكي
نسبة التغير في معدل النمو الإقتصادي	%0.97	%0.66
معدل نمو التشغيل	%1.17	% 0.82
قيمة الصادرات الإفريقية البينية	68 مليار دولار	63.6 مليار دولار
نسبة التغير في الصادرات الأفريقية البينية	32.8%	24.2%
مقدار التغير في الصادرات	13.5 مليار دولار	10 مليار دولار
مقدار التغير في الواردات	9.7 مليار دولار	9.7 مليار دولار
عجز الميزان التجاري	3.7 مليار دولار	7.2 مليار دولار
خسائر الإيرادات الجمركية الناتجة عن التجارة البينية الإفريقية	3.1 مليار دولار	2.3 مليار دولار
نسبة التغير في الإيرادات الجمركية	39.1%	-7.2%

Source: Mesut Saygili, et.al, The African Continental Free Trade Area: Challenges and Opportunities of Tariff Reductions, UNCTAD Research Paper No. 15, (Geneva:, UNCTAD, 2018), P. 13. - Nwaodu Nnamdi Okechukwu, & Ijeoma Edwin Okechukwu Chikata , Op. Cit., P.41

المطلب الثاني: التحديات المواجهة لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية

تملي متغيرات القارة الأفريقية ووقائعها الاقتصادية والأمنية والتنموية مزيداً من التحديات والصعوبات المعرقلة لتفعيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة في القارة الأفريقية، وتتنقل تلك الصعوبات ما بين الاختلافات الكبيرة في الحجم، ودرجات النمو الاقتصادي والتنوع الاقتصادي، وعدم المساواة في الدخل. والصراعات، وعدم كفاية البنية التحتية، وبطء اعتماد التكنولوجيا تهديدات لتنفيذ الاتفاقية في بعض الدول.

وعلى صعيد التحديات، يمكن الإشارة إلى ما يلي:

- **ارتفاع تكاليف التجارة البينية:** حيث لا تزل تكاليف التجارة البينية داخل القارة الأفريقية أعلى بنحو 50% من تكاليفها في الشرق الآسيوي وهي الأعلى من حيث التكاليف بين الإقليم في أي منطقة نامية، مما تسبب في سرعة اندماج القارة مع بقية العالم أسرع من اندماجها البيني. [1]
- **امتلاك القارة الأفريقية أدنى مستوى للتجارة البينية في العالم:** بمعدل أقل من 18% مقارنة بمعدلات أمريكا اللاتينية وآسيا وأوروبا المقدرة بنحو 22% و50% و70% على التوالي.[2]

[1] The world Bank, The Role of Trade in Ending Poverty, access date 13 September 2023, http://rb.gy/ioq4h
[2] WORLD, African Free Trade Area can herald $12 billion growth for the continent's automotive industry, 4 April 2023, http://rb.gy/8zb4f

- **انخفاض حصة أفريقيا في إجمالي التجارة العالمية منخفضة للغاية:** إذ لا تتعدى 3%، مما منعها من تحقيق إمكاناتها الاقتصادية الكاملة، وهو وضع لا يتناسب مع الموارد الهائلة التي تزخر بها أفريقيا من النفط والذهب والماس والمعادن الأخرى والمنتجات الزراعية بأنواعها.
- **ضعف القدرات التمويلية:** ففي القارة الأفريقية، يمكن أن يدفع التعاون بين بلدان القارة عملية تعزيز القطاعات المالية في أفريقيا لتعزيز القدرات المحلية وذلك عبر تمويل المشروعات المستدامة ومتناهية الصغرى والمتوسطة والكبيرة ومشاريع التنمية الصناعية والزراعية و الحضرية، حيث تقدر إحتياجات القارة بنحو 432 مليار دولار أضافية لتحقيق الإنتعاش الاقتصادي في 2023-2024 .
- **الأزمات التمويلية ومعدلات الديون:** فقد قدرت التكلفة الاقتصادية في ارتفاع الدين من إجمالي الناتج المحلي من 40% إلى 70% ومن 4 دول أفريقيا فقط كانت معرضة لضائقة الديون إلى 17 دولة معرضة لذلك في 2022. [1]
- **هشاشة البنية التحتية:** لا تزال البنية التحتية للقارة الأفريقية تعاني من تدني على كافة المستويات ولاسيما في الجانب التمويلي، إذ قدر بنك التنمية الأفريقية فجوة تمويل القارة الأفريقية للبيئة التحتية بنحو 100 مليار دولار وفقاً لنهايات 2022 وذلك على كافة الأصعدة البنية التحتية للنقل والطاقة والصحة والتعليم والتكنولوجيا، وتشير الإحصاءات إلى فقدان أفريقيا 2% من إجمالي الناتج المحلي سنوياً بفعل تدني البنى التحتية.
- **استمرار الهشاشة الأمنية وانعدام السلام:** فقد شهدت القارة الأفريقية ما يزيد عن 30 نزاعاً مسلحاً في 2020 مقارنة بـ 27 نزاعا في 2019 و 25 نزاعا في 2021 ولاسيما في إثيوبيا والكونغو الديمقراطية وموزمبيق ونيجريا والنيجر، ناهيك عن انتشار الظاهرة الإرهابية وانتشار الحركات المتمردة على غرار الكونغو الديمقراطية المقدرين بنحو 120 جماعة متمردة وارتفع عدد الدول المصنفة على أنها غير حرة من 14 إلى 25 بين عامي 2008 - 2023.
- **إستمرار احتدام تغير المناخ:** تعد أفريقيا هي أكثر القارات تأثرا وضررا بشدة بسبب آثار تغير المناخ، وستكون القارة معرضة بشكل خاص بسبب القدرة التكيفية المحدودة إلى حد كبير، وتشير السياقات أنها لم تعد قادرة على التكيف والتصدي للعمل المناخي بمفردها، فهي تخسر القارة ما بين 7 إلى 15 مليار دولار سنويا بسبب تغير المناخ، والذي من المتوقع أن يرتفع إلى 50 مليار دولار بحلول عام 2050 وتضم أفريقيا 5 مليون نازح بسبب تغيرات المناخ وتتلقى إفريقيا سوى 3% من إجمالي التمويل المتعلق

[1] الإتحاد الإفريقي، جائحة كوفيد 19- وانعدام الأمن وعدم الإستقرار والتنمية الإجتماعية والإقتصادية للقارة من بين أمور أخرى، محور مناقشات الدورة العادية الأربعون للمجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي https://bit.ly/3j03G7A

بالمناخ على مستوى العالم المقدر بنحو 18 مليار دولار سنويا ، بينما تقدر احتياجاتها لتمويل المناخ بنحو 125 مليار دولار سنويا.[1]

- **تدهور النظم الإيكولوجية:** ففي القارة الأفريقية لا يزال فقدان الغطاء الحرجي والتنوع البيولوجي وتدهور الأراضي مرتفعا وواسع الانتشار في أفريقيا بسبب إزالة الغابات لأغراض الزراعة الرعي وتغير المناخ ويؤثر تدهور الأراضي على 46% من أراضي أفريقيا و65% من السكان، مما يكلف المنطقة 9.3 مليار دولار أمريكي سنويا. [2]
- **تحديات نظام الدفع:** إذ تعد معظم العملات الإفريقية غير قابلة للاستخدام خارج نطاق دولها، ولكن جهود حل هذه المعضلة جارية الآن لاستخدام نظام دفع يتناسب مع الجميع بالتعاون مع مصرف آفريكسم. [3]
- **تحدي التبادل التجاري مع الشركات الأجنبية:** تحصل تلك الشركات على الموارد الطبيعية الإفريقية بعوائد غير متكافئة، وهي تعمل على إفساد النخب الحاكمة، وتدعم ممارسة

حكم تسلطي أو ديمقراطي وهمي. وقد تسهم بعض الشركات في إشعال فتيل الصراعات المسلحة، مثل ما يحدث في جمهورية الكونغو الديمقراطية لسرقة مواردها.

المطلب الثالث: سبل تعزيز الفوائد المتوقعة من إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية

حتى تتمكن الدول الأفريقية من تعظيم الفوائد المتوقعة لإنشاء منطقة التجارة القارية، فعليها أن تأخذ في اعتبارها ضرورة توفير المناخ الملائم لها من خلال الآتي:

– يجب على مفوضية الاتحاد الأفريقى أن تتعاون مع جهات لديها خبرة مماثلة في تلك الخطوات مثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والبنك الدولي، والبنك الأفريقي للتنمية. كما يتطلب الأمر وضع آلية لتفسير الاتفاقيات وإنفاذ الحقوق والواجبات وتحديد عقوبات عدم الامتثال لتلك الاتفاقيات.

– أهمية وضع آلية لفض المنازعات، وإذا تعذر ذلك، يمكن أن تعرض المنازعات التجارية أمام محكمة الاتحاد الأفريقى وتحت إشراف محكمة العدل الإفريقية .[4]

– إنشاء هيكل تنظيمي لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية تعبر عن وجهة نظر القطاع الخاص من خلال إنشاء مجلس للأعمال التجارية الأفريقية يمثل مصالح القطاع الخاص وتعرض مقترحاته على مفوضية الاتحاد الأفريقي.

---

[1] البنك الإفريقي للتنمية، تقرير جديد يظهر الحاجة إلى مزيد من الإجراءات إذا أرادت إفريقيا تحقيق أهداف التنمية المستدامة و خطة 2063 .
https://www.afdb.org/ar/akhbar-wa-ahdath/balaghat-sahafyah/57440

[2] ECA, Climate finance: nearly US$3 trillion needed to implement Africa's NDCs, 4 September 2023, http://rb.gy/8vlu2

[3] مركز الجزيرة، اتفاقية منطقة التجارة الحرة: الفرص والآمال، تاريخ الوصول 17 أكتوبر 2023، https://studies.aljazeera.net/ar/article/549

[4] United Nations Conference on Trade And Development, Op. Cit, P.26.

– التنسيق بين التكتلات الاقتصادية الإقليمية المعترف بها من قبل الاتحاد الأفريقي مثل الجماعة الاقتصادية لدول الشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا)، مجموعة شرق أفريقيا، جماعة تنمية الجنوب الأفريقي (السادك)، الهيئة الحكومية للتنمية (إيجاد)، تجمع الساحل والصحراء، مجموعة دول وسط أفريقيا (إيكاس)، اتحاد المغرب العربي، واتخاذ إجراءات تساعد على منع ازدواج العضوية وتحقيق التناغم بين إجراءات التخفيض الجمركي تمهيداً لإقامة السوق الموحدة.[1]

– الاهتمام ببناء القدرات الصناعية، وتطوير البنية التحتية، والحد من معوقات التجارة غير التعريفية وتبسيط الإجراءات الجمركية، وإتاحة المعلومات التجارية.

– نظرا لاختلال التوازن في مستويات التنمية بين دول القارة، فلابد من ضمان نتائج عادلة للدول الأعضاء من خلال آليات تعويض فعالة خاصة بالتجارة ومساعدة الدول الأقل حجماً والأكثر ضعفاً في بناء قدراتها الإنتاجية التجارية . [2]

– تحتاج إفريقيا إلى اتخاذ إجراءت لتنويع قاعدة صادراتها، حيث أن السلع الأولية لا تضمن نموا طويل الأجل، فلابد من الاتجاه نحو الصناعة، وتحسين الظروف التنافسية على مستوى الاقتصادات المحلية لتحفيز الصناعات المحلية وتمكينها من تحقيق هدف فعالية الإنتاج . [3]

– ينبغى إجراء المفاوضات بشأن التجارة في الخدمات بالتوازي مع المفاوضات بشأن التجارة في السلع من أجل فتح الفرص أمام مقدمي الخدمات في أفريقيا. كما تعتبر بعض قطاعات الخدمات ضرورية لتسهيل التجارة في السلع، مثل النقل والتخزين. وكذلك خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسياحة . [4]

– إقامة شبكة معلومات تجارية حول فرص التجارة والاستثمار والإجراءات الجمركية للحد من ارتفاع تكلفة ممارسة الأعمال داخل إفريقيا، وتشجيع التجار ورجال الأعمال على المعاملات التجارية داخل المنطقة. وهنا يأتي دور التجمعات الاقتصادية الإقليمية في إنشاء شبكات إقليمية لتقاسم المعلومات حول الأعمال والمشروعات وفرص السوق عبر القارة.

– من أجل تعزيز العلاقات التجارية البينية لابد من إزالة الحواجز التي تعترض حركة الأشخاص ورؤوس الأموال عبر الدول وانتهاج مبدأ المواطنة الإقليمية وجواز سفر أفريقي موحد كما هوالحال في تكتل الإيكواس.[5]

---

[1] African Continental Free Trade Area, Questions and Answers, Op. Cit, P.7.

[2] الإتحاد الإفريقي، تعزيز التجارة الإفريقية البينية، والتعجل بإنشاء منطقة تجارة قارية موحدة، مؤتمر الإتحاد الإفريقي الدورة العادية الثامن عشر، (أديسابابا: الإتحاد الإفريقي،2012). ص: 12-13 .

[3] نفس المرجع السابق، ص ص: 16-18

[4] United Nations Conference on Trade And Development (UNCTAD) , The Continental Free Trade Area : Making it Work For For Africa , Policy Brief No.44, P .3, at: https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/presspb2015d18_en.pdf

[5] الإتحاد الإفريقي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 41-42

خلاصة الفصل الثالث

من خلال مؤشرات الاقتصادية لمنظمة الكوميسا يتضح أن التكتلات الإقتصادية الأفريقية لم تبلغ الهدف المنشود منها، جراء عدة عراقيل واجهتها والتي توجت بإبرام إتفاقية منطقة التجارة الحرة للقارية الإفريقية التي ستسهم في زيادة معدلات الوصول إلى الأسواق، كما ستتمكن من النمو بشكل كبير وبالأخص في مجالات الزراعة والتصنيع والتنمية الصناعية وكذلك السياحة من خلال التعاون بين البلدان الإفريقية، والتحول الاقتصادي، وبناء علاقة مبنية على الاحترام والند للند بين إفريقيا وبقية العالم.

ولكن من أجل تحقيق الهدف المتكامل والمنشود لهذه الاتفاقية يجب على الدول الإفريقية في المقام الأول أن تعمل ككتلة واحدة من أجل تذليل العقبات التي تواجهها، ونبذ جميع الخلافات الإقليمية والعمل معًا لصالح الوحدة الإفريقية والنظر في كيفية التعامل مع الكتل الدولية بمبدأ الربح للجانبين بدون هضم الحقوق الإفريقية.

وعند اكتمال الهدف المنشود لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية بهذه المميزات الضخمة ستتمكن القارة أيضًا من إعادة ترسيم علاقاتها التجارية بمميزات وشروط أفضل، مع القوى العظمى الأخرى مثل الصين وروسيا وحتى الاتحاد الأوروبي

الخاتمة

الخاتمـة

تعترض منطقة التجارة الحرة الأفريقية عدة عقبات و تحديات للعمل فعليا، إلا أنها تمثل فرصة تاريخية لبلدان القارة الإفريقية من اجل الخروج من الاقتصاد المتردي الذي دفع معظمها إلى تذيل قائمة العالم من حيث مستويات المعيشة وتصدرها للائحة البلدان الأكثر فقرا، حيث تمثل أحد مشروعات الرؤية طويلة المدى للاتحاد الإفريقي الهادفة إلى جعل القارة السمراء متكاملة ومزدهرة وآمنة، كما أن تجسيدها سوف يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامين والحد من الفقر، كما ستساهم في تطوير البنية التحتية للقارة وكذلك تحقيق التنمية الصناعية بين دولها وتسهيل حرية حركة الأشخاص ونقل الخبرات الفنية والخدمات الأخرى المتصلة بالتجارة بين دول القارة وخارجها، وجعلها سوقا كبيرة أكثر انسجاما وتماسكا.

النتائج :

- التجارة الخارجية هي كل المعاملات التجارية الدولية بكل صورها من إنتقال السلع و الخدمات و أفراد و رؤوس الأموال و التي تنشأ بين أفراد يقيمون بين وحدات سياسية مختلفة أو بين الحكومات أو منظمات إقتصادية وكذا مختلف السياسات التجارة المطبقة من طرف كل دولة، حيث أخذ تطورها عبر عدة مراحل من الإكتشافات الجغرافية و غزو القارات إلى ضورة التخلص أو تصدير الفائض من الإنتاج إلى ظهور أول شركة متعددة التجنسيات إلى المزج بين هذه الأخير و صندوق النقد الدولي مايسمى بالعولمة.
- منطقة التجارة الجرة هي عبارة عن مساحة جغرافية محدودة غير خاضعة لأي حقوق جمركية أو ضريبية بإستثناء المعاملات أو المبادلات غير قانونية، حيث يسمح فيها باستيراد البضائع الأجنبية وتخزينها وإعادة تصديرها دون أية قيود، و تهدف إلى دفع وتيرة التصدير وسد إحتياجات الإستهلاك المحلي وجذب الإستثمار الأجنبي وتنشيط حركة التجارة وزيادة الناتج المحلي، وتشتمل على عدة

خصائص أن تتميز بالشمولية و المساواة في التعامل داخل مساحة جغرافية محددة و تكون في منأى عن البيروقراطية و تتسم بإعفاءات و تسيهلات جبائية وخضوعها لسيادة الدولة.

- يمكن أن نعرف منطقة التجارة الحرة الإفريقية على أنها منطقة تبادل حرة قارية إفريقية تضم في عضويتها كامل الدول الإفريقية (55 دولة)، بهدف إزالة كافة الضرائب الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة البينية الإفريقية. وبالتالي خلق سوق قاري لكافة السلع والخدمات داخل القارة الأفريقية، مما يؤدي إلى إنشاء إتحاد جمركي إفريقي تطبق من خلاله تعريفة جمركية موحدة، وهناك عدة تكتلات إقتصادية معترف بها من طرف الإتحاد الإفريقي : الإتحاد المغرب العربي(AMU) السوق المشتركة لإفريقيا الجنوبية وإفريقيا " كوميسا COMESA مجموعة إفريقيا الشرقية EAC مجموعة بلدان الساحل الصحراوي CEEAC المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الشرقية CENSAD الهيئة الحكومية من أجل التنمية IGAD . المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية CEDEAO مجموعة تنمية إفريقيا الجنوبية SAD.
- يمكن القول أن التكتلات الاقتصادية الإفريقية لم تتمكن من أداء الدور المأمول في تنمية و تعزيز التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء وذلك حسب التطرق لمؤشرات الاقتصادية المثمثلة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و معدلات التضخم وتحليل هيكل التجارة و معدل الإستثمار الأجنبي .
- إذا ما طبقت إتفاقية التجارة الحرة الإفريقية على النحو المرجو منها فإن هذه الإتفاقية قد تحمل آثار إيجابية عدة على إقتصاديات الدول الأعضاء حيث يؤدي إلى الزيادة في نمو التجارة البينية ومنها إلى قوة المساهمة في التجارة العالمية وتعزيز النمو الاقتصادي الذي يعمل على خلق فرص عمل جديدة وتحسين البنية التحية مع جلب الإستثمارات الأجنبية و تكوين قدرة تنافسية من شأنها مجابهة كبرى التكتلات الاقتصادية.

التوصيات:

- يجب على مفوضية الاتحاد الأفريقى التنسيق مع جهات لديها خبرة مماثلة في وضع ألية لتفسير الاتفاقيات وإنفاذ الحقوق والواجبات .
- سن آلية لفض المنازعات التي تنشأ بين الأطراف المتنازعة.

- إنشاء هيكل تنظيمي لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية تعبر عن وجهة نظر القطاع الخاص من خلال إنشاء مجلس للأعمال التجارية الأفريقية يمثل مصالح القطاع الخاص وتعرض مقترحاته على مفوضية الاتحاد الأفريقي.
- العمل على التنسيق بين مختلف التكتلات الاقتصادية الإقليمية المعترف بها، واتخاذ إجراءات تساعد على منع ازدواج العضوية وتحقيق التناغم بين إجراءات التخفيض الجمركي تمهيداً لإقامة السوق الموحدة.
- العمل على تطوير البنية التحتية و تحسين القدرات الصناعية.
- العمل على إقامة شبكة معلومات تجارية دقيقة وشفافة حول فرص التجارة و الإستثمار الإجراءات الجمركية لتشجيع التجار الخواص على المعاملات التجارية داخل المنطقة .
- إزالة الحواجز التي من شأنها إعتراض حركة الأشخاص ورؤوس الأموال بي الدول.
- إستحداث نظام دفع يتناسب وجميع الأطراف.
- تجنب فتيل الصراعات المسلحة .

آفاق الدراسة:

ختاما، وفي إطار الحديث عن الدور الذي تلعبه منطقة التجارة الحرة الإفريقي في تنشيط التجارة الخارجية، خاصة أن هذه المنطقة حديثة مقارنة بقريناتها، تثار العديد من القضايا التي تحتاج إلى المزيد من البحث والتوسع. لهذا نقترح مجموعة من العناوين لكي تكون مواضيع أبحاث علمية في المستقبل:

1- دور التقلبات السياسية في تنشيط التجارة البينية في منطقة التجارة الحرة الإفريقية.

2- منطقة التجارة الحرة الإفريقية وتأثيرها على حجم المبادلات التجارية الإفريقية الأوروبية.

3- مدى تأثر الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة الإفريقية من التخلي عن العائدات الجمركية البينية.

4- دور منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في تحقيق نمو اقتصادي مستدام في إفريقيا.

5- علاقة أهم التكتلات العربية بمنطقة التجارة الحرة الإفريقية.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1) أحمد نسيم برقاوي، الدولة الوطنّية وتحدّيات العولمة في الوطن العربي، مكتبة مدبولّي، القاهرة،2004،
2) أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، بلوغ المرام من أدلة الأحكام، طبعة الأولى، دار الفكر، بيروت ،2002.
3) أحمد عبد الرحمان يسري، إيمان محمد زكي، الإقتصاديات الدولية، ط1، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ،2007.
4) جاسم محمد، التجارة الدولية، ط1، دار الزهران للنشر والتوزيع، الأردن،2013.
5) جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، ط1 ، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2010.
6) حسام علي داوود، إقتصاديات التجارة الخارجية، ط1، دار الميسرة عمان، الأردن، ،2002
7) خالد عليان عليمان، علي أحمد المشاقبة، إدارة التخليص الجمركي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009
8) خالد محمد السواعي، التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان،2010.
9) دبليو تشارلز سوير ، الاقتصاد الدولي، ترجمة: مؤسسة صائغ عالمية ناشرون، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت،2015.
10) رعد حسن الصرف، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي، دار الرضا للنشر و التوزيع، 2001.
11) الزبون عطا الله علي، التجارة الخارجية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
12) زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديد، الإسكندرية، 2004
13) سامي خليل، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، مصر 2001
14) سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية للطباعة و النشر و التوزيع، مصر،1991
15) سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الإقليمية في إطار العولمة، ط1، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001
16) السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية،الدار الجامعية، الإسكندرية،2009.
17) شقيري نوري موسى ، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،2015.
18) عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005.
19) عبد الرحمن يسري ، الإقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
20) عبد القادر السيد متولي، الاقتصاد الدولي – النظرية والسياسات، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان،2011.
21) عبد المطلب عبد المجيد، النظرية الاقتصادية ، الدار الجامعية، مصر، 2006.
22) العصار رشاد، حسام داود، عليان الشريف، مصطفى سلمان، التجارة الخارجية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000
23) علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي – نظريات وسياسات، ط 4، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2015
24) عوض الجرازي محمد، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات، ط1 ، لبنان، 2007.
25) فرج عبد الفتاح فرج، الإقتصاد الإفريقي، قضايا التكامل والتنمية، دار النهضة العربية، القاهرة،2007.
26) فطيمة حاجي، المدخل إلى التجارة الخارجية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2017.
27) فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن،2004.
28) فؤاد محمد الصقار، جغرافية التجارة الدولية، ط3، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 1997.
29) فوزي عبد الرزاق، إستراتيجيات التجارة الخارجية، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، 2016
30) مجدي محمود شهاب، إقتصاد دولي المعاصر، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2006.
31) محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، ط1، دار المنهل اللبناني للطباعة و النشر،بيروت،2010 .
32) محمود يونس محمد، علي عبد الوهاب نجا، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009.
33) مصطفى رشدي شيحة، المعاملات الاقتصادية الدولية دراسة في الاقتصاد الدولي من منظور اقتصاديات السوق والتحرر الاقتصادي، دار الجامعة الجديد، الإسكندرية، 1994 .
34) موسى سعيد، التجارة الخارجية، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2001.
35) نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، ط1، مكتبة المجتمع العربي، عمان ، الأردن، 2008.

الأطروحات و الرسائل:

36) أحمد مداني، بن علي بالعزوز، دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر(دراسة حالة منطقة بلارة) ، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

37) تواتي فاطمة بن علي، واقع وأفاق المنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الإقتصادبة العالمية، رسالة ماجستير في ع .إ غير منشورة، جامعة شلف،2007 .

38) جمال الدين العاقر، دور التكتل الإقليمي في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة التجربة التكاملية في القارة الإفريقية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد عهري قسنطينة،2014.

39) حيدوسي أحمد، مجلة الإدارة والتنمية والبحوث والدراسات، دراسة إستشرافية لمستقبل الجزائر في منطقة التبادل الحر الإفريقية، 2021/06/01،

40) رميدي عبد الوهاب، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الإقتصادي في الدول النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007

41) زوينة ريال، المناطق الحرة والتنمية حالة المناطق الحرة الصناعية للتصدير(دراسة تجربتي تونس وجزيرة موريس وأفاق إنشاءها في الجزائر)، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،1997 .

42) عبد الجليل جميل، اقتصاديات التكامل واشكالية التكتل الاقتصادي الافريقي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر،2015،2014.

43) عيسى خوذري، أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الإقتصادية في ظل إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، تخصص: تجارة وإدارة الأعمال الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، ،2016/ 2017،

44) غلّاب إسحاق، بلعيفة أيّوب، منطقة التبادل الحر الإفريقية ودورها في تنويع الصادرات الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي ،2021-2022

45) لبعل فاطمة، المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية (المنطقة الحرة المشتركة الاردنية السورية 2000-2010) ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص :اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2011-2012 .

46) مريم فضال، المناطق الحرة ودورها في التنمية، مذكرة ماستر، قسم القانون المعمق، تخصص الإدارة والمالية العامة، جامعة عبد المالك السعدي المغرب، 2008.

47) منور أسرير، المناطق الحرة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لتجارب بعض البلدان النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2005

48) وليد عابي، حماية البيئة و تحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة- حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2018-2019.

المنشورات و المؤتمرات

49) مجذوب محمد التنظيم الدولي : النظرية والمنتظمات العالمية والإقليمية المتخصصة، الطبعة التاسعة ،منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2007،

50) – مؤتمر رؤساء دول وحكومات المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (إيكاس) في 25 فبراير/شباط 2023 (غيتي). https://www.aljazeera.ne/encyclopedia t /2023/9/16/

51) مؤتمر رؤساء دول وحكومات المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (إيكاس) في 25 فبراير/شباط 2023 (غيتي). https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/5/28

52) الإتحاد الإفريقي، جائحة كوفيد 19- وانعدام الأمن وعدم الإستقرار والتنمية الإجتماعية والإقتصادية للقارة من بين أمور أخرى، محور مناقشات الدورة العادية الأربعون للمجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي https://bit.ly/3j03G7A.

53) البنك الإفريقي للتنمية، تقرير جديد يظهر الحاجة إلى مزيد من الإجراءات إذا أرادت إفريقيا تحقيق أهداف التنمية المستدامة و خطة 2063 . https://www.afdb.org/ar/akhbar-wa-ahdath/balaghat-sahafyah/57440

54) الإتحاد الإفريقي، تعزيز التجارة الإفريقية البينية، والتعجل بإنشاء منطقة تجارة قارية موحدة، مؤتمر الإتحاد الإفريقي الدورة العادية الثامن عشر، (أديسابابا: الإتحاد الإفريقي،2012).

الملتقيات و الدراسات

55) ا لهيئة العامة للاستعلامات، معلومات الوزراء يستعرض أهم مراحل إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، 31 جويلية 2023، http://rb.gy/z70ky

56) القاهرة الإخبارية، ما العوائد الاقتصادية من احتمالات تفعيل الاتحاد الإفريقي لاتفاقية التجارة الحرة الأفريقية، 19 فيفري 2023، http://rb.gy/2vu7u

57) أسعد حمود سمطان السعدون، **مقومات إنشاء وعوامل نجاح المناطق الحرة**، الملتقى العربي الثاني حول الأساليب الحديثة في تنظيم وادارة المناطق الحرة، جامعة الدول العربية، القاهرة 14/ 18 ماي2006 .

58) حميد الجميلي،" دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة"، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، 1998.

59) خليل عمرو، "تفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية خطوة حاسمة نحو التكامل الاقتصادي، المركز العربي للبحوث و الدراسات، http://www.acrseg.org 2019/07/11

مواقع إلكترونية

60) مركز الجزيرة، اتفاقية منطقة التجارة الحرة: الفرص والآمال، تاريخ الوصول 17 أكتوبر 2023، https://studies.aljazeera.net/ar/article/549

المراجع باللغة الأجنبية

61) Research CHFDI, Breaking Down The AfCFTA: What You Need To Know About Africa's Latest Trade Initiative, 7 March 2023, http://rb.gy/bfc9h
62) AFCFTA, Who We Are, access date 23 October 2023, https://au-afcfta.org/who-we-are/.
63) WORLD ECONOMIC forum, AFCFTA: A New Era for Global Business and Investment in Africa, 18 Janvier 2023, http://rb.gy/zihlb
64) UN, Africa's free trade on track, more efforts needed, 6 January 2023, http://rb.gy/pb5oc
65) UN, Economic Commission for Africa," CEN-SAD – The Community of Sahel-Saharan States", Access Date : 13 May 2020, Available at: https://www.uneca.org/oria/pages/cen-sad-community-sahel-saharan-states
66) Vera, S. (2019). Intra-African trade:A pathto economic diversification and inclusion brookings. https://www.brookings.edu/research/intra-african-trade-a-path-toeconomic-diversification-and-inclusion
67) United Nations Economic Commission for Africa (ECA 2018)
68) African Continental Free Trade Area, Questions and Answers , , at : https://www.uneca.org/publications/african-continental-free-tradearea-questions-answer
69) Mzuki Qobo, The challenges of regional integration in Africa, in the context of globalization and the prospects for the united states of Africa, ISS paper n° 145, country not mentioned,June 2007
70) Banque africaine de développement, op, cit,
71) COMESA-2022-ANNUAL-REPORT
72) African development Bank, Africa's regional integration gains momentum at African Development Bank Group Annual Meetings in Malabo, 10 JUNE 2019, http://rb.gy/5rr1c
73) AFCFTA, The development of the AfCFTA: Where are we now?, access date 23 October 2023, http://rb.gy/ewki1
74) AFCFTA, Purpose of the AfCFTA, Access date 17 October 202, https://au-afcfta.org/purpose-the-afcfta/
75) UN, Africa's free trade on track, more efforts needed, 6 January 2023, http://rb.gy/pb5oc
76) Research CHFDI, Breaking Down The AfCFTA: What You Need To Know About Africa's Latest Trade Initiative, 7 March 2023, http://rb.gy/bfc9h

77) AFCFTA, Unpacking the African Continental Free Trade Agreement: The objectives of the AfCFTA, access date 17 October 2023, http://rb.gy/cxpdl
78) AFCFTA, Critical timelines in the AfCFTA establishment and negotiations: , 23 October 2023, https://au-afcfta.org/about/
79) AFCFTA, The development of the AfCFTA: Where are we now?, access date 23 October 2023, http://rb.gy/ewki1
80) AFCFTA, Purpose of the AfCFTA, Access date 17 October 202, https://au-afcfta.org/purpose-the-afcfta/
81) he African Continental Free Trade Area, the world bank, 27 July (access 21 September 2022) https://www.worldbank.org/en/topic/trade/publication/the-african-contin…
82) EAC Quick Facts about EAC", Access Date : 5 May 2020, Available at: https://www.eac.int/eac-quick-facts
83) Daniel Skyi, Eric Evans, Osei Opoku, Regionalism and economic integration; a conceptional and the critical perspectives, occasional paper n° 24, ,2014
84) Trudi HARTZENBERG, Regional integration in Africa, working paper, economic research and statistics division, World trade organization, ,2011
85) Ade molaoyejide, regional integration and trade liberalization in sub-Saharian Africa, AERC special paper 28, November 1997,
86) United Nations Economic Commission for Africa (ECA)2018
87) Mesut Saygili, et.al, Op. Cit.
88) African Continental Free Trade Area, Op. Cit
89) The world Bank, The Role of Trade in Ending Poverty, access date 13 September 2023, http://rb.gy/ioq4h
90) WORLD, African Free Trade Area can herald $12 billion growth for the continent's automotive industry, 4 April 2023, http://rb.gy/8zb4f
91) ECA, Climate finance: nearly US$3 trillion needed to implement Africa's NDCs, 4 September 2023, http://rb.gy/8vlu2
92) United Nations Conference on Trade And Development, Op. Cit,.
93) African Continental Free Trade Area, Questions and Answers, Op. Cit,.
94) United Nations Conference on Trade And Development (UNCTAD) , The Continental Free Trade Area : Making it Work For For Africa , Policy Brief No.44, , at: https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/presspb2015d18_en.pdf
95) African Union, "CEN- SAD", Access Date : 13 May 2020, https://au.int/en/recs/censad
96) United Nations Economic Commission for Africa(ECA), 2019.
97) Dhruv. G, (2019), Figures of the week: Increasing intra-regional trade in Africa, brookings, AFRICA IN FOCUS: https://www.brookings.edu/blog/africa-infocus/figures-of-the-week-increasing-intra-regional-trade-in-africa.